

مبادئ الاقتصاد الكلي

أ. د/ محمد أحمد الأفندي

رقم المقرر: 934002

2012م 1433هـ



مقدمة في الإقتصاد الكلي

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

صنعاء
2012م – 1433هـ



التحكيم العلمي: أ.د/ محمد أحمد الحاوري

التصميم التعليمي: د. جمال درهم زيد، أ. ياسر حسن الصغيري

المراجعة اللغـوية: د. علي قايد سنان

التصميم الفني: أ. قابوس محمد أحمد عيضة

تصميم الغلاف: أ. عبد السلام عباس النجدي

الإشراف العام : قسم إنتاج المقررات – كلية التعليم المفتوح

الطبعة الثانية 2012م/ 1433هـ

يطلب هذا الكتاب مباشرة من الجامعة www.ust.edu

ت/00967/1373237 تحويلة 6121

أو من دار الكتاب الجامعي – صنعاء – ت/00967/1471790

E-mail : Dalkitab@yemen.net.ye

رقم الإيداع (540ـ 2009)

عزيزي الدارس والدارسة، مرحباً بك إلى هذا المقرر:

إن علم الاقتصاد له دور هام في الحياة الاجتماعية والإنسانية، فهو يسهم في التعرف على كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويعتبر الاقتصاد الكلي أحد أركان علم الاقتصاد لذا نجده يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجمعي (الكلي للمجتمع)، وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية (Macroeconomics' Theory) الإطار العام لتحليل القضايا المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

حيث يتم هذا التحليل من خلال تناول نظريات الطلب الكلي ونظريات العرض الكلي بهدف تحديد عناصر ومحددات توازن الدخل.

إضافة إلى تحليل ومعالجة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي كذلك فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرؤى والمدارس المختلفة التي تناقش حجم ومستوى هذا التدخل.

وسيتم المناقشة للكثير من تلك القضايا التي تعد من اهتمامات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أو الناتج القومي، وكذلك الادخار القومي والاستثمار القومي وهكذا فما هو المضمون والمقصود بتلك المصطلحات والعناوين الاقتصادية.

أيضاً سنتناول قضايا ومشكلات اقتصادية تواجهها بعض المجتمعات والبلدان فأحياناً نقرأ عن مجتمع ما يواجه مشكلة البطالة وعدم توفر فرص العمل ونسمع عن مجتمع آخر يعاني من مشاكل ضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب فروض الدخل.

ونقرأ أحياناً في وسائل الإعلام المكتوبة ونسمع في وسائل الإعلام الأخرى عن مشاكل تدهور قيمة العملات الوطنية وتقلبات سعر الصرف وتدهور موازين المدفوعات وموازين التجارة الخارجية لهذا البلد أو تلك البلدان.

سنتناول بالتفصيل لتلك المفاهيم الاقتصادية مثل الركود والانكماش الاقتصادي وقضايا الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

تعد تلك المفاهيم والقضايا أمثله رئيسية لجوانب كثيرة من قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها المجتمعات والدول على اختلاف حجمها ومستوى اقتصادها حيث يتناول الاقتصاد الكلي تلك القضايا بالدراسة والتحليل بهدف تحديد وتفسير العوامل والأسباب أو المحددات التي تؤثر في مسار تلك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أشرت إليها آنفاً والتي سيتم تناولها في هذا المقرر.

الأهداف العامة للمقرر:

عزيزي الدارس، يتوقع منك بعد دراسة هذا المقرر وتنفيذ جميع الأنشطة والتدريبات والتعيينات الواردة فيه أن تكون قادراً على:

1- معرفة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي ودورة في الارتقاء بالعملية الإدارية والإنتاجية.

2- توضيح المفاهيم وبيان المكونات الأساسية للطلب الكلي (الإنفاق الكلي).

3- إكساب الطالب القدرة على التحليل للقضايا الاقتصادية من خلال معرفته للمفاهيم والأساليب التي اكتسبها لمعالجة وحل المشكلات الاقتصادية.

4- توضيح وبيان السياسات المالية والنقدية وكيفية معالجة الاختلالات الاقتصادية.

5- إكساب الطالب المهارة على التمييز والمناقشة للرؤى والاختلافات للمدارس والنظريات الاقتصادية.

6- لفت انتباه الطالب إلى أن القضايا التي يتناولها الاقتصاد الكلي ذات أهمية في التحليل الاقتصادي بحيث أصبحت الأداة التي لا غنى عنها لفهم وتفسير الكثير من القضايا الاقتصادية المرتبطة بالواقع.

أهمية المقرر:

عزيزي الدارس: تنبع أهمية دراسة هذا المقرر الذي بين يديك من أهمية الدور الذي يلعبه علم الاقتصاد في شتى المجالات وحياتنا اليومية.

ويمكن إيجاز تلك الأهمية في بعض النقاط التالية:

1- يزود الطالب بأهم المفاهيم المتعلقة بالقضايا الاقتصادية التي ترتبط كثيراً بالقرارات المناسبة التي نتخذها في حياتنا بهدف الوصول إلى قرارات كفؤه وموثوقة.

2- تنمي لدى الطالب مهارات التحليل والتفكير الاقتصادي.

3- يعرض المقرر الكثير من القضايا الاقتصادية بحيث يصبح هذا الكتاب عوناً لطلابنا الأعزاء على فهم مبادئ وأسس وقضايا هذا العلم.

محتوى المقرر

	الموضـــــــوع	الصفحة
	9- قائمة المصطلحات	131
	10- التعيينات	131
	11- حل التدريبات	134
	12- قائمة المراجع	136
توازن الاقتصاد الكلي	1- المقدمة	140
	2- الدخل التوازني في (المفاهيم والطرق الأساسية)	143
	3- توازن الدخل في اقتصاد مغلق	146
	4- مضاعف الإنفاق الكلي	165
	5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة	191
	6- قائمة المصطلحات	192
	7- التعيينات	192
	8- إجابة التدريبات	197
	9- قائمة المراجع	200
السياسات المالية والتوازن المرغوب للدخل	1- المقدمة	204
	2- طبيعة مفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي	207
	3- دور السياسات المالية في القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي	213
	4- الخلاصة	225
	5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة	226
	7- التعيينات	226
	8- إجابة التدريبات	229
	9- قائمة المراجع	230
النقود والمصارف ودور السياسات النقدية	1- المقدمة	234
	2- طبيعة النقود (المفهوم وأساليب القياس):	237
	3- الطلب على النقود	245
	4- الجهاز المصرفي	249
	5- السياسات النقدية	256
	6- دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية:	263
	7- الخلاصة	270
	8- لمحة مسبقة عن الوحدة السابعة	272

الوحدة الأولى

1

قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي

(مدخل عام)

محتويات الوحدة

1- المقدمة

1 -1 تمهيد :

عزيزي الدارس، أرحب بك في مطلع هذه الوحدة وأدعوك لقراءة هذه الوحدة الخاصة بقضايا ومواضيع الاقتصاد الكلي حيث تهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي فهي تتناول طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي ثم فيها عرض وتحليل أبرز قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي وتنتهي هذه الوحدة بعرض مستوى أداء الاقتصاد الكلي للجمهورية اليمنية.

1 -2 أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس: ينبغي بعد دراستك لهذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف على مفهوم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد الكلي.

2- تفرق بين مفهوم الاقتصاد الكلي ومفهوم الاقتصاد الجزئي.

3- تناقش معايير التفرقة بين المواضيع التي تناولها الاقتصاد الكلي وبعضها ، وأوجه الاختلاف بينها وبين مواضع الاقتصاد الجزئي.

4- توضح أهم الأنشطة بالقضايا والمواضيع التي يتناولها الاقتصاد الكلي.

5- تشرح أهم المفاهيم المتعلقة بالمواضيع التي تناولها الاقتصاد الكلي.

6- توضح الفرق بين المدارس المختلفة التي توضح دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

7- تقدم صورة واضحة لمسار المتغيرات الاقتصادية الكلية لليمن من خلال التعرف لأهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

8- تلخص أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية الكلية أو مؤشرات الطلب الكلي.



1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس: ألفت انتباهك إلى أن هذه الوحدة تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية أعدت لكي تحقق الأهداف الأساسية لهذه الوحدة وهذه الأقسام هي كالتالي:

(1): طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي.

(2): القضايا والموضوعات الأساسية للاقتصاد الكلي.

(3): أداء الاقتصاد الكلي للجمهورية اليمنية (ملحق).

4.1 القراءات المساعدة:

إن المراجع الآتية تمثل قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات المتضمنة في هذه الوحدة والذي يرجى منك عزيزي الدارس أن تستفيد منها قدر الإمكان نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:



1- الجيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ - 2000م.

2- نصر، عبدالمحمود محسن، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع 1417هـ.

3- مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردني، 1988م.


4- Samuelson, Paul and NORDHAUS, Economics, Twelfth edition, McGaw-Hill Inc, 1985.

5- الأفندي، محمد، برنامج الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية: دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية – مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد العاشر، 1997م.

6- الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2000-2004م.

5.1 الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس، لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة.
- حل تدريبات التقويم الذاتي الخاصة بهذه الوحدة.

2- علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي

عزيـزي الـدارس، تناولنـا في كتابنـا: **مقدمـة في الاقتصـاد الجزئـي** في الوحـدة الأولى والثانية تعريف علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية ودور كل من الاقتصاد الجزئي والكلي في تناول الظواهر الاقتصادية وتحليل السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع. ولـذلك نقـترح علـى القـارئ الرجـوع إلى هـاتين الوحـدتين في الكتـاب المذكور.

غير أننا هنا نؤكد طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد الكلي، فعلم الاقتصاد ،وكما عرفنا، هو علم اجتماعي يهتم بدراسة السلوك والنشاط الاقتصادي للإنسان على مستوى الفرد وعلى المستوى الكلي (المجتمع).

أسئلة التقويم الذاتي (1) :

عرف علم الاقتصاد .

وبعبارة أخرى، فإن علم الاقتصاد يتكون من فرعين رئيسيين هما:

- **الاقتصاد الجزئي: Microeconomic**

يهتم هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد سواء كان مستهلكاً أو منتجاً. وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية (Microeconomics' Theory) الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي. حيث تتناول هذه النظرية سلوك المستهلك وسلوك المنتج ودوافع واتجاهات السلوك الاقتصادي للأفراد. وتركز النظرية على مفاهيم المنفعة التقليدية والحديثة في تناول هذا السلوك. إضافة إلى تناول نظريات تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار عوائد عناصر الإنتاج وتكاليف الإنتاج في مختلف هياكل وتنظيمات سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج.

- **الاقتصاد الكلي: Macroeconomic**

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجمعي (الكلي للمجتمع)، وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية (Macroeconomics' Theory) الإطار العام لتحليل الاقتصاد الكلي، حيث يتم هذا التحليل من خلال تناول نظريات الطلب الكلي ونظريات العرض الكلي بهدف تحديد عناصر ومحددات توازن الدخل. إضافة إلى تحليل ومعالجة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي.

كذلك، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والرؤى والمدارس المختلفة التي تناقش حجم ومستوى هذا التدخل.





حدد أوجه الاختلاف بين قضايا الاقتصاد الجزئي وقضايا الاقتصاد الكلي.

ولمزيد من التوضيح دعنا نعرض جوانب رئيسية من اهتمامات الاقتصاد الكلي:

- تتردد على مسامعنا كثيراً مصطلحات اقتصادية كلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أو الناتج القومي وكذلك الادخار القومي والاستثمار القومي وهكذا، فما هو المقصود وما هو مضمون تلك المصطلحات والعناوين الاقتصادية.

وكثيراً ما نسمع أو نقرأ في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة عن قضايا ومشكلات اقتصادية تواجهها بعض المجتمعات والبلدان.

فأحياناً نقرأ عن مجتمع ما يواجه مشكلة البطالة وعدم توفر فرص العمل. ونسمع عن مجتمع آخر يعاني من مشاكل ضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل.

ونسمع عن مشاكل تدهور قيمة العملات الوطنية وتقلبات سعر الصرف وتدهور موازين المدفوعات وموازين التجارة الخارجية لهذا البلد أو تلك البلدان.

نسمع ونقرأ عن مشاكل الركود والانكماش الاقتصادي أو عن قضايا الانتعاش الاقتصادي والازدهار الاقتصادي. نسمع كثيراً عن برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

تلكم أمثلة رئيسية لجوانب كثيرة من قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها المجتمعات والدول على اختلاف حجمها ومستوى اقتصادها. حيث يتناول الاقتصاد الكلي تلك القضايا بالدراسة والتحليل بهدف تحديد وتفسير العوامل والأسباب أو المحددات التي تؤثر في مسار تلك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أشرنا إليها آنفاً.

ولكن، ما هي بالتفصيل اهتمامات وأولويات الاقتصاد الكلي ؟ هذا ما سنناقشه في المبحث الثاني.

تدريب (2)



2- حدد المواضيع التي يدرسها الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي من المواضيع التالية:

أ. معدل الاستهلاك   ج. أسعار السلع والخدمات   هـ. هيكل وتنظيمات السوق   ز. التضخم

ب. البطالة   د. تكاليف الإنتاج   و. التنمية الاقتصادية   ح. السياسات المالية والنقدية

3- قضايا وموضوعات الاقتصاد الكلي:

1-3 النشاط الإنتاجي للمجتمع:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الدخل القومي (NI) مقاييس ومؤشرات أساسية لتقييم وقياس النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة).

يركز الاقتصاد الكلي في تناوله لهذه المقاييس والمؤشرات على جملة من القضايا الرئيسية أبرزها ما يلي:

- محددات الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، وهنا تبرز أهمية التفريق بين الناتج الكامن والناتج الفعلي.

الناتج الكامن يُعرف بأنه: الناتج الذي يمكن إنجازه عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.

بينما الناتج الفعلي : هو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى تشغيل غير كامل لعناصر الإنتاج.

- مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية في تحفيز الطلب الكلي وبالتالي تحفيز الناتج الفعلي للوصول إلى مستوى الناتج الكامن.
- مدى قدرة المجتمع على ضمان تحقيق نمو للناتج يكون قابلاً للاستدامة، وما هي محددات تحقيق نمو اقتصادي مطرد؟
- وبمعنى آخر، ما الذي يحدد الدخل القومي والناتج القومي ؟ وكيف يمكن تفسير تذبذب معدلات النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى ؟

لماذا يكون الناتج المحلي مثلاً مرتفعاً في فترة ثم منخفضاً في فترة أخرى ؟ وكيف يفسر هذا الصعود والهبوط في الدورة الاقتصادية ؟

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

?

- حدد أوجه الاختلاف بين الناتج الكامن والناتج الفعلي.

- ما هي نتائج تذبذب النمو الاقتصادي على متوسط نصيب الفرد من الدخل؟ وبالتالي ما هي انعكاسات ذلك على حالة الفقر في المجتمع ؟ وكيف يتم الخروج من هذه المشكلات ؟
- ما هي محددات الاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار ؟ وكيف يتم التأثير في هذه المستويات من الإنفاق الكلي من أجل تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي يكون مرغوباً وكافياً لزيادة مستوى الرفاه للمجتمع ؟
- ما تأثير تقلبات المستوى العام للأسعار في الناتج الحقيقي والناتج المحلي النقدي للمجتمع ؟

3 -2. قضايا الاستقرار الاقتصادي:

تُعد قضايا الاستقرار الاقتصادي أبرز اهتمامات الاقتصاد الكلي. تشمل عناصر الاستقرار الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية الكلية الآتية:

- معدل التضخم.
- سعر صرف العملة الوطنية.
- أسعار وعوائد رأس المال.
- عرض النقود والطلب على النقود.
- عجز الموازنة العامة للدولة.
- عجز ميزان المدفوعات أو العجز في الميزان التجاري.

تدريب (3)



تحدث عن أهم قضايا الاستقرار الاقتصادي، ولماذا تعد من المواضيع التي يتناولها الاقتصاد الكلي؟

- يُعرف معدل التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر هذا المؤشر مقياساً أساسياً لمدى استقرار أسعار السلع والخدمات. ولذلك يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتفسير العوامل المؤثرة في تقلبات معدل التضخم صعوداً وهبوطاً.

- هنـاك نظريـات وأسـباب تفسـر تقلبـات معـدل التضـخم يتناولـها الاقتصـاد الكلي بالدراسة والتحليل ومن أبرزها :
  - النظرية النقدية التي ترى أن معدل التضخم يعتبر ظاهرة نقدية أي أن النقود الزائدة في المجتمع التي تطارد السلع القليلة تسبب تصاعد معدل التضخم.
  - وهناك نظرية الطلب في تفسير التضخم، حيث ينشأ التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي للمجتمع على السلع والخدمات على العرض الكلي من هذه السلع.
  - وهناك نظريات التضخم، المدفوع بارتفاع تكاليف الإنتاج.
  - وهناك النظريات الهيكلية التي تفسر التضخم بوجود اختلالات هيكلية في اقتصاد مجتمع ما.
  - إضافة إلى أسباب أخرى يختص بها كل مجتمع على حدة ولها تأثير في تقلبات معدل التضخم.
- وفيمـا يتعلـق باسـتقرار سـعر الصـرف، يهـتم الاقتصـاد الكلـي كـذلك بالعوامل والمحددات المؤثرة في تقلبات سعر الصرف، وما إذا كانت عوامل نقدية بسبب اختلال العرض النقدي عن الطلب أو بسبب تقلبات حقيقية ترجع إلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأي بلد.

إن سـعر الصـرف هـو السـعر الـذي يـربط بـين العملـة الوطنيـة والعملـة الأجنبيـة وبالتـالي فـإن سـعر الصـرف يعـرف بأنـه عـدد وحـدات النقـد الأجنبي الـلازم مبادلتـه بوحدة نقدية وطنية واحدة.

فمثلاً سعر صرف الريال اليمني هو عدد وحدات الدولار المطلوبة لمبادلتها بريال يمني وهكذا.

وهنـاك تعريفـات أخـرى وأشـكال أخـرى لسـعر الصـرف، لـيس هـذا المكـان ملائماً لعرضها.

- وبصـورة عامـة، فـإن الاقتصـاد الكلـي يهـتم بدراسـة وتحليـل مـدى كفـاءة وفاعلية السياسات المالية والنقدية للحكومة في تحقيق وضمان الاستقرار الاقتصـادي، وعلـى وجـه الخصـوص اسـتقرار المـتغيرات النقديـة (معـدل التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة وعوائد رأس المال).

- إن ما يقصد بالسياسات المالية هي جملة الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير في الاستقرار الاقتصادي ومن أبرزها :
  - الإنفاق الحكومي.
  - سياسات الضرائب وهيكل النظام الضريبي.
- أما ما يقصد بالسياسات النقدية فهي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وغيرها من السياسات النقدية التي يكون البنك المركزي مسئولاً عن إدارتها.

أسئلة التقويم الذاتي (3) :

- اذكر أمثلة للقضايا والمواضيع المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي.

؟

3-3. البطالة (Unemployment)

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل والتحديات لتي يواجهها أي مجتمع وبالتالي فإنها من أبرز اهتمامات وقضايا الاقتصاد الكلي. وبصورة عامة فإن الفرد العاطل هو الذي يسعى للعمل ولكنه لا يجد عملاً رغم البحث الذي يقوم به.

- تعرف البطالة (u) بأنها نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع.

أو : نسبة البطالة (u) $= \dfrac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم القوى العاملة}}$

$= \dfrac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد الأفراد العاملين + عدد الأفراد العاطلين عن العمل}}$

- وهناك تقسيمات مختلفة للبطالة. فهناك البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment) ، وهم الأفراد الذين اختاروا عدم العمل بإرادتهم الحرة.
- وهناك البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) وهم الأفراد الذين يمرون بمرحلة انتقالية بين وظائف وأعمال مختلفة ويظلون بدون عمل مؤقتاً حتى يتم استقرارهم.

- وهناك البطالة الهيكلية (Structural unemployment) وهم الأفراد الذي تتوفر لهم مهارات وخبرات معينة ولا يستطيعون الحصول على أعمال مناسبة نظراً لعدم توفر مهارات العمل المطلوبة. كما أنه يشمل الأفراد الذين يكونون في مواقع عمل خاطئة.

- إن معدل البطالة السافرة في اليمن على سبيل المثال قد بلغ نحو 12٪ بينما بلغ معدل البطالة الشامل نحو 36٪.
- ولكن ما دلالات وجود مشكلة البطالة في أي مجتمع؟

إن ارتفاع نسبة البطالة تعني أن هدف التوظيف الكامل لقوة العمل لم يتحقق. وهذا يعكس عدداً من المشاكل من أبرزها :

- أن المجتمع لم ينجح في الوصول إلى تحقيق أدنى معدل للبطالة، وهو المعدل المعروف بمعدل البطالة الطبيعي أو المقبول (Natural Rate of unemployment)، وهو المعدل الذي يمكن أن يقبل به المجتمع باعتباره المعدل الآمن الذي يقترن بعدم تصاعد معدل التضخم.
- وجود معدل بطالة مرتفع يعكس ضعف القدرات الإنتاجية للمجتمع. وبمعنى آخر، هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الناتج بالأسعار الثابتة). وهي العلاقة التي قام بدراستها الاقتصادي آرثر أوكن وسميت بقانون أوكن (Okun's Law).
- أي عندما يرتفع معدل البطالة، فإن هذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضعيف أو أنه ينمو بمعدلات أقل مما هو مرغوب وكافٍ لفتح فرص عمل لكل القوى العاملة.



تدريب (4)

- عرف مفهوم البطالة.
- اذكر أهم أنواع البطالة.

- من ناحية أخرى، فإن وجود معدل بطالة مرتفع قد يعني وجود معدل تضخم منخفض، هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة وبين معدل التضخم تعتبر علاقة مشهورة في الاقتصاد الكلي عرفت بمنحنى

(فيليس) نسبة للاقتصادي فيليس الذي قام بدراسة هذه العلاقة وكشف عن وجود علاقة مقايضة بين معدل البطالة وبين معدل التضخم.

فإذا أراد المجتمع تخفيض معدل البطالة، فإن هذا يكون على حساب ارتفاع معدل التضخم والعكس صحيح. لأن تخفيض معدل البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الذي قد يسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

أسئلة التقويم الذاتي (4) :

؟

وضح أهم طرق معالجة البطالة، والآثار المترتبة على وجود البطالة وأهم طرق قياس معدلات البطالة.

- غير أن الأحداث الاقتصادية التي تواجهها الكثير من بلدان العالم قد أظهرت وجود علاقة موجبة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهي الظاهرة المعروفة بالركود التضخمي. حيث يواجه الاقتصاد مشكلة وجود معدل بطالة مرتفع ومعدل تضخم مرتفع.

وتؤدي السياسات المالية والنقدية وسياسات تحفيز العرض الكلي دوراً في التحكم في معدل البطالة وتحقيق الاستقرار لمعدل التضخم. غير أن إنجاز هذا الأمر ليس سهلاً وهناك الكثير من الجدل حول فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أسئلة التقويم الذاتي (5) :

؟

1- على ماذا ينص قانون أوكن؟

2- إلى ماذا يشير منحنى فليبس؟

3 -4. الطلب الكلي والعرض الكلي (AD/AS)

عزيزي الدارس: يمثل الطلب الكلي للمجتمع جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وهو يتكون من الإنفاق الخاص (إنفاق القطاع العائلي) والإنفاق العام (إنفاق الحكومة)، وكذلك صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات مطروحاً منه الواردات).

بينما يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال فترة زمنية معينة.

يعتبر نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي أحد النماذج الأساسية والعامة في دراسة الاقتصاد الكلي للنشاط والسلوك الاقتصادي الكلي للمجتمع. أي أنه يعتبر أداة تحليلية أساسية في دراسة الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي وتأثير السياسات الحكومية. إن الطلب الكلي يعكس علاقة عكسية بين جانب الإنفاق على السلع وبين المستوى العام للأسعار.

بينما جانب العرض الكلي يعكس علاقة طردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار.

ويؤدي التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلى تحديد مستوى معين من الناتج الفعلي عند مستوى معين من المستوى العام للأسعار. أي أن الطلب الكلي والعرض الكلي يحددان المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار.

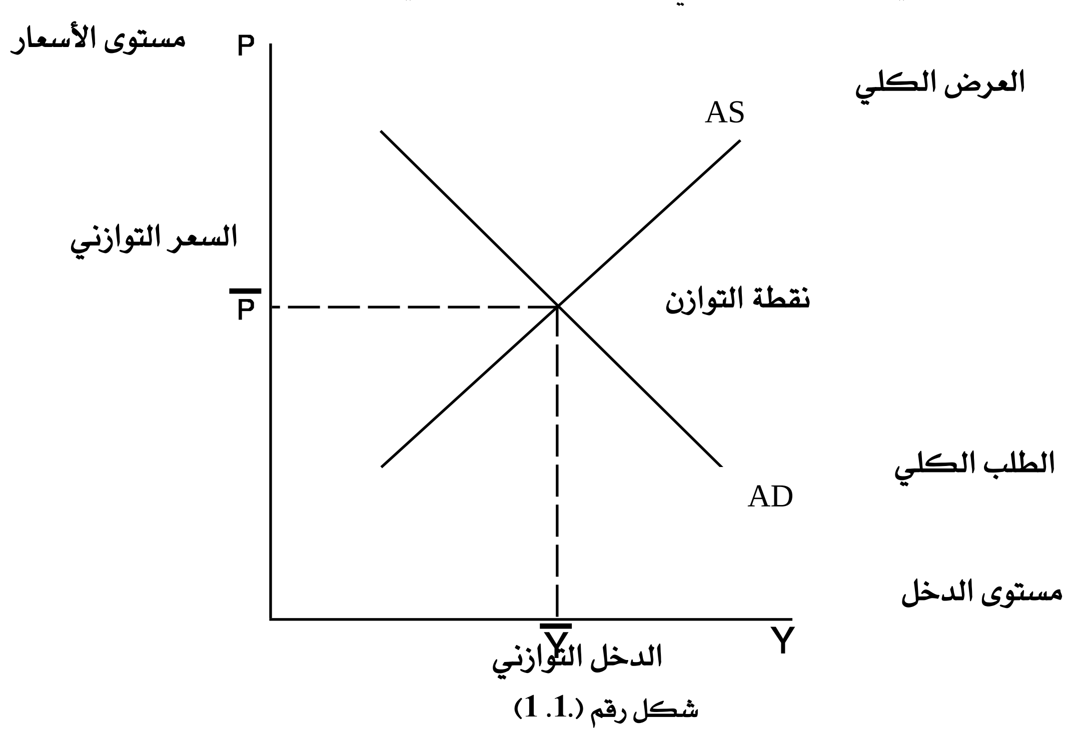
تنصب اهتمامات الاقتصاد الكلي في دراسته للطلب الكلي والعرض الكلي في التركيز على تحديد العوامل التي تؤثر في كل من الطلب والعرض الكلي وأثر ذلك في معدل الأسعار (التضخم) والناتج المحلي ومعدل البطالة وبالتالي على مستوى توازن الاقتصاد الكلي. (انظر شكل 1.1).

أسئلة التقويم الذاتي (6) :

?

هل هناك فرق بين منحنى الطلب والعرض في الاقتصاد الجزئي عنها في الاقتصاد الكلي ؟

شكل يبين : المستوى التوازني للدخل عند مستوى معين للأسعار



شكل رقم (1 .1.)

وبصورة عامة، فإن محددات التغير في منحنى الطلب الكلي ترجع إلى دور السياسات المالية والنقدية. أما محددات التغير في العرض الكلي فترجع إلى السياسات المالية وسياسات النمو وسياسات سوق العمل.

الجدير بالذكر أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي يختلف عن منحنى الطلب والعرض المعروفة في الاقتصاد الجزئي من حيث المضمون والجوهر وإن تشابها من حيث الشكل.

3 -5.دور الحكومة في الاقتصاد الكلي:

تبدو أهمية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي من أهمية الأهداف الأساسية التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الكلية مثل:

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ضمان التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.
- ضمان التوزيع المنصف والعادل للدخل.

- تقوم الحكومة بدورها في تحقيق الأهداف السابقة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية التي تستهدف التحكم، والتأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وفي الاتجاه الذي يحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرتفعة من الدخل والنمو. ويطلق على السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة سياسات الاستقرار الاقتصادي.

فالموازنة العامة للدولة على سبيل المثال، تعكس دور السياسات المالية والنقدية والدخلية التي تقوم بها الحكومة.

حيث تتضمن الموازنة العامة للدولة الإنفاق العام للدولة (إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري).

بينما تمول الحكومة نفقاتها من خلال الإيرادات العامة (الدخل الحكومي) الذي يأتي من مصادر مختلفة أهمها الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وإيرادات النفط التي تشكل نحو 70٪ من إجمالي الإيرادات العامة في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال، إضافة إلى مصادر أخرى.

وعندما تكون الموازنة العامة للدولة في حالة عجز –أي أن الإنفاق العام للحكومة أكبر من الإيرادات- فإن هذا يعني وجود إنفاق زائد وأن اتجاه السياسات المالية (الإنفاق العام) اتجاه توسعي باتجاه زيادة الطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي (الناتج القومي).

أما إذا كان هناك فائض في الموازنة العامة للدولة، فإن هذا يعني أن إنفاق الحكومة أقل من دخلها. وهذا يشير إلى أن اتجاه السياسات المالية للحكومة هو اتجاه انكماشي. أي أن الحكومة تستهدف تخفيض الطلب الكلي والتحكم بالتالي في المستوى العام للأسعار.

- إن حدود وحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للمجتمع لم يكن دائماً محل اتفاق بين الاقتصاديين على مختلف توجهاتهم الفكرية.

في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي، ظهرت مدارس اقتصادية لها رؤى متباينة ومختلفة حول طبيعة وحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .. ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

3-5-1.المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية:

ظلت هذه المدرسة مسيطرة على الفكر الاقتصادي في الغرب حتى الثلاثينيات من القرن العشرين. حيث اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بحيادية دور الدولة ونادوا بعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي لأنه مضر بالنشاط الاقتصادي للأفراد.

وكان الكلاسيك يعتقدون بقدرة قوى السوق التلقائية (قوى الطلب والعرض) في تصحيح أي اختلال أو عدم توازن في الاقتصاد.

وانصب اهتمام الكلاسيك على دور العرض الكلي وفقاً لقانون ساي (العرض يخلق الطلب المساوي له) وبالتالي فإن هناك قوى تلقائية تقود الاقتصاد دوماً نحو التوازن. وأن أي تدخل حكومي لن يؤدي إلا إلى تعطيل دور آلية السوق في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

أسئلة التقويم الذاتي (7) :

؟

- وضح أهم اهتمامات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية؟

3-5-2.المدرسة الكينزية :

يعتبر الاقتصادي البريطاني اللورد كينز رائد الاقتصاد الكلي في بداية القرن العشرين. وقد كانت إسهاماته لها الدور الأكبر في وضع الاقتصاد الكلي في مكانته الصحيحة.

وكانت لآرائه المتميزة حول أهمية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية صدى واسعاً في الولايات المتحدة وأوربا ، وخاصة أن آراء الكلاسيك قد فشلت في معالجة أزمة الكساد الكبير التي عانت منها الاقتصادات الأوربية والأمريكية خلال الفترة (1929 – 1934).

فلم تؤدِ قوى السوق وآلية السوق إلى إعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.

وهنا ظهر كينيز بأفكاره الجريئة حول دور الدولة في تنشيط وتحفيز الطلب الكلي باعتباره الوسيلة الفاعلة في تنشيط الاستثمار والإنتاج وتجاوز الركود والانكماش الاقتصادي.

أي أن الاقتصاد الكينزي لفت النظر إلى أهمية الطلب الكلي ودوره في تحريك عجلة الاقتصاد الكلي نحو مزيد من الاستقرار والانتعاش.

ومن المعروف أن تنشيط وتحفيز الطلب الكلي لا يتم إلا في ظل تدخل فاعل ونشط للدولة في النشاط الاقتصادي.

3-5-3.المدرسة الكلاسيكية الحديثة:

ظل الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية هو المسيطر على الفكر الاقتصادي حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي عندما وقعت كثير من الاقتصاديات في أوروبا وأمريكا تحت مشكلة الركود التضخمي.

أي وجود ركود اقتصادي متزامن مع معدلات مرتفعة للتضخم.

وظهرت بالتالي رؤى جديدة تدعو إلى ترشيد دور الدولة وإعادة الاعتبار لدور السوق ومن أبرز هذه الرؤى:

- رؤية المدرسة النقدية التي قادها الاقتصادي الأمريكي فريدمان.
- رؤية مدرسة التوقعات الرشيدة التي قادها الاقتصادي لوكاس وزملاؤه (مدرسة شيكاغو).

?

أسئلة التقويم الذاتي (8) :

- وضح أهم خصائص المدرسة الكينزية الجديدة وأوجه الاختلاف مع رؤى المدرسة الكلاسيكية الجديدة.

3-5-4. المدرسة الكينزية الجديدة:

بالمقابل ظهرت آراء لاقتصاديين يعتبرون امتداداً للمدرسة الكينزية ويقدمون اجتهادات جديدة لدور الدولة ودور السوق ومن أبرز هذه الرؤى:

- رؤية الكينزيين الجدد.
- رؤية ما بعد الكينزيين الجدد.

3-5-5 . مدرسة اقتصاديات العرض:

في الثمانينيات تبلورت مدرسة اقتصادية جديدة اهتمت بجانب العرض الكلي من الاقتصاد ودعت إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال تخفيض الضرائب ونحوها. ولكن فاعلية السياسات التي اقترحتها هذه المدرسة لم تحقق نجاحاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي السابق ريجان.

أسئلة التقويم الذاتي (9) :

قارن بين رؤى المدارس الاقتصادية الآتية:

- المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية.
- المدرسة الكينزية.
- المدرسة الكينزية الجديدة.

4- الخلاصة

- تناولت هذه الوحدة قضايا الاقتصاد الكلي الأساسية وهي
  - النشاط الإنتاجي كما يعبر عنه من خلال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل (الناتج) القومي.
  - مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
  - البطالة وأنواعها.
  - دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
  - الطلب الكلي والعرض الكلي.
- ثم تناولت الوحدة مستوى أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة 95-2005م وتم التركيز على مسار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي. وكذلك مسار مالية الدولة (عجز الموازنة)، وميزان المدفوعات. كما تعرض لمستوى أداء مؤشرات الطلب الكلي في اليمن وخاصة اتجاهات نمو الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي).

وقد أشارت هذه المتغيرات إلى تحسن نسبي في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ولكن مع وجود ركود اقتصادي وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل وارتفاع الأسعار وزيادة حالة الفقر.

5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثانية:

عزيزي الدارس: لقد تناولنا في الوحدة الأولى القضايا التي يتناولها الاقتصاد الكلي في النشاط الاقتصادي للمجتمع فإننا في الوحدة الثانية سنتناول الناتج القومي أو الدخل القومي، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الأساسية لقياس النشاط الاقتصاد للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

6- قائمة المصطلحات:

- الاقتصاد الجزئي: يهتم بدراسة وتحليل السلوك الاقتصادي للفرد سواءً أكان مستهلكاً أو منتجاً وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية (Microeconomics Theory) الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي.
- الاقتصاد الكلي: يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجمعي (الكلي للمجتمع) وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية (Microeconomics Theory) الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الكلي.
- قانون أوكن (Okuns Low): ينص على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- منحنى فليبس: نسبةً للاقتصادي فيلبس الذي قام بدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهي علاقة مقايضة فإذا أراد المجتمع تحقيق معدل البطالة فإن هذا يكون على حساب إرتفاع معدل التضخم والعكس صحيح.

7- التعيينات:

أولاً – الأسئلة الموضوعية

أ- ضع علامة(✓) أمام العبارة ة الصحيحة وعلامة(✗) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

(1) لا يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة أساسية.

(2) قضايا الاقتصاد الكلي تنحصر فقط في التضخم والبطالة والركود وبرامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة.

(3) الناتج والدخل القومي مقاييس ومؤشرات تقيس أداء النشاط الإنتاجي للمؤسسة.

(4) يعرف التضخم بأنه الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع والخدمات.

(5) وجود معدل بطالة مرتفع يعكس المستوى التقني المرتفع للقدرات الإنتاجية.

(6) منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي لا تختلفان عن منحنيات الطلب والعرض في الاقتصاد الجزئي.

(7) يطلق على السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة بسياسات النمو الاقتصادي.

ب – أسئلة الاختيار المتعدد:

- اختر الإجابة الصحيحة من العبارات الآتية:

(1) لا تعتبر من الأهداف الأساسية التي تتوخاها السياسات الاقتصادية الكلية وهي:

أ – تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة.

ب – تحقيق توازن المنشأة في الأجل الطويل.

ج – تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

د – ضمان التوزيع المنصف والعادل للدخل.

(2) التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي يحددان المستوى التوازني:

أ – للأسعار.

ب – للدخل.

ج – للمنفعة.

د – لا شيء مما سبق.

(3) تكون الموازنة العامة للدولة في حالة عجز عندما:

أ – الإنفاق العام للحكومة أقل من الإيرادات.

ب – تساوي الإنفاق العام للحكومة مع الإيرادات.

ج – الإنفاق العام للحكومة أكبر من الإيرادات.

د – لا شيء مما سبق.

(4) يمثل الطلب الكلي للمجتمع جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ويتكون من :

أ – الإنفاق الخاص (إنفاق القطاع العائلي) والإنفاق الاستثماري(إنفاق قطاع المنتجين).

ب – الإنفاق العام (إنفاق الحكومة)

ج – صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).

د - أ + ب + ج

(5) إن وجود معدل بطالة مرتفع قد يعني وجود معدل تضخم:

أ – مرتفع ب – منخفض

ج – متزايد د – لا شيء مما سبق.

(6) من العوامل المؤثرة على تقلبات سعر الصرف:

أ – اختلال العرض النقدي عن الطلب.

ب – تقلبات في وضع الميزان التجاري.

ج – تقلبات حقيقية في ميزان المدفوعات.

د – أ + ب + ج.

(7) يهتم الاقتصاد الكلي بدارسة وتحليل ومعالجة:

أ – قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي.

ب – دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ج – برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والنمو الاقتصادي.

د – جميع ما ذكر.

ثانياً: الأسئلة المقالية:

أجب عن الأسئلة الآتية:

أ) ناقش بإيجاز غير مخل للمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الآتية:

1 – التضخم. 2 – البطالة

3 – سعر الصرف. 4- الطلب والعرض الكلي.

5 – الدخل والناتج القومي. 6 – الاستقرار الاقتصادي.

ب) أجب عن الأسئلة الآتية:

1- هل هناك فرق بين التحليل الاقتصادي والجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي؟ وضح ذلك بجزء من التفصيل؟

2- بين مجالات اهتمام الاقتصاد الكلي وقضايا وموضوعات التي يناقشها الاقتصاد الكلي.

3- تعتبر البطالة من أخطر المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع وبالتالي فإنها من أبرز اهتمامات وقضايا الاقتصاد الكلي.

- عرف البطالة؟
- كيف يمكن قياسها؟ وما هي دلالات وجودها في المجتمع كمشكلة؟
- اذكر التقسيمات المختلفة للبطالة.
- كم تبلغ نسبة البطالة السافرة والشاملة في اليمن؟

8. إجابة التدريبات :

أولاً: إجابة التدريبات:

إجابة التدريب (1):

- قضايا الاقتصاد الجزئي:

1) تهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد سواءً كان مستهلكاً أو منتجاً.

2) تمثل النظرية الاقتصادية الجزئية الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي.

- قضايا الاقتصاد الكلي:

1) تهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الجمعي (الكلي للمجتمع).
2) تمثل النظرية الاقتصادي الكلية الإطار العام للتحليل الاقتصادي الكلي.

إجابة التدريب (2):

مواضيع الاقتصاد الجزئي	مواضيع الاقتصادي الكلي
- معدل المستهلك	- التضخم
- أسعار السلع والخدمات	- البطالة
- هيكل وتنظيمات السوق	- التنمية الاقتصادية
- تكاليف الإنتاج	- السياسات المالية والنقدية

إجابة التدريب (3):

أهم المواضيع التي يتناولها الاستقرار الاقتصادي هي:

- معدل التضخم
- أسعار الصرف
- عرض وطلب النقد
- عجز الموازنة العامة للدولة
- عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري

وتعد من المواضيع التي تناولها الاقتصادي الكلي لأنها تدخل في إطار التحليل للنظرية الاقتصادية الكلية وتأثيرها ينعكس على المجتمع وليس عل الفرد أو المنشأة.

إجابة تدريب (4):

مفهوم البطالة:- تعرف بأنها نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع.

- أهم أنواعها هي:-

أ- البطالة الاحتكارية.

ب- البطالة الهيكلية

ت- البطالة الاختيارية

ثانياً: إجابة الأسئلة الموضوعية:

(1) أسئلة الصواب والخطأ:

رقم الفقرة	صحة العبارة	التعليل
1-	×	يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
2-	×	في جميع المواضيع التي تهم النشاط الجمعي أو الكلي للمجتمع.
3-	×	من المؤثرات التي تعيق الأداء الاقتصادي للمجتمع.
4-	×	الارتفاع المستمر ولجميع السلع والخدمات.
5-	×	ليس في جميع الحالات.
6-	✓	ــــــــ
7-	×	السياسات الاستقرار الاقتصادي.

(2) أسئلة الاختيار المتعدد:-

رقم الفقرة	1	2	3	4	5	6	7
الإجابة الصحيحة	ب	أ	ج	د	ب	د	د

9- قائمة المراجع:

1. الأفندي، محمد، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي، مذكرات غير مطبوعة 1992-2005م.
2. الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ-2000م.
3. Samuelson, Paul and NORDHAUS, Economics, Twelfth edition, McGaw-Hill Inc, 1985.
4. Lipsey, Richard and others, Economics, Harper and Row Publishers, Eighth edition, 1987.

الوحدة الثانية 2

الحسابات القومية للناتج ـ الدخل

National Income Accounts

محتويات الوحدة :

1- المقدمـــة :

1 -1 تمهيد :

عزيزي الدارس،

يعتبر الناتج القومي أو الدخل القومي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي المؤشرات الأساسية لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

فالناتج (الدخل) المحلي الإجمالي يقيس القدرات الإنتاجية المحلية للمجتمع، بينما الناتج (الدخل) القومي يقيس القدرات الإنتاجية الوطنية المقيمة في الداخل والمقيمة في الخارج.

إن كلاً من الناتج القومي أو الدخل القومي يشكلان وجهين لعملة واحدة، فهما مقياسان لنبض الأمة الاقتصادي.

فإذا كان الناتج (الدخل) يزيد من سنة إلى أخرى، فإن هذا يعني أن القدرات الإنتاجية للبلد تزيد وأن النمو الاقتصادي بالتالي في تقدم مطرد.

وينعكس هذا على انخفاض معدل بطالة الموارد الاقتصادية. والعكس يحدث عندما يكون الناتج (الدخل) ثابتاً أو متناقصاً حيث يعني هذا تزايد معدل البطالة ودخول الاقتصاد الكلي في حلقات الركود والانكماش الاقتصادي وتزايد حالة الفقر وتدهور مستوى المعيشة للسكان.

لذلك، فإن الأهداف التعليمية لهذه الوحدة هي التعريف بالقضايا التالية:

أولاً : عرض المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل).

ثانياً : الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي.

1 -2 أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس: ينبغي بعد دراستك لهذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف على مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والدخل المحلي الإجمالي والإنفاق الكلي.

2- توضح نموذج التدفق الدائري للدخل ودوراته المختلفة.

3- تفهم أهم طرق حسابات قياس الناتج المحلي الإجمالي.

4- تشرح أوجه الاختلاف بين المفاهيم المختلفة لطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

5- تناقش البنود التي تتضمنها الطرق المختلفة لقياسات الناتج المحلي الإجمالي.

6- تقارن بين الطرق المختلفة لقياسات الناتج المحلي الإجمالي.

7- تحسب وتقدر قيم المفاهيم الواردة في حسابات الناتج والدخل المحلي.

8- تفسر دلالات كل الأرقام التي حصلت عليها من الطرق المختلفة لحسابات الناتج المحلي الإجمالي.



1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس: لكي تحقق هذه الوحدة الأهداف الأساسية المتوخاة فقد تم تقسيم هذه الوحدة إلى قسمين هما :

1- المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل).

2- الطرق المختلفة لحسابات الناتج المحلي الإجمالي.

4.1 القراءات المساعدة:



إن المراجع الآتية تمثل قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات المتضمنة في هذه الوحدة والذي يرجى منك عزيزي الدارس أن تستفيد منها قدر الإمكان نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، جامعة الكويت، 1994م.

2- ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، جامعة الملك سعود، 1988م.

3- القري، محمد علي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2000م.

4- Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

5- Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994.

6- البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية 2000-2003.

5.1 الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة.
- حل تدريبات التقويم الذاتي الخاص بهذه الوحدة.
- محاولة حل التعيينات في آخر الوحدة قبل النظر إلى الإجابات النموذجية ومراجعتها من ثم مع تلك الإجابات بعد الانتهاء من حلها ذاتياً.
- الاطلاع على العديد من النماذج الامتحانية التي تم إنزالها على المنتدى لهذه الوحدة ومحاولة حلها حتى تكتسب المزيد من المهارة في حل تمارين تلك النماذج.

2- المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل):

إن إنتاج المجتمع للسلع والخدمات خلال سنة واحدة يمكن النظر إليه (أي قياسه) من خلال ثلاث زوايا:

- الناتج المحلي الإجمالي GDP
- الدخل المحلي الإجمالي GDI
- الإنفاق الكلي AE

2-1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة.

2-2. تعريف الدخل المحلي (DI):

الدخل المحلي هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي شاركت في إنتاج الناتج المحلي خلال سنة معينة وتشمل دخول عناصر الإنتاج كلا من الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + ريع الأرض + أية دخول أخرى.

2-3. تعريف الإنفاق الكلي (AE):

الإنفاق الكلي هو طلب المجتمع الكلي (الطلب الكلي) ويتكون من طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وطلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وصافي الطلب الخارجي (الصادرات – الواردات) خلال سنة واحدة معينة.

أسئلة التقويم الذاتي (1):

?

عرف كلاً مما يأتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي.
2- الدخل المحلي الإجمالي.
3- الإنفاق الكلي.

ولكن ما هي العلاقة بين الثلاث المؤشرات السابقة، وهل تؤدي إلى نفس النتيجة؟ بمعنى هل قيم الناتج المحلي وقيم الدخل المحلي وقيم الإنفاق الكلي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي؟

دعنا نوضح الإجابة عن هذا السؤال من خلال تقديم النموذج المشهور في الاقتصاد الكلي وهو نموذج التدفق الدائري للدخل.

2 -4 نموذج التدفق الدائري للدخل

عزيزي الدارس، يبين هذا النموذج العلاقات المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي الأربعة وهي:

(1) القطاع العائلي: وهو قطاع الأفراد الذي يقوم بدورين رئيسيين:

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص – أي طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية .
- دور المشاركة في العملية الإنتاجية.

(2) القطاع الإنتاجي وهم رجال الأعمال والمنتجين للسلع والخدمات: والذي يقوم بدورين رئيسيين هما :

- القيام بعملية الإنتاج.
- عرض هذا الإنتاج في السوق وبيعه بأسعار السوق.

(3) القطاع الحكومي ويمثل الجهاز الإداري للدولة من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ويقوم بدورين رئيسيين هما :

- الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. أي الطلب الحكومي على السلع والخدمات.
- جباية وتحصيل الإيرادات العامة من مصادر الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعوائد النفط وقيمة الأصول العامة المباعة وغيرها. حيث تستخدم هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام للحكومة.

(4) القطاع الخارجي يمثل صافي الإنفاق على الطلب الخارجي، حيث يتكون من عنصرين رئيسيين هما :

- الصادرات التي تمثل طلب أو إنفاق العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً ويتم تصديرها إلى الخارج.
- الواردات وتمثل الطلب المحلي أو الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في الخارج التي يتم استيرادها من الخارج.

ومن أجل تبسيط فكرة التدفق الدائري للدخل وتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي والدخل المحلي والإنفاق الكلي دعنا نفترض الفروض التالية:

(1) وجـود اقتصـاد كلـي بسـيط مكـون مـن قطـاعين فقـط، همـا القطـاع الاستهلاكي العائلي (الأفراد والأسر في المجتمع) والقطاع الإنتاجي (رجال الأعمال والمنتجين عموماً). أي لا يوجد قطاع حكومي ولا قطاع خارجي.

(2) لا يوجد ادخار خاص –أي أن القطاع العائلي ينفق دخله كله ولا يبقى شيء للادخار.

(3) أن القطاع العائلي هو مصدر عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية. حيث يقدم هذا القطاع العمل ورأس المال والأرض.

(4) التأكيد على البديهية التالية:

كل ريال ينفقه أي شخص = ريال دخل لشخص آخر = ريال قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة.

2 -5 .أربع دورات تدفق في النموذج الدائري للدخل:

عزيزي الدارس، هنـاك أربـع دورات تـدفق في النمـوذج البسـيط للتـدفق الـدائري للدخل هي (انظر شكل (2 .1)) :

- الدورة الأولى تبدأ من القطاع العائلي الذي يقدم خدمات عناصـر الإنتـاج مـن عمل ورأس مال وأرض إلى القطاع الإنتاجي.
- الدورة الثانية تقـع عنـدما يقـوم القطـاع الإنتـاجي بتوظيـف عناصـر الإنتـاج في إنتاج السلع والخدمات التي يتم عرضها وبيعها في السوق.
- أما الدورة الثالثة فتحدث عندما يحصل القطاع العـائلي علـى دخـول خـدمات عناصر الإنتـاج نظير المسـاهمة في عملية الإنتـاج. وتتكـون هـذه الـدخول مـن أجـور ومكـافـآت عنصـر العمـل + عوائـد رأس المـال + إيجـارات الأرض + دخول أصحاب المهن والحرف الأخرى.
- يستكمل نموذج التدفق الدائري دورتـه الرابعـة عنـدما يقـوم القطـاع العـائلي بالإنفاق على شراء السلع والخدمات النهائية.
- ويلاحـظ هنـا أن إجمـالي قيمـة السـلع والخـدمات النهائيـة الـتي تم بيعهـا في السوق إنما تمثل إجمالي قيمة الناتج المحلي (قيمـة النـاتج المحلـي الإجمـالي) وهـي نفـس القيمـة الـتي قـام القطـاع الاسـتهلاكي بإنفاقهـا علـى شـراء هـذه السـلع والخـدمات. وهـي كـذلك تسـاوي الـدخل المحلـي الـذي حصـل عليـه القطاع الاستهلاكي كدخول لعناصر الإنتاج.

- وباختصار، فإن النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخول يظهر بوضوح أن الدخل المحلي = الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا يؤكد صحة البديهة التي أكدنا عليها والتي تظهر أن الناتج الكلي يمكن النظر إليه أو قياسه من خلال الثلاث الزوايا أو من خلال الثلاثة المؤشرات الأساسية:

الدخل المحلي والإنفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي

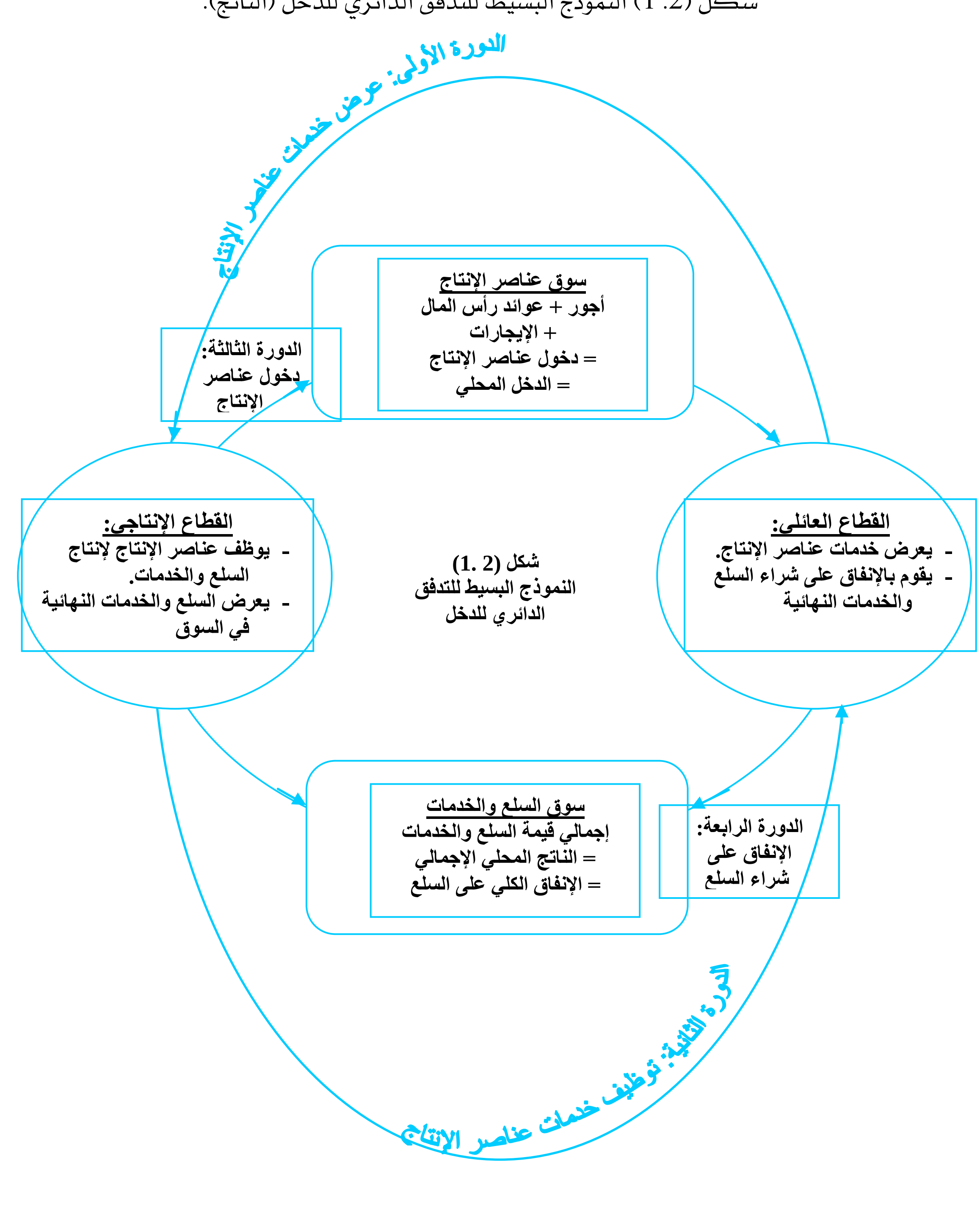
وبمعنى آخر، يمكن القول إن كلاً من الدخل المحلي والإنفاق الكلي يشكلان وجهين لعملة واحدة هي الناتج المحلي الإجمالي.

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

؟

اشرح آلية النموذج الدائري التدفقي للدخل (الناتج).

شكل (2. 1) النموذج البسيط للتدفق الدائري للدخل (الناتج).



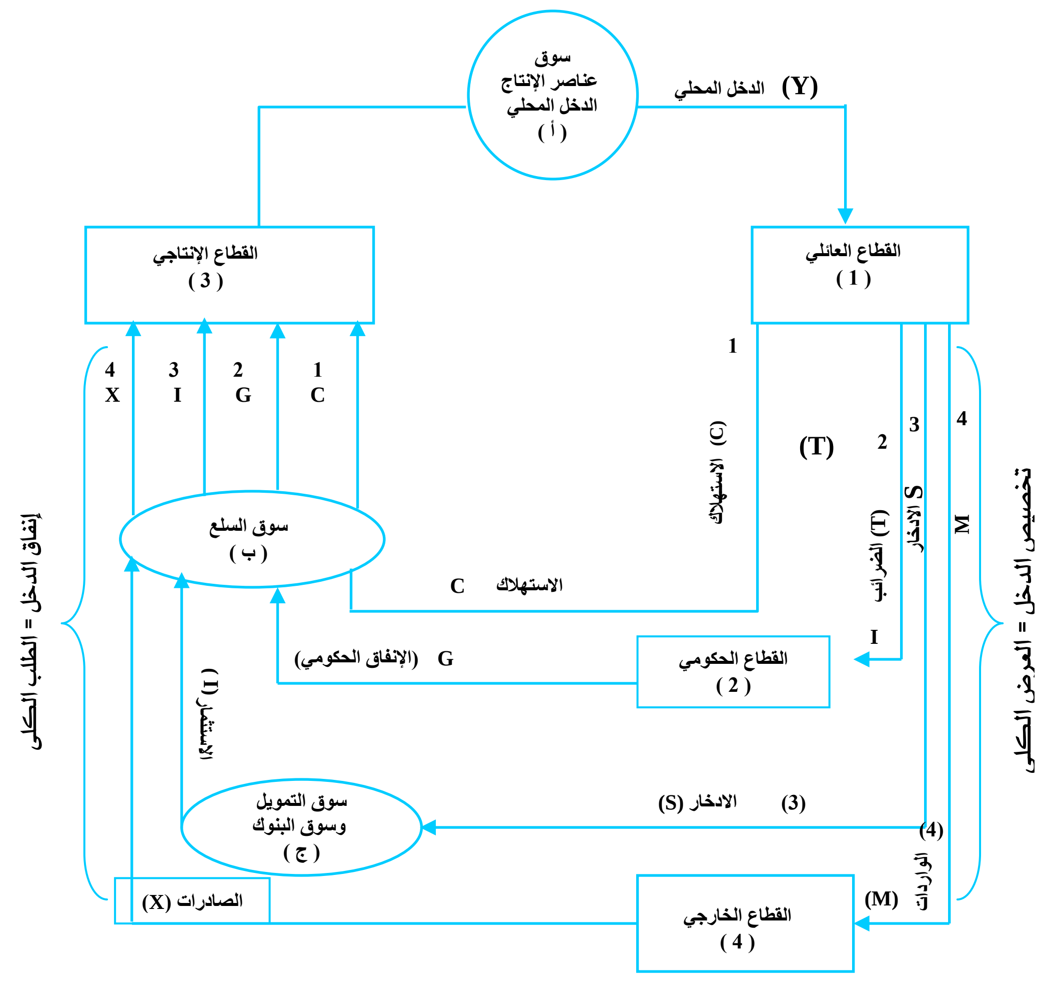
2 -6 .النموذج العام للتدفق الدائري للدخل:

دعونا الآن نوضح العلاقة المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلي بصورة أكثر واقعية:

- يتكون الاقتصاد الكلي من أربعة قطاعات هي:
  - القطاع العائلي.
  - القطاع الإنتاجي.
  - القطاع الحكومي.
  - القطاع الخارجي.
- ينفق القطاع العائلي جزءاً من دخله على الاستهلاك، ويدخر الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك.

أي يوجد في هذا النموذج ادخار خاص، حيث يقوم القطاع العائلي بتحويل هذا الادخار إلى استثمار من خلال السوق المالي وسوق البنوك الذي يتولى الوساطة بين المدخرين (القطاع العائلي) وبين المستثمرين (القطاع الإنتاجي).

- يخصص القطاع العائلي جزءاً من دخله للضرائب التي يدفعها للحكومة وكذلك يدفع القطاع الإنتاجي جزءاً من دخله كضرائب (ضرائب أرباح أو ضرائب إنتاج وغيرها) للحكومة.
- تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى بتمويل إنفاقها العام على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الإنفاق الاستثماري.
- يخصص كل من القطاع العائلي والحكومة جزءاً من الثمن لشراء السلع المستوردة من الخارج وفي المقابل يخصص القطاع الإنتاجي جزءاً من إنتاجه للتصدير إلى الخارج.
- نلاحظ أنه في ظل هذا النموذج تم إضافة كل من الادخار والاستثمار والضرائب والإنفاق الحكومي، وكذلك الواردات والصادرات إلى النموذج البسيط من أجل الحصول على النموذج العام للتدفق الدائري للدخل (انظر شكل2.2) .



شكل (2 .2): النموذج العام للتدفق الدائري للدخل

يبين الشكل السابق (2 .2) النتائج التالية:

(1) أن الدخل المدفوع لعناصر الإنتاج نظير مشاركتها في عملية الإنتاج يسمى الدخل المحلي وهو يساوي الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + إيجارات الأرض ويرمز له بالرمز (Y) .

(2) يخصص القطاع العائلي هذا الدخل لجوانب التخصيص الآتية:

- جزء ينفق على الاستهلاك العائلي (C) .
- جزء يدفع للحكومة في صورة ضرائب (T) .
- جزء يدخر (S) .
- جزء للإنفاق على السلع المستوردة (M) .

(3) وبالمقابل فإن هذه التخصيصات للدخل يقابلها مكونات إنفاق الدخل الآتية:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الحكومي الذي تم تمويله من الضرائب (G) + الاستثمار الخاص (I) الذي تم تمويله من ادخار القطاع الخاص (S) + إنفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية (X) .

وبصورة مختصرة، فإن مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$AE = C + I + G + NX$$

حيث AE = الإنفاق الكلي

NX = صافي الصادرات = X – M

(4) مما سبق نستطيع الآن الحصول على النتيجة التالية:

الدخل = الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = قيمة الناتج المحلي

أو : Y = C + I + G + NX

- ولكن هذا التطابق بين الدخل (الناتج) والإنفاق الكلي يذكرنا بالحسابات القومية للدخل أو الناتج القومي.

3- حسابات الناتج المحلي الإجمالي
(Gross Domestic Product Accounts)

عزيزي الدارس، تظهر نظم الحسابات القومية أن هناك ستة أساليب لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع وبالتالي حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) . من هذه الأساليب ثلاثة أساليب تعتبر رئيسية وأساسية وهي الثلاثة الأولى، بينما تمثل الأساليب الأخرى، أساليب بديلة ومكملة في نفس الوقت وفقاً لاهتمامات الباحثين والأهداف الرسمية للحكومات من قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذه الأساليب هي:

(1) حساب الدخل (الناتج) بطريقة تكلفة عناصر الإنتاج.
(2) أسلوب الإنفاق الكلي.
(3) أسلوب الناتج من السلع النهائية والخدمات.
(4) أسلوب الناتج القومي الإجمالي (GNP) .
(5) أسلوب الدخل الشخصي.
(6) أسلوب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أسئلة التقويم الذاتي (3) :

?

- أذكر أهم الطرق الرئيسية في حسابات الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي.

3 -1 .حساب الناتج بطريقة تكلفة عنصر الإنتاج (صافي الدخل المحلي).

عزيزي الدارس، يسمى هذا الأسلوب بأسلوب صافي الدخل المحلي (NDI) والقيمة التي نحصل عليها وفقاً لهذا الحساب تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع والخدمات النهائية. كذلك تسمى هذه القيمة بقيمة الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج.

دعنا أولاً نوضح البنود الرئيسية التي تحتسب في صافي الدخل المحلي وهي على النحو الآتي:

أ – الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز الأخرى التي يتم دفعها لعنصر العمل نظير مساهمته بخدماته العضلية والبدنية والذهنية في العملية الإنتاجية. ويسمى هذا البند بتعويضات العاملين.

ب – الأرباح التي يحصل عليها المنظمون ورجال الأعمال في المؤسسات والشركات الخاصة والتعاونية.

ج – عوائد رأس المال نظير مشاركته في العملية الإنتاجية وفقاً لقاعدة المشاركة أو الفوائد الربوية التي يحصل عليها ملاك رأس المال الناجمة عن إقراض رؤوس أموالهم للمستثمرين.

د – إيجارات وريوع الأرض، حيث يحتسب فيها إيجارات المنازل والمراكز التجارية والأراضي الزراعية. وإذا كانت المنازل مسكونة لملاكها الأصليين، فإن إيجارها تحتسب وفقاً لقاعدة (تكلفة الفرصة البديلة) من حيث وضع قيمة تقديرية للإيجارات لهذه المنازل.

هـ - أية دخول أخرى لم تحتسب ضمن البنود السابقة وتشمل دخول أصحاب المهن والحرف والمطاعم والبقالات الصغيرة ونحوها.

- إن حصيلة جمع البنود السابقة أ + ب + جـ + هـ تعطينا قيمة صافي الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت بصورة مباشرة في عملية إنتاج أو توليد هذا الدخل (الناتج).

أي أن صافي الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. ولكن من الضروري التنويه إلى أن قيمة صافي الدخل المحلي لا تساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. والسبب في ذلك يبدو واضحاً وليس صعباً. ذلك أن صافي الدخل المحلي يعطينا قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. أي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع ومواقع الإنتاج المختلفة (هذا للتوضيح ولتبسيط الفكرة).

وبالتالي، فإنه للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفقاً لأسلوب صافي الدخل المحلي، فإنه أولاً لابد من الحصول على الدخل المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب إجراء بعض التعديلات على حصيلة بنود صافي الدخل المحلي السابق ذكرها (البنود أ، ب، ج، د، هـ) من أجل الحصول على الدخل المحلي الإجمالي وذلك على النحو الآتي:

- إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والاستهلاك أو ضريبة المبيعات لأنها تعتبر جزءاً من تكلفة الإنتاج، وبالتالي لابد أن تنعكس على أسعار السلع والخدمات في السوق. وتعتبر بالتالي بنداً من بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- إضافة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت لأنه لا يعتبر دخلاً لأي من عناصر الإنتاج وإنما يعتبر جزءاً من تكلفة الإنتاج تم تخصيصه وتجنيبه لإحلال معدات وأصول رأسمالية جديدة محل القديمة التي تم استهلاكها أثناء العملية الإنتاجية. ولذلك لا يحسب ضمن بنود صافي الدخل المحلي وإنما ضمن بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- طرح الإعانات الإنتاجية التي تمنحها الحكومة لبعض مؤسسات وشركات إنتاج السلع والخدمات من أجل توفير هذه السلع للمستهلكين بأسعار مناسبة قد تقل عن الأسعار السائدة في السوق.

وبطرح قيمة الإعانات الإنتاجية تظهر التكلفة الكاملة للسلع والخدمات بأسعار السوق التي يتم احتسابها من أجل الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.

- دعنا الآن نلخص طريقة صافي الدخل المحلي في حساب الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (2. 1).

جدول (2. 1) حساب الناتج المحلي الإجمالي بأسلوب الدخل المحلي.

القيمة بالمليون	البنود
5000	أجور ومرتبات وحوافز (تعويضات العاملين)
2500	+ أرباح الأعمال
1000	+ عوائد رأس المال
0500	+ إيجارات وريوع الأرض
0200	+ دخول أصحاب المهن والحرف الصغيرة
9200	صافي الدخل المحلي = قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج = قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج
1000	+ الضرائب غير المباشرة
1200	+ مخصصات إهلاك رأس المال
1400	- إعانات الإنتاج
10.000	الدخل المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

3 -2 .أسلوب الإنفاق الكلي:

يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج الذي تولد من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق.

هناك أربعة مكونات رئيسية للإنفاق الكلي هي:

أ. الإنفاق الاستهلاكي (C) .

ب. الإنفاق الاستثماري (I) .

جـ. الإنفاق الحكومي (G) .

د. صافي الإنفاق الخارجي (NX) .

أسئلة التقويم الذاتي (4) :

؟

- اذكر أهم النقاط الأساسية لطريقة الإنفاق الكلي لحسابات الدخل المحلي الإجمالي.

(أ) الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (C) :

يقوم القطاع العائلي (الأفراد والأسر) بإنفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية وأبرزها:

- الإنفاق على سلع الطعام والشراب.
- الإنفاق على سلع الملابس.
- الإنفاق على السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات.
- الإنفاق على التلفزة والحاسوب والسيارات والأثاث ونحو ذلك.
- الإنفاق على الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل وغيرها.

(ب) الإنفاق الاستثماري:

كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي يعد إنفاقاً استثمارياً ويتكون الإنفاق الاستثماري من الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون (التغير في المخزون).

- الاستثمار الثابت هو الإنفاق على الأصول والمعدات والآلات والمصانع والمباني التي تستخدم في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات نهائية.

ويسمى هذا النوع من الإنفاق الاستثماري بالإنفاق على السلع الرأسمالية الذي يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال ومن أمثلة ذلك:

- الإنفاق على اقتناء المعدات والآلات.
- الإنفاق على إنشاء المباني والعقارات.

- الاستثمار في المخزون ويشمل كل السلع الوسيطة والسلع النهائية والمواد الأولية التي لم يتمكن المنتجون من استخدامها في العملية الإنتاجية خلال فترة القياس. أو أن المنتجين يقومون بتخزينها استعداداً لفترة الإنتاج القادمة.
- من ناحية أخرى، يستثنى من عناصر الإنفاق الاستثماري بعض التصرفات التي لا تعد أو لا تحسب كإنفاق استثماري ومن ذلك:

- شراء الأسهم والسندات للشركات القائمة لا تعد استثماراً لأنها لا تؤدي إلى إنشاء شركات جديدة وإنما تعتبر تداولاً للأسهم والسندات.

- ولكن، من أين تأتي موارد الاستثمار (مصادر الاستثمار)؟ هناك مصدران رئيسان لموارد الاستثمار: الأول يأتي من مدخرات القطاع العائلي. أما المصدر الآخر، فهو مدخرات القطاع الحكومي التي تمثل فائض الموازنة العامة للدولة.

(ج) الإنفاق الحكومي (G) :

- يشمل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة لسلع الأثاث والمباني وخدمات النقل والكهرباء والمياه ومدفوعات الأجور والمرتبات المدفوعة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة – وكذلك نفقات الصيانة وغيرها.
- الإنفاق الحكومي الاستثماري ويشمل الإنفاق على إنشاء الطرق العامة والسدود والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها.

(د) صافي الإنفاق الخارجي (NX) :

إن صافي الإنفاق الخارجي هو حصيلة مكونين هما:

- الصادرات التي تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً.
- الواردات التي تمثل جزءاً من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج.

إن حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات تمثل صافي الإنفاق الخارجي.

الخلاصة:

الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي+ صافي الإنفاق الخارجي.

أو بصيغة الرموز:

$$AE = C + I + G + NX$$

حيث $NX = X - M$

إن حصيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي تعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق.

وبمعنى أخر، فإن الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

أو الطلب الكلي = العرض الكلي

حيث العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بينما يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي.

وهكذا حصلنا على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة حساب الإنفاق الكلي.

3 -3. أسلوب الناتج:

عزيزي الدارس، تعرف هذه الطريقة بأسلوب القيمة المضافة لحساب الناتج المحلي الإجمالي. حيث القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج. إن قيمة مستلزمات الإنتاج تشمل قيمة المواد الخام وقيمة السلع الوسيطة التي تسهم في عملية إنتاج السلع النهائي والخدمات. وفقاً لهذه الطريقة، فإن هناك أسلوبين لحساب قيمة الإنتاج هما:

- أسلوب حساب القيمة النهائية للسلعة أو الخدمة في السوق.
- أسلوب القيمة المضافة – أي طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج في كل مرحلة يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة تلافياً لازدواج الحساب.

- وبصورة عامة، فإن استخدام أسلوب الناتج (أو طريقة القيمة المضافة) في حساب الناتج المحلي الإجمالي يتطلب عمل الآتي:

(1) تحديد مكونات الناتج المحلي في صورة أنشطة وقطاعات اقتصادية مثل: قطاع الإنتاج الزراعي – قطاع الإنتاج الصناعي – قطاعات التجارة والنقل والمواصلات والتشييد والبناء – وقطاعات الإنتاج الخدمي كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمات ربات البيوت ونحو ذلك.

(2) تحديد قيمة مستلزمات الإنتاج في كل قطاع وخصم تلك القيمة من قيمة الإنتاج في كل قطاع أو نشاط من أجل الحصول على القيمة المضافة لهذا القطاع.

(3) تحسب القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات خلال السنة التي تم فيها القياس فقط.

وبمعنى آخر، لا تحسب ضمن قيمة الناتج المحلي أي إنتاج لم يتم أو يستكمل في سنة القياس نفسها.

لنفترض أن شخصاً أنشأ مزرعة تربية دواجن في عام 2004 ولكنه قام ببيع المزرعة في عام 2005.

إن القيام بعملية البيع لا تحسب ضمن الناتج المحلي لعام 2005 لأن هذه القيمة قد احتسبت في عام 2004، وما حدث في عام 2005 ليس سوى نقل للملكية.

- من ناحية أخرى، هناك أنشطة اقتصادية لا تدخل السوق مثل عمل ربات البيوت في بيوتهن.
- الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه المزارع في مزرعته.

هذه الأنشطة التي لا تدخل السوق لابد من احتساب قيمة سوقية لها من أجل أن تحتسب ضمن قيمة الناتج. ولكن يلاحظ أن هناك صعوبة في تقدير قيمة هذه الأنشطة التي لا تصل إلى السوق إلا أن تطور أساليب الإحصاء قد قلل من تلك الصعوبات.

- الأنشطة غير القانونية أو الأنشطة الممنوعة لاعتبارات دينية لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي.

مثال على أسلوب القيمة المضافة:

دعنا نوضح طريقة القيمة المضافة لحساب قيمة المنتج النهائي من خلال المثال الافتراضي التالي.

لنفترض أن إنتاج الكراسي الخشبية يمر بثلاث مراحل هي:

- مرحلة زراعة الأخشاب، حيث يقوم بذلك المزارعون.
- مرحلة تقطيع الأخشاب في ورش النجارة.
- مرحلة تشكيل الأخشاب الجاهزة وتحويلها إلى كراسي خشبية في مصانع الأثاث. جدول (2.2) يوضح طريقة القيمة المضافة.

جدول (2. 2) أسلوب حساب القيمة المضافة.

مراحل الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
(1) مرحلة زراعة الأخشاب	1000	1000
(2) مرحلة تقطيع الأخشاب	1500	500
(3) مرحلة صناعة الكراسي الخشبية	**2000**	500
الإجمالي	**4500**	**2000**

تمثل المرحلة الأولى إنتاج الأخشاب بقيمة = 1000 ريال وهي نفس القيمة المضافة حيث لا يوجد مرحلة إنتاجية قبلها.

بينما تمثل قيمة الإنتاج للمرحلة الثانية 1500 ريال تطرح منها القيمة المضافة للمرحلة السابقة (1500 – 1000) وبالتالي تكون القيمة المضافة للمرحلة الثانية = 500 ريال.

وفي المرحلة الأخيرة مرحلة صناعة الكراسي بقيمة بيعية = 2000 ريال غير أن هذه القيمة تشتمل على القيمة المضافة لإنتاج المرحلتين السابقتين. حيث تشمل 1000 للمرحلة الأولى ، 500 للمرحلة الثانية. أي أن القيمة المضافة للمرحلة الأخيرة هـي 500 ريال فقط.

إذن القيمة النهائية للسلعة بسعر السوق = إجمالي القيمة المضافة لكل مرحلة = 2000 بينما لو حسبنا قيمة الناتج للسلعة لكل مراحل الإنتاج تصبح 4500 نظراً لتكرار الحساب في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

يلاحظ من الجدول السابق، أننا نستطيع الحصول على القيمة النهائية السوقية للسلعة بإحدى طريقتين هما :

- قيمة الإنتاج في آخر مرحلة لإنتاج السلعة.
- أو بتجميع القيم المضافة لإنتاج السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة (لاحظ الدوائر في الجدول السابق).

تدريب (1)



ما هي أهمية حساب الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي بطريقة القيمة المضافة

الحسابات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي

(تلخيص)

يعرض جدول (2. 3) تلخيصاً لحسابات الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأساليب الأساسية الثلاثة.

أسلوب الناتج (القيمة المضافة)	أسلوب الدخل المدفوع لعناصر الإنتاج	أسلوب الإنفاق
أ – قطاعات الإنتاج السلعي • قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوية. • قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية. • قطاع النقل والتخزين والمواصلات. • قطاع تجارة الجملة والتجزئة • البناء والتشييد • الكهرباء والمياه والغاز ب – قطاعات الإنتاج الخدمي: • منتجو الخدمات الحكومية • خدمات المنازل • منتجو الهيئات اللاربحية.	• الأجور والمرتبات والحوافز • أرباح المنظمين ورجال الأعمال • عوائد رأس المال أو الفوائد • الإيجارات والريوع • دخول أصحاب المهن والحرف والأعمال الصغيرة xxx = الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج = قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة + مخصصات إهلاك رأس المال - إعانات الإنتاج	• الإنفاق الاستهلاكي (C) • السلع غير المعمرة • السلع المعمرة • الخدمات • (+) الإنفاق الاستثماري (I) • الاستثمارات الثابتة • (تكوين رأس المال الثابت) • التغير في المخزون. • (+) الإنفاق الحكومي (G) • مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية. • (+) صافي الإنفاق الخارجي (+) الصادرات السلعية والخدمية (-) الواردات السلعية والخدمية.
××× = الناتج المحلي الإجمالي = العرض الكلي	××× = الناتج المحلي الإجمالي = العرض الكلي	××× = الإنفاق الكلي = (الطلب الكلي) = الناتج المحلي الإجمالي

إطار (1): نظام الحسابات القومية للجمهورية اليمنية.

بدأ اهتمام اليمن (بشطريه سابقاً) بإعداد وتركيب الحسابات القومية في بداية السبعينيات. وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية 22 مايو 1990م تم دمج النظامين الإحصائيين لشطري اليمن في إطار جهاز واحد. حيث تم إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء ليكون الجهاز الرسمي للدولة المسئول عن إدارة وتطوير النظام الإحصائي للجمهورية اليمنية.

ولقد اعتمد النظام الإحصائي في اليمن، منذ بداية تأسيسه فيما يتعلق بإعداد الحسابات القومية – اعتمد على نظام الأمم المتحدة الصادر عام 1968م للحسابات القومية.

ووفقاً لهذا النظام فإن الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي يقوم على أساس الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة وذلك للحسابات التالية:

- **الناتج المحلي الإجمالي (العرض الكلي).**
- **الإنفاق على الناتج المحلي (الطلب الكلي).**
- **الدخل القومي المتاح وتخصيصاته.**
- **الصفقات الخارجية.**
- **تمويل رأس المال.**
- **عرض استخدامات السلع والخدمات.**
- **الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من هذا الناتج.**

- **إضافة إلى ذلك، فقد تم تطوير النظام الإحصائي حيث بدأ جهاز الإحصاء في تطبيق نظام الحسابات القومية (1993) الجديد وبدعم فني من صندوق النقد الدولي.**

تم تركيب الحسابات الجارية للقطاعات الخمسة الرئيسية بالإضافة إلى قطاع العالم الخارجي منذ الفترة 1999 وحتى الآن.

ومع هذا التطوير المستمر في النظام الإحصائي إلا أنه مازال بحاجة إلى تطوير مستمر وتحسين منهجية الإحصاءات.

إطار(2): الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي بالجمهورية اليمنية لعام2003م (بمليارات الريالات).

	أسلوب الناتج (القيمة المضافة)		أسلوب الإنفاق الكلي		أسلوب الدخل
1857.4	أ : قطاعات الإنتاج السلعي.	1- الاستهلاك النهائي الكلي	1777	دخول عناصر الإنتاج المحلي (صافي الدخل المحلي)	1925.9
(296.4)	الزراعة والغابات والصيد	الاستهلاك العائلي	(1510)	+ إهلاك رأس المال الثابت	130
(628.4)	الصناعات الاستخراجية	الإنفاق الحكومي	(267.1)	+ صافي الضرائب غير المباشرة	11.3
(97.2)	الصناعات التحويلية	2- الاستثمار الإجمالي	312	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	2067.3
(18.7)	الكهرباء والمياه والغاز	تكوين رأس المال الثابت	(292)		
(88.8)	البناء والتشييد	التغير في المخزون	(19.5)		
(292)	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	3- صافي الإنفاق الخارجي	21.3 -		
(242.6)	النقل والتخزين والمواصلات	الصادرات	(788)		
(169.4)	التمويل والتأمين	الواردات	(809.4)		
221.7	ب: منتجو الخدمات الحكومية	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق =			
0.6	ج: خدمات المنازل	= الطلب الكلي	2067.2		
0.3	د: منتجو الهيئات اللاربحية				
40.5	هـ: الرسوم الجمركية				
53.3	ناقصاً الخدمات المصرفية المحتسبة				
2067.2	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = العرض الكلي				

3 -4 أسلوب الناتج القومي الإجمالي:
Gross National Product Method

عزيزي الدارس، عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للنشاط الاقتصادي للمجتمع –فهو يعبر عن إجمالي السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة بمشاركة عناصر الإنتاج.

ولكن هذا المقياس (الناتج المحلي الإجمالي) يرد عليه ملاحظات هي:

- لم يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج.

مثل العمال اليمنيون الذين يعملوا في الخارج ويقومون بتحويل أجورهم إلى اليمن.

ومثل رجال الأعمال اليمنيين الذين يقومون بأنشطة إنتاجية في الخارج مثل المشاركة في إنشاء شركات ومؤسسات وبنوك ومصانع ويقومون بتحويل جزء من أرباحهم إلى اليمن.

أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل عوائد عناصر الإنتاج الوطنية (اليمنية) المقيمة في الخارج.

- من ناحية أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي يشمل أو يحتسب عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن.

وبمعنى آخر، فإن هناك عناصر إنتاج أجنبية مقيمة في اليمن كان لها إسهامها في إنتاج السلع والخدمات.

- هناك مثلاً العمال الوافدون من الخارج الذين يعملون في اليمن ويحولون أجورهم إلى بلدانهم.
- وهناك رجال أعمال أجانب مشاركين لرجال الأعمال اليمنيين في بعض المصانع والبنوك ويحولون أرباحهم إلى الخارج.

- أي أن الناتج المحلي الإجمالي يحتسب إسهام عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن ولا يحتسب إسهام عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج.
- ولتلافي هذا القصور، لابد من إضافة إسهام عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج وطرح إسهام عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن من أجل الحصول على الناتج القومي الإجمالي الذي تحقق نتيجة

إسهام ومشاركة عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الداخل والخارج. فإذا عملنا ذلك، فإننا نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي.

أي أن الناتج القومي الإجمالي GNP = الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه – (-) عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن ومضافاً إليه + عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج.

أو: الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

حيث: صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية = عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج (العوائد المقبوضة) – عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن (العوائد المدفوعة)

تدريب (2)



ما هو الفرق بين(الناتج /الدخل المحلي) و(الناتج/ الدخل القومي)؟

- فإذا كان صافي العوائد بالموجب؛ لأن عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج يكون أكبر، وبالتالي فإن الناتج القومي يكون أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
- أما إذا كانت صافي العوائد بالسالب فيكون الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج القومي والدخل القومي:

- من ناحية أخرى، فإن الناتج القومي هو الوجه المقابل للدخل القومي حيث الدخل القومي = الدخل المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية. أو: الدخل القومي = الدخل المحلي + (العوائد المقبوضة – العوائد المدفوعة). ولكننا نعلم أن الدخل المحلي يعطينا مقياساً للناتج بتكلفة عناصر الإنتاج.
- وبنفس القياس فإن الدخل القومي هو الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج، . أما إذا أردنا أن نحصل على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق فلابد أن نضيف إلى الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج كلا من الضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال ونطرح من القيمة إعانات الإنتاج،

وبنفس الطريقة التي عالجنا فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل المحلي الإجمالي سابقاً.

- أي أن الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال – إعانات الإنتاج.

الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح للجمهورية اليمنية لعام 2003م:

(تطبيق عملي)

لتوضيح حسابات الناتج القومي من بيانات رسمية في الجمهورية اليمنية لعام 2003م ، دعونا نتأمل في جدول (2. 4).

جدول (2. 4) : الناتج القومي الإجمالي في اليمن لعام 2003:

بمليارات الريالات	الحسابات
2067.2	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
0154.3 -	(+) صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية
(13.2)	+ دخل مقبوض
(0.7 -)	- دخل مدفوع
(18.1)	+ عائد استثمار مقبوض
(185 -)	- عائد استثمار مدفوع
1912.9	الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق
238.3	(+) صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي
2151.2	الدخل القومي
130	(-) إهلاك رأس المال الثابت
2021.2	الدخل القومي المتاح (الدخل الشخصي)

3 -5 . أسلوب الدخل الشخصي (PI) : Personal Income

عزيزي الدارس، عرفنا سابقاً أننا نستطيع حساب الناتج المحلي بأسلوب الدخل.

تذكر أننا حسبنا الدخل المحلي على أساس الدخول المدفوعة لعناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية للمجتمع، وتوصلنا إلى مفهوم الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج.

الآن نستطيع أن نعرّف الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج بالدخل المحلي المكتسب أو الدخل المحلي المدفوع. إن مفهوم الدخل المحلي المكتسب يختلف عن مفهوم الدخل المحلي المقبوض أو المستلم.

حيث تمثل الدخول المقبوضة (المستلمة) كل أنواع الدخول المستلمة (سواء كانت نقدية أو عينية) لعناصر الإنتاج نظير مشاركة هذه العناصر في الإنتاج بالإضافة إلى ما تحصل عليه هذه العناصر من دخول أخرى في شكل تحويلات أو إعانات خارج النشاط الاقتصادي وسواء كانت من الداخل أو من الخارج.

ولذلك فإن مفهوم الدخل المقبوض أو المستلم يسمى بالدخل الشخصي (PI) .

أي أن هناك فرقاً جوهرياً بين مفهوم الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) وبين الدخل المقبوض أو المستلم (الدخل الشخصي). من حيث الأوجه التالية:

- الدخل المكتسب (الدخل المدفوع) يمثل الدخل الذي تم اكتسابه وفقاً لمشاركة عناصر الإنتاج فقط في العملية الإنتاجية. أما الدخل المقبوض (الدخل الشخصي) فهو يشمل كل الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج سواء بسبب مشاركتها في العملية الإنتاجية أو لأسباب أخرى، سياسية ، اجتماعية، ونحوها.
- الدخول المقبوضة تشمل كل الدخول الخاضعة للضريبة إضافة إلى الدخول غير الخاضعة للضريبة وأي دخول أخرى في شكل تحويلات للأفراد.

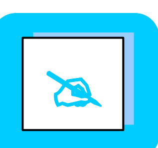
دعونا نتأمل في بعض الأمثلة:

يدفع الأفراد ضرائب دخل على المرتبات والأجور وبالتالي، فإن الدخل المقبوض هو الدخل المكتسب مطروحاً منه الضرائب. كذلك، فإن أقساط معاشات التقاعد لا يتم استلامها وبالتالي تطرح من الدخل المكتسب.

كذلك، فإن الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال لا تستلم كاملة، وإنما فقط جزء منها، هو الجزء الموزع من الأرباح، بينما الجزء الآخر، يذهب في شكل ضرائب أو أرباح محتجزة. وبالتالي، فإنه لا يحسب ضمن الدخل الشخصي إلا الأرباح الموزعة.

من جهة أخرى، يحصل بعض أفراد المجتمع كالعجزة والمتقاعدين والمسنين على مساعدات في شكل إعانات حكومية أو صدقات أو زكاة.

وهذه تعتبر جزءاً من الدخل المقبوض ولكنها لا تعتبر جزءاً من الدخل المكتسب.



مثال:

دعنا نوضح الفرق بين الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج الذي يعتبر مقياساً للدخل المكتسب (المدفوع) وبين الدخل الشخصي الذي يعتبر مقياساً للدخل المقبوض من خلال المثال الآتي:

لنفترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

الأجور والمرتبات	2000 مليون ريال
الأرباح وعوائد رأس المال	1000 مليون ريال
الإيجارات والريوع	500 مليون ريال
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	100 مليون ريال
أقساط معاشات التقاعد	50 مليون ريال
تحويلات جارية للأفراد من الخارج	200 مليون ريال
الضرائب على الأرباح	20 مليون ريال
الأرباح غير الموزعة	30 مليون ريال
التحويلات والإعانات للأفراد من هيئات الضمان الاجتماعي	200 مليون ريال

إن المطلوب هو حساب الدخل الشخصي.

جدول (2. 5) حساب الدخل الشخصي.

البنود	بملايين الريالات
الأجور والمرتبات	2000
+ الأرباح والعوائد	1000
+ الإيجارات والريوع	500
+ دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	100
صافي الدخل المحلي (الدخل المحلي المكتسب ≡ الدخل المحلي المدفوع	3600
(+) التحويلات والإعانات (مدفوعات الضمان الاجتماعي والمساعدات للأفراد)	200
(-) أقساط معاشات التقاعد	50
(-) الضرائب على أرباح الشركات	20
(-) الأرباح غير الموزعة	30
(+) تحويلات للأفراد من الخارج	100
الدخل الشخصي (الدخل المقبوض أو المستلم للأفراد الناجم عن مشاركة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى التحويلات والإعانات الأخرى مطروحاً منه الدخول غير المستلمة.	3800

3 -6 . الدخل الشخصي المتاح Personal disposable income :

عزيزي الدارس، الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب المباشرة على دخول الأفراد.

أي أن الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة.

يعتبر الدخل الشخصي المتاح مؤشراً هاماً لدراسة محددات سلوك الإنفاق الاستهلاكي والسلوك الادخاري للأفراد.

وبمعنى آخر، فإن الدخل الشخصي المتاح هو الذي يكون متاحاً للأفراد للتصرف فيه في الاستهلاك والادخار.

دعنا نفترض أنه من بيانات الجدول السابق، يقوم الأفراد بدفع 100 مليون ضرائب على دخول الأفراد ويقومون باستهلاك ما مقداره 2700 مليون ، بينما يدخرون نحو 1000 مليون.

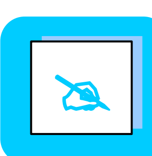
من بيانات الجدول السابق نجد أن:

الدخل الشخصي	3800
(-) الضرائب على دخول الأفراد	100
الدخل الشخصي المتاح	3700
الإنفاق الاستهلاكي	(2700)
ادخار	(1000)

وهكذا نجد أن الدخل الشخصي المتاح = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار.

أو الدخل الشخصي المتاح = 2700 + 1000 = 3700 مليون ريال

3 -7 . الدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح):



(مثال تطبيقي):

دعنا نقدم بعض الحسابات القومية للدخل الشخصي (الدخل القومي المتاح للجمهورية اليمنية لعام 2003 في جدول (2. 6).

جدول (2. 6): حسابات الدخل الشخصي لليمن لعام 2003.

الدخل المحلي الصافي (دخول عناصر الإنتاج المحلية) = الناتج المحلي الصافي بتكلفة عنصر الإنتاج.	1925.9
(+) صافي الضرائب غير المباشرة (الإعانات – الضرائب)	11.4
(+) صافي دخل عوامل الإنتاج الخارجية.	154.3
(+) صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	238.3
الدخل الشخصي (المقبوض) = الدخل القومي المتاح	2021.3
الاستهلاك الكلي (خاص وحكومي)	(1777)
الادخار القومي	244.2

- يلاحظ من الجدول السابق أن الدخل الشخصي (المقبوض) أو الدخل القومي المتاح قد بلغ (2021.3) مليار ريال، منه (1925.9) مليار ريال دخل عناصر الإنتاج المحلية (أجور ومرتبات + أرباح وعوائد رأس المال + الإيجارات والريوع).

- تم إضافة الإعانات وطرح الضرائب غير المباشرة منه (11.4) مليار ريال. كما تم إضافة دخول عناصر الإنتاج الخارجية (صافي) نحو (-154.3 مليار) وكذلك تم إضافة التحويلات الجارية من العالم الخارجي (دخل مقبوض صافي). وبلغت نحو (238.3) مليار ريال.
- كما يبين الجدول السابق أن تخصيصات الدخل القومي كانت على النحو الآتي:

الادخار القومي	244.1 مليار ريال
الاستهلاك الكلي (العائلي والحكومي)	1777 ريال

أي أن إجمالي الادخار القومي والاستهلاك الكلي = الدخل الشخصي أو الدخل القومي المتاح.

أسئلة التقويم الذاتي (5) :

?

أوجد أوجه الاختلاف بين الآتي:

1- الدخل الشخصي والدخل الشخصي المتاح.
2- الدخل المحلي والدخل القومي.
3- الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الحكومي.
4- الصادرات والواردات.

3 -8 . أسلوب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(Real Gross Domestic Product) Method

عزيزي الدارس، ذكرنا سابقاً أن الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الكميات المنتجة من السلع والخدمات في سنة معينة ولتكن 2003 مثلاً مضروبة في أسعار هذه السلع لعام 2003. (على سبيل المثال).

لذلك، يطلق عادة على الناتج المحلي الإجمالي التسميات التالية التي تحمل نفس المعنى:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتلك السنة (الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق).

- أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي.
- أو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

إن المقصود من هذه التسميات هو توضيح أن السلع والخدمات المنتجة في عام 2003 قد تم تسعيرها وفقاً للأسعار الجارية أو السائدة في عام 2003.

حتى الآن لا توجد مشكلة، ولكن المشكلة تظهر عندما تقارن بين الناتج المحلي النقدي لعام 2002 والناتج المحلي النقدي لعام 2003.

تأمل مثلاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (النقدي) في اليمن لعام 2003 وقارن ذلك لعام 2002.

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 نحو (2067232) مليون ريال.
- بينما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 نحو (1811448) مليون ريال.

نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2003 مقارنة بقيمة الناتج المحلي لعام 2002.

لكن السؤال المهم هنا هو : هل الزيادة في قيمة الناتج المحلي لعام 2003 زيادة حقيقية. أي زيادة سببها زيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات.

أم أنها مجرد زيادة نقدية أو اسمية –أي زيادة سببها ارتفاع مستوى الأسعار لعام 2003 مقارنة بمستوى الأسعار لعام 2002. وبالتالي فإنها لا تعتبر زيادة حقيقية. أم أن الزيادة هي بسبب زيادة الأسعار وزيادة الكميات المنتجة خلال السنة؟

ولتوضيح هذه النقطة، دعونا نفترض أن كميات السلع والخدمات كانت ثابتة في السنتين 2003، 2002، ولكن الأسعار هي التي تضاعفت.

السنة	الكميات المنتجة	الأسعار (المستوى العام للأسعار)
2003	**1000 وحدة**	**100 = 100.000 قيمة الناتج المحلي**
2004	**1000 وحدة**	**200 = 200.000 قيمة الناتج المحلي**

من المثال السابق يتبين أن الناتج المحلي قد تضاعف في عام 2004 مقارنة بعام 2003. ومن الواضح أن هذه الزيادة ليست زيادة حقيقية وإنما زيادة اسمية سببها ارتفاع الأسعار، لأن كميات السلع والخدمات ظلت ثابتة في هذا المثال الافتراضي. ولتحديد ما إذا كانت هناك زيادة حقيقية في الناتج – أي زيادة سببها زيادة

الكميات فلابد من تثبيت الأسعار وفقاً لسنة أساس معينة من أجل الحصول على قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (أو الناتج المحلي الحقيقي).

- نستطيع الآن أن نستبعد أثر التغير في الأسعار على الناتج المحلي من خلال استخدام الأرقام القياسية للأسعار (Price index) . لكننا لن نتعرض في هذا الكتاب إلى مناقشة تفصيلية للطرق المختلفة لتركيب الأرقام القياسية للأسعار.
- غير أننا نشير إلى رقم قياسي مشهور وشائع استخدامه في حساب الناتج المحلي الحقيقي. هذا الرقم القياسي يطلق عليه: مخفض الناتج المحلي الضمني (GDP deflator) .

ويمكننا الحصول على هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

$$\text{أو مخفض الناتج المحلي الضمني} = \frac{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} \times \text{أسعار 2003}}{\text{كميات الناتج المحلي لعام 2003} \times \text{أسعار 1990 (سنة الأساس)}}$$

وفي مناسبات أخرى، يطلق على هذا المخفض بمعدل تضخم قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ولتوضيح طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الضمني (GDPD) دعنا نفترض أن كميات الناتج المحلي لعام 2003 = 1000 مليون وحدة، وأن المستوى العام للأسعار لعام 2003 = 400 وأن مستوى الأسعار في سنة الأساس (1990) = 100.

إذن:

$$\text{مخفض الناتج المحلي لعام 2003} = \frac{400\,x1000}{100\,x1000}\,100\,x = 400$$

$$\text{أو : مخفض الناتج المحلي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

حيث يعطينا هذا الرقم مقياساً شاملاً لمعدل التضخم.

أي أن مخفض الناتج المحلي يعطينا مؤشراً لتغير أسعار جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي. وهذا على خلاف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، (Consumer price index) الذي يقتصر على قياس التغيرات في

أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات فقط. إن السؤال الآن هو كيف يتم استخدام مخفض الناتج المحلي في الحصول على الناتج المحلي الحقيقي؟

استخدام مخفض الناتج المحلي للحصول على الناتج المحلي الحقيقي.

(مثال تطبيقي)

عزيزي الدارس، للحصول على الناتج المحلي الحقيقي (أو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) يتم عمل الآتي:

- اختيار سنة أساس واعتبارها كسنة مرجعية للأسعار. لنفترض أن سنة الأساس بالنسبة لليمن هي 1990.
- تحديد الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس = 100.
- استخدام الصيغة التالية لحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة من السنوات.

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الناتج النقدي)}}{\text{مخفض الناتج المحلي}}$$

أي أننا قمنا بقسمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية على مخفض الناتج المحلي لكل سنة من السنوات.

وقد عرفنا سابقاً كيف نحصل على قيمة مخفض الناتج المحلي.

ولتوضيح ذلك رقمياً، دعونا نتأمل في البيانات الرسمية المعروضة في جدول (2. 8) الخاصة بحسابات الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة في الجمهورية اليمنية للفترة 2000-2003.

جدول (2-7):

الناتج المحلي الحقيقي في الجمهورية اليمنية للفترة 2000-2003 (بملايين الريالات).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي سنة الأساس 1990 = 100	معدل تضخم الناتج المحلي
2000	1.538.636	232966	660.45	%20.98
2001	1628138	244481	665.96	0.83
2002	1811448	255872	707.95	6.31
2003	2067232	264340	782.04	10.45

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 2003، الجهاز المركزي للإحصاء.

يبين الإطار السابق ما يلي:

1- سنة الأساس هي 1990، والرقم الأساس للأسعار = 100

2- الناتج المحلي الحقيقي أقل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

حيث الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2003 مثلاً

$$= \frac{\textbf{الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2003}}{\textbf{مخفض الناتج المحلي لعام 2003}}$$

$$= \frac{2067232}{782.04} = 264340 \text{ مليون ريال}$$

نلاحظ أنه بالرغم أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2003 قد بلغ نحو (2067232) تريليونين وسبعة وستين ملياراً ومئتين واثنين وثلاثين مليون ريال، إلا أن الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (حيث 1990 هي سنة الأساس) لم يبلغ إلا نحو مائتين وأربعة وستين مليار وثلاثمائة وأربعين مليون ريال (264340).

أي أن الناتج المحلي الحقيقي لا يمثل إلا نحو 13٪ من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2003.

ويرجع السبب إلى ارتفاع الأسعار (ارتفاع الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي) بنحو 10.45٪ لعام 2003.

نلاحظ كذلك، أن معدل التضخم الشامل (معدل تضخم الناتج المحلي) يمكن حسابه من الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي.

ووفقاً لهذا المخفض، فإن معدل التضخم قد ارتفع من 6.31٪ لعام 2002 إلى 10.45٪ لعام 2003.

4- الخلاصة:

تضمنت هذه الوحدة لأهم مفاهيم الناتج (الدخل) الذي تنبثق أهمية دراستها من كونها تقيس القدرات الإنتاجية للمجتمع وتعد مؤشراً أساسياً للنشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة أيضاً تضمنت هذه الوحدة الطرق المحققة لقياسات الناتج (الدخل) الإجمالي سواء كانت تلك الطرق رئيسية أو كمؤشرات لقياس أداء النشاط الاقتصادي للمجتمع.

5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة

كما عرفنا سابقاً أن الاشتقاق الكلي (الطلب الكلي) يعد حجر لزاوية في نظرية تحديد توازن الدخل القومي وبالتالي فإن التعرف إلى مكونات الإنفاق الكلي ودراسة محددات عناصر الإنفاق الكلي وخصائص محل عناصر الإنفاق الكلي من أجل التحليل رقمياً ورياضياً وبيانياً وهو ما سنأخذه بالتفصيل في الوحدة، الرتبة الثالثة للوصول إلى تحديد توازن الدخل القومي في الوحدة الرابعة.

6- قائمة المصطلحات:

- الناتج الملحي الإجمالي (GDP): إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال سنة معينة.
- الدخل المحلي الإجمالي (GDI): هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج التي شاركت في إنتاج الناتج المحلي خلال سنة معينة.
- الإنفاق الكلي (AE): هو طلب المجتمع الكلي (الطلب الكلي) ويتكون من طلب القطاع الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وطلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وصافي الطلب الخارجي (الصادرات- الواردات) خلال سنة معينة.
- مخفض الناتج المحلي الضمني (GDPD): هو أحد الأرقام القياسية الذي يمكن من خلاله حساب الناتج المحلي الحقيقي الذي يعطينا مؤشراً لتغير أسعار جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي.

7- التعيينـات:

أولاً – الأسئلة الموضوعية

أ- ضع علامة(✓) أمام العبارة ة الصحيحة وعلامة(✗) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

(1) يعبر الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يقوم بإنتاجها القطاع العائلي خلال سنة.

(2) الدخل المحلي هو عبارة عن إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها المجتمع خلال سنة.

(3) ليس بالضرورة أن إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم بيعها في السوق تساوي إجمالي الدخل المحلي الذي حصل عليه القطاع العائلي كدخول لعناصر الإنتاج.

(4) يقصد بالاحتساب المزدوج تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع الوسيطة.

(5) تحتسب المدفوعات التحويلية في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

(6) تعد طريقة الدخل إحدى طرق قياس الدخل القومي عن طريق جميع العوائد المحققة للأفراد والمنشآت مقابل المساهمة في الإنتاج.

(7) القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج.

(8) لا يوجد فرق بين الدخل القومي والناتج القومي.

2– أسئلة الاختيار المتعدد:

اختر الإجابة الصحيحة من العبارات الآتية:

(1) الدخل الشخصي المتاح يساوي:

أ – الدخل الشخصي زائداً إيرادات الأسهم.

ب – الدخل الشخصي زائداً ضرائب الدخل.

ج – الدخل الشخصي ناقصاً المدفوعات التحويلية.

د – الدخل الشخصي ناقصاً ضرائب الدخل.

(2) يزيد الناتج القومي الإجمالي عن الناتج القومي الصافي بـ:

أ – حجم الضرائب المباشرة.

ب – المدفوعات التحويلية.

ج – الإنفاق الحدي على السلع والخدمات.

د – إهلاك رأس المال.

(3) أي من الفقرات التالية تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل:

أ – شراء وبيع الأسهم والسندات.

ب – دخل الإيجارات.

ج – شراء وبيع السلع المستعملة.

د – لا شيء مما سبق.

(4) الإنفاق الاستثماري كل ما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي ويشمل.

أ – الاستثمار الثابت.

ب – الاستثمار في المخزون (التغير في المخزون)

ج – أ + ب

د – لا شيء مما سبق.

(5) أنشطة اقتصادية لا تدخل أو لا تحتسب ضمن قيمة الناتج المحلي مثل:

أ – عمل ربات البيوت.

ب – أنشطة لا تدخل السوق.

ج – أنشطة غير قانونية أو الأنشطة الممنوعة دينياً.

د – أ + ب + ج

(6) يطلق عادة على الناتج المحلي الإجمالي التسميات التالية التي تحمل نفس المعنى:

أ – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ب – الناتج المحلي الإجمالي النقدي.

ج – الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

د – أ + ب + ج

(7) أهمية الأرقام القياسية لقياس:

أ – التغيرات في مستوى الدخل للأفراد.

ب – التغيرات في مستويات الإنتاج المختلفة.

ج – التغيرات في المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات.

د –لا شيء مما سبق.

ثانياً – الأسئلة المقالية:

(أ) أجب عن الأسئلة الآتية:

1- ما هو المقصود بالقيمة المضافة؟ وضح هذا المفهوم ببعض الأمثلة.

2- اذكر الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها قياس الناتج والدخل الحلي.

3- عرف الأرقام القياسية وبين أهميتها.

4- ما المقصود بالازدواجية في حساب قيمة الناتج المحلي؟ اشرح كيف يمكن علاجها؟

5- اشرح المقصود بالتدفق الدائري للدخل في حالة أربعة قطاعات وهل يمكن من خلاله التوصل لقيمة الناتج المحلي؟

6- اشرح أهمية التفرقة بين إجمالي الناتج المحلي وصافي الناتج المحلي.

(ب) عرف المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الآتية:

1- الاستثمار الثابت.

2- الدخل الشخصي.

3- الناتج المحلي الإجمالي.

4- القيمة المضافة.

5- الإنفاق الكلي.

6- صافي التعامل الخارجي.

ثالثاً: تمارين عملية:

السؤال الأول:

أعطيت البيانات التالية في الجدول التالي:

مليون ريال	البنود
40	إيجارات
1000	استهلاك القطاع العائلي
50	ضرائب على الأرباح
10	أرباح غير موزعة
15	صادرات
20	واردات
100	أرباح موزعة
100	إهلاك رأس المال
90	ضرائب غير مباشرة
250	إجمالي الاستثمار
300	إنفاق حكومي استهلاكي
80	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة
40	مدفوعات الضمان الاجتماعي
60	ضرائب مباشرة
1000	أجور ومرتبات

والمطلوب: إيجاد ما يلي:

أ) إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل والإنفاق.

ب) صافي الناتج المحلي.

ج) الدخل الشخصي.

السؤال الثاني:

افترض أن لديك البيانات التالية الموضحة في الجدول:

مليون ريال	البنود	مليون ريال	البنود
45	**الإيجارات**	**557**	**إهلاك رأس المال**
1500	**استهلاك القطاع العائلي**	**120**	**ضرائب غير مباشرة**
70	**ضرائب الأرباح**	**240**	**إجمالي الاستثمار**
20	**أرباح غير موزعة**	**1028**	**أجور ورواتب**
20	**صادرات**	**400**	**إنفاق حكومي استهلاكي**
20	**واردات**	**100**	**دخول أصحاب الأعمال الصغيرة**
20	**أرباح موزعة**	**50**	**مدفوعات الضمان الاجتماعي**
		50	**ضرائب مباشرة**

والمطلوب إيجاد ما يلي:

أ) إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل والإنفاق.

ب) صافي الناتج المحلي.

ج) الدخل الشخصي.

د) الادخار.

السؤال الثالث:

افترض أن لديك البيانات التالية:

مليون ريال	**البنود**	**مليون ريال**	**البنود**
60	**ضرائب مباشرة**	**160**	**اهتلاك رأس المال**
30	**واردات**	**15**	**صادرات**
940	**استهلاك عائلي**	**320**	**إنفاق حكومي**
105	**أرباح موزعة**	**23**	**أرباح غير موزعة**
30	**أقساط ومعاشات**	**43**	**ضرائب على الأرباح**

		التقاعد	
مدفوعات الضمان الاجتماعي	20	إجمالي الاستثمار	177
إيجارات	56	أجور ومرتبات	2050

أوجد ما يلي:

1- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل.

2- الدخل الشخصي والدخل الشخصي المتاح.

3- الادخار.

4- صافي الناتج المحلي.

السؤال الرابع:

افترض أن مجمعاً ما قام بسحب 30م . ريال من مخزونه لإنتاج ما مقداره 130 م. ريال من القطن، والذي استخدم منه 50م. ريال لأغراض استهلاكية مباشرة؛ في حين استخدم الباقي وقدره 70م. ريال لإنتاج ما قيمته 140م. ريال من الغزل والنسيج الذي استهلك منه 20 م. ريال ، أما الباقي وقدره 130م. ريال فقد استخدم لإنتاج ما قيمته 160م. ريال من القماش.

علماً أن ما استهلك من القماش بصورة مباشرة هو 40م . ريال وأن الباقي وقدره 120م. ريال لإنتاج ملابس جاهزة تقدر بمبلغ 180م.ريال.

أحسب:

1- الناتج القومي وفقاً لأسلوب المنتجات النهائية.

2- الناتج القومي وفقاً لأسلوب القيمة المضافة.

السؤال الخامس:

من خلال دراستك الحسابات الناتج/ الدخل المحلي ومن خلال ما توفر لديك لبعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد اليمني لعام 2004 كما هو موضح بالجدول التالي:

مليون ريال	البند	مليون ريال	البند
50	مدفوعات الضمان الاجتماعي	240	إجمالي الاستثمار
1028	أجور ومرتبات	557	إهلاك رأس المال
400	إنفاق حكومي	100	دخول أصحاب الأعمال الصغيرة
200	أرباح موزعة	120	ضرائب غير مباشرة
50	ضرائب مباشرة	20	واردات
20	صادرات	20	أرباح غير موزعة
45	إيجارات	125	الرقم القياسي للأسعار
1500	استهلاك القطاع العائلي		
70	ضرائب على الأرباح		

المطلوب : إيجاد ما يلي:

1- إجمالي الناتج / ألدخل المحلي بطريقتي الدخل والإنفاق؟

2- صافي الناتج المحلي.

3- الدخل الشخصي؟

4- الادخار.

5- الناتج المحلي الحقيقي؟

8- إجابات أسئلة الوحدة:

أولاً: إجابة السؤال الثاني:

a. إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق= الإنفاق الاستهلاكي العائلي 1500

\+ +

الإنفاق الاستثماري 240

\+ +

الإنفاق الحكومي 400

+ +

صافي التعامل الخارجي (20-20)

(الصادرات – الواردات)

1463 2140

- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = صافي الدخل المحلي + إهلاك رأس المال 557

120+

-

صفر +الضرائب غير المباشرة

- الاعانات الانتاجية

أجور ومرتبات+ أرباح موزعة +ضرائب على الأرباح +أرباح غير موزعة + إيجارات دخول أصحاب الأعمال الصغيرة

1028 200+ 70+ 20+ 45+ 100+=1463مليون

b. صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - إهلاك رأس المال

1583 = 2140 - 557

جـ- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي

	1463		
(-)	40	-	معاشات التقاعد
(-)	20	-	أرباح غير موزعة
(-)	70	-	ضرائب على الأرباح
(+)	50	+	مدفوعات الضمان الاجتماعي

1383مليون ريال

د- الادخار = الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي.

بينما الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

1333 = 1383 - 50

∴ الادخار = 1500 – 1333 = 167 مليون ريال

ثانياً: إجابة السؤال الثالث:

أ- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق:

=	الإنفاق الاستهلاكي العائلي	1940
+	الإنفاق الاستثماري	255+
+	الإنفاق الحكومي	320+
+	(الصادرات-الواردات)	(1-30)
		2500

- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = 2287 صافي الدخل المحلي + إهلاك رأس المال +60
+الضرائب غير المباشرة +53
- الإعانات الإنتاجية- صفر

أجور ومرتبات+ إيجارات +أرباح موزعة +ضرائب على الأرباح +أرباح غير موزعة +دخول أصحاب الأعمال الصغيرة
2050 +56 +105 +43 +23 +10=2287

ب- صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - إهلاك رأس المال
2340 = 2500 - 160

ج- الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي
- 2287
(-) 30 - معاشات التقاعد
(-) 23 - أرباح غير موزعة
(-) 43 - ضرائب على الأرباح
(+) 20 + مدفوعات الضمان الاجتماعي

2211

د- الدخل المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة
1151 = 2211- 60

هـ- الادخار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي
830 = 1151 - 1940

ثالثاً: إجابة السؤال الرابع:

نفس إجابة السؤال الثاني:

إلا أن المطلوب الخامس من السؤال هو:

النتاج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي (النقدي) × استبعاد التغيرات (بطريقة الدخل)

- التغيرات في الأسعار يمكن توضيحه من الرقم القياسي = 125
  أي أن المستويات العامة للأسعار زادت بنسبة 25٪
  يتم استبعاد تلك الزيادات في الأسعار

أي أن الناتج المحلي الحقيقي = $2140 \times \frac{75}{100} = 1605$ مليون ريال

إجابة التدريب (1):

- نفس إجابة السؤال الثاني:

إلا أن المطلوب الخامس من السؤال هو:

الناتج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي (النقدي) × استبعاد التغيرات (بطريقة الدخل)

- التغيرات في الأسعار يمكن توضيحه من الرقم القياسي = 125

أي أن المستويات العامة للأسعار زادت بنسبة 25٪

يتم استبعاد تلك الزيادات في الأسعار

أي أن الناتج المحلي الحقيقي 2140 × $\frac{75}{100}$ = 1605 مليون ريال

رابعاً: إجابة تدريبات الوحدة:

إجابة التدريب (1):

أهمية حساب الناتج / الدخل المحلي بطريقة القيمة المضافة لضمان عدم الوقوع في ما يعرف بالازدواج الحسابي في تقدير قيمة الناتج الدخل المحلي التي تتضمن احتساب قيمة منتج في مرحلة إنتاجية قد تم احتسابها مسبقاً (في مرحلة سابقة)

إجابة التدريب (2):

الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه (-) عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن ومضافاً إليه (+) عوائد عناصر الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج.

أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

حيث إن صافي عوائد الإنتاج الخارجية = عوائد الإنتاج اليمنية المقيمة في الخارج (العوائد المقبوضة) - عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة في اليمن (العوائد المدفوعة).

خامساً: إجابة الأسئلة الموضوعية للوحدة:-

(1) أسئلة الصواب والخطأ:

رقم الفقرة	صحة العبارة	التعليل
1-	×	ليس القطاع العائلي فقط وإنما قطاعات المجتمع.
2-	×	إجمالي عوائد عناصر الإنتاج التي تشاركتا في العملية الإنتاجية خلال سنة.
3-	✓	________
4-	×	الوسطية الأولية.
5-	×	تضاف إلى قيمة الدخل الشخصي ولا تحسب لأنها تشارك في العملية الإنتاجية.
6-	✓	________
7-	✓	________
8-	✓	________

(2) أسئلة الاختيار المتعدد:-

رقم الفقرة	1	2	3	4	5	6	7
الإجابة الصحيحة	د	د	ب	ج	د	د	ج

9- قائمــــة المراجـــع:

1- ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، جامعة الملك سعود، 1988م.

2- القري، محمد علي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2000م.

3- Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

الوحدة الثالثة

3

محددات عناصر الإنفاق الكلي

Aggregate Expenditure Determinants



محتويات الوحدة

1- المقدمة

1 -1 تمهيد :

عزيزي الدارس، يمثل الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) حجر الزاوية في نظرية تحديد توازن الدخل القومي.

وكما عرفنا سابقاً، بأن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).

لذلك، فإن الأهداف التعليمية لهذه الوحدة هي دراسة محددات عناصر الإنفاق الكلي، وبصورة محددة، تحليل العوامل المؤثرة في عناصر الإنفاق الكلي وتحديد خصائص كل مكون (أو عنصر) من عناصر الإنفاق الكلي.

وسيتم هذا التحليل رقمياً ورياضياً وبيانياً. وعند الانتهاء من هذه الوحدة، سيتمكن الدارس من استيعاب العوامل المؤثرة والخصائص الرئيسة لعناصر الإنفاق الكلي.

لذلك، فإن الموضوعات الرئيسة التي تتناولها هذه الوحدة هي ما يلي:

أولاً : دالة الاستهلاك.

ثانياً : دالة الاستثمار.

ثالثاً : الإنفاق الحكومي.

رابعاً : صافي الإنفاق الخارجي.

خامساً : استنتاج دالة الإنفاق الكلي.

سادساً: التحليل الرياضي لدالة الطلب الكلي.

1 -2 أهداف الوحدة :

عزيـزي الـدارس: مرحبـاً بـك إلى دراسـة الوحـدة الثالثـة وهـي بعنـوان محددات عناصر الإنفاق الكلي.

والذي يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

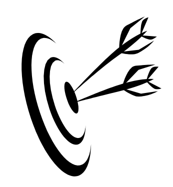
1- تتعرف على عناصر الانفاق الكلي.

2- تناقش العوامل المؤثرة في عناصر الانفاق الكلي.

3- تحدد خصائص كل مكون (أو عنصر) من عناصر الانفاق الكلي.

4- تعرض عناصر الإنفاق الكلي رقمياً ورياضياً وبيانياً.

5- تلخص جميع المفاهيم المرتبطة بعناصر الانفاق الكلي (الميل الحدي للاستهلاك والادخار والميل المتوسط....إلخ).



1 -3. أقسام الوحدة:

عزيـزي القـارئ: ألفـت انتباهـك إلى أن هـذه الوحـدة تتكـون مـن سـت أقسـام رئيسـة أعدت لكـي تحقـق الأهـداف الأساسـية لهذه الوحـدة لـذلك فإن الموضـوعات الرئيسة التي تتناولها هذه الوحدة هي كالتالي:

أولاً: دالة الاستهلاك.

ثانيا: دالة الاستثمار.

ثالثاً: الإنفاق الحكومي.

رابعاً: صافي الإنفاق الخارجي.

خامساً: استنتاج دالة الإنفاق الكلي.

سادساً: التحليل الرياضي لدالة الطلب الكلي.

4.1 القراءات المساعدة:

إن المراجع الآتية تمثل قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات المتضمنة في هذه الوحدة، و يرجى منك عزيزي الدارس أن تستفيد منها قدر الإمكان نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1- الرفاعي، أحمد خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، جامعة آل البيت، الطبعة الثانية، 1997م.

2- نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

3- Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

4- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2000-2004.



5.1 الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة بتمعن.
- القيام بحل تدريبات هذه الوحدة والتقويم الذاتي.
- محاولة حل التعيينات في آخر الوحدة قبل النظر إلى الإجابات النموذجية ومراجعتها من ثم مع تلك الإجابات بعد الانتهاء من حلها ذاتياً.
- الاطلاع على العديد من النماذج الامتحانية التي تم إنزالها على المنتدى لهذه الوحدة، ومحاولة حلها حتى تكتسب المزيد من المهارة في حل تمارين تلك النماذج.

2- الإنفاق الاستهلاكي: Consumption

عزيزي الدارس، يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الأفراد والأسر) أكبر مكونات الإنفاق الكلي، حيث يمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر إطار " 5").

يشمل الإنفاق الاستهلاكي العناصر والبنود الآتية:

- استهلاك السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والسيارات والأثاث.
- استهلاك السلع غير المعمرة مثل سلع الطعام والشراب والملابس.
- الإنفاق على سلع الخدمات مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية وإيجار السكن والمياه والكهرباء والنقل ونحوها.

كذلك يشمل القطاع الاستهلاكي الخاص الأفراد الطبيعيين بصفتهم مستهلكين، ويشمل كذلك الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح مثل الهيئات والجمعيات الدينية والخيرية.

ويتم الحصول على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بعدة أساليب منها:

- أسلوب دراسات ميزانية إنفاق الأسرة.
- أسلوب قيمة مبيعات التجزئة.
- أسلوب تدفق السلع التي تقوم على تحديد مجالات تصريف السلع المنتجة وبالتالي تحديد السلع المخصصة للاستهلاك النهائي.

2 -1. دالة الاستهلاك (Consumption Function):

تعريف: تعبّر دالة الاستهلاك عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل، ارتفع الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

2 -2. خصائص دالة الاستهلاك:

عزيزي الدارس، يشير التعريف إلى وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك. الدخل المتاح كما عرفنا سابقاً هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب على دخول الأفراد.

وهو الدخل المقبوض أو المستلم فعلاً ويكون قابلاً للتصرف به في الاستهلاك والادخار.

أو : $Y_d = Y - T$

حيث Y_d = الدخل المتاح

Y = الدخل

T = الضرائب

يعتبر الدخل المتاح المتغير (العنصر) الحاسم والمؤثر الأكبر في الإنفاق الاستهلاكي، وهذا لا يعني عدم وجود متغيرات أخرى مؤثرة في الاستهلاك ولكننا نفترض ثباتها، إلا أن الدخل يظل هو العنصر المهم في دالة الاستهلاك.

يعتبر الاقتصادي اللورد كينز أول من بلور صيغة العلاقة الدالية بين الدخل المتاح والاستهلاك في ثلاثينيات القرن العشرين، وأرجع هذه العلاقة إلى الشعور النفسي الطبيعي لتصرفات المستهلكين، حيث يميل المستهلكون إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد الدخل المتاح.

وبصورة عامة فإن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$C = f(Y_d)$$

حيث : C = حجم الإنفاق الاستهلاكي

أو : الاستهلاك = دالة (الدخل المتاح)

أسئلة التقويم الذاتي (1) :

؟

عرف دالة الاستهلاك، وبين أهم خصائصها ومكوناتها.

2 -3 . دالة الادخار (Saving Function) :

عزيزي الدارس، إذا كان الاستهلاك يزيد مع زيادة الدخل إلا أن نسبة زيادة الاستهلاك هي أقل من نسبة زيادة الدخل.

أي أن الزيادة في الدخل لا تنفق كلها على الاستهلاك، وإنما يتم تخصيص جزء من هذه الزيادة للادخار.

وبمعنى آخر، فإن الأفراد يخصصون الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار. ولذلك، فإن هناك علاقة دالية بين الدخل المتاح والادخار. حيث يزيد الادخار مع

زيادة الدخل المتاح (علاقة طردية)، ولكن نسبة الزيادة في الادخار تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

أو : الادخار = دالة (الدخل المتاح)

أو : $S = f\,(Y_d)$

حيث: S = حجم الادخار

ولذلك فإن ، دالة الادخار تعتبر الوجه المقابل لدالة الاستهلاك.

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

?

- عرف دالة الادخار، وبين أهم خصائصها وأهم مكوناتها.

2 -4 . الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والميل الحدي للادخار (MPS) :

إن التغير في حجم الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يسمى الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) .

وكذلك، فإن التغير في الادخار الناجم عن تغير الدخل يسمى الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save) .

وبمعنى آخر، فإن الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في حجم الدخل}}$

أو: $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

وبنفس المنطق فإن الميل الحدي للادخار = $\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$

أو: $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

وحيث إن نسبة تغير الاستهلاك أقل من نسبة تغير الدخل، فهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد.

أو : $0 < MPC < 1$

وكذلك، فإن الميل الحدي للادخار أكبر من الصفر وأقل من الواحد.

أو: $0 < MPS < 1$

ولكن مجموع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحداً صحيحاً.

أو: $1 = MPC + MPS$

وهذه النتيجة واضحة لأن التغير في الدخل بوحدة واحدة يذهب جزء منه إلى الاستهلاك والجزء المتبقي نحو الادخار.

وبناءً على ذلك فإن الميل الحدي للادخار:

$$MPS = 1 - MPC$$

2-5 .أهمية الميل الحدي للاستهلاك والادخار:

ولكن السؤال: ما أهمية الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار؟

دعونا نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك للفقراء أو ذوي الدخل المحدود هو 0.80 ، بينما الميل الحدي للاستهلاك للأغنياء هو 0.50 .

هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر من ميل الأغنياء، وهذا يعني أن الفقراء لا يدخرون كثيراً، وإنما يوجهون جزءاً كبيراً من الزيادة في الدخل نحو الاستهلاك.

أي: كل ريال زيادة في دخل الفقراء يستهلك منه 80 فلساً ولا يدخر إلا 20 فلساً.

بينما الأغنياء يدخرون نسبة أكبر (50) فلساً من كل ريال زيادة في دخولهم.

وهذا معناه أن الميل الحدي للاستهلاك والادخار يبين سلوك الشرائح المختلفة في المجتمع وتفضيلاتهم نحو الاستهلاك والادخار.

6-2 . الميل المتوسط للاستهلاك (Average propensity to consume) :

إن الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح.

أو : $APC = \frac{C}{Y}$

حيث APC = الميل المتوسط للاستهلاك.

وبنفس المنطق، فإن الميل المتوسط للادخار (average propensity to save) (أو (APS) على سبيل الاختصار) هو عبارة عن نسبة الادخار إلى الدخل المتاح.

أو: $APS = \frac{S}{Y}$

أسئلة التقويم الذاتي (3) :

?

- قارن بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك.
- قارن بين الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار.

ولكل من الميل المتوسط للاستهلاك والادخار أهميتهما في تفسير الاتجاه الاستهلاكي لشرائح المستهلكين المختلفة في المجتمع.

حيث نلاحظ أن المستهلكين أو العائلات ذوي الدخل المحدود (الفقراء غالباً) يكون لهم ميل استهلاكي ، في المتوسط يكون مرتفعاً مقارنة بالميل المتوسط لاستهلاك ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء).

وبمعنى آخر، فإن الميل المتوسط للادخار عند الفقراء يكون أقل من الميل المتوسط للادخار عند الأغنياء. هذه النتيجة يمكن استنتاجها ببساطة من مفهوم الميل المتوسط للاستهلاك والادخار. فنحن نلاحظ أن الدخل المتاح يكون في مقام النسبة $\left(\frac{C}{Y}\right)$ ، وبالتالي فكلما كان مقام النسبة منخفضاً (أي مستوى الدخل منخفض) كانت قيمة النسبة مرتفعة (ميل الفقراء في المتوسط نحو الاستهلاك).

وكلما كان مقام النسبة أكبر (أي يكون الدخل المتاح أكبر) تكون النسبة أقل (ميل الأغنياء).

ومن ناحية أخرى، فإن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي واحداً صحيحاً.

أو : $APC + APS = 1$

7-2 . الاستهلاك التبعي والاستهلاك التلقائي :

عزيزي الدارس، يشير تعريف دالة الاستهلاك إلى نوعين من الاستهلاك:

- استهلاك تبعي: وهو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل وهذا واضح من التعريف.
- استهلاك تلقائي: وهو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل ولا يتأثر به وهذا يفهم بصورة ضمنية من التعريف.

الاستهلاك التلقائي: هو حجم الاستهلاك الضروري للإنسان حتى لولم يكن له دخل، أي أنه حجم الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً.

أما مصدر تمويل هذا النوع من الاستهلاك، فقد يكون:

- مدخرات سابقة.
- أو مساعدات أو صدقات أو زكاة أو هبات ونحو ذلك.

2 -8. العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك:

عزيزي الدارس، ذكرنا سابقاً أن الدخل المتاح هو العنصر الأهم والمؤثر الأكبر في الإنفاق الاستهلاكي.

ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي وهي:

أ – حجم الثروة:

إن الثروة هي إجمالي رصيد ما يمتلكه الفرد من نقود وعقارات وأراضي وأصول مالية كالأسهم والسندات خلال لحظة من الزمن. مثال ثروة الشخص في تاريخ 31 ديسمبر 2005 هي (10) مليون ريال.

فإذا زادت ثروة الشخص بسبب إرث حصل عليه أو هبة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لهذا الشخص، والعكس يحدث إذا انخفض حجم ثروة الشخص. ويلاحظ أن الادخار سينخفض مؤقتاً عند زيادة الثروة، ولكن سيعاود الارتفاع فيما بعد.

تدريب (1)



- ما المحددات (العوامل المؤثرة) لدالة الاستهلاك؟ قارنها مع محددات الإدخار.

ب – معدل التضخم المتوقع:

إذا توقعت العائلات أو الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلاً (أي ارتفاع معدل التضخم) فإن هذا التوقع يحفزهم على مزيد من الاستهلاك في الوقت الحاضر وانخفاض الادخار الحالي. أما إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار مستقبلاً، فإن هذا يحفزهم على تخفيض الاستهلاك في الوقت الحاضر وزيادته في المستقبل للاستفادة من انخفاض الأسعار وزيادة قدرتهم الشرائية تبعاً لذلك.

ج – نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

يتأثر الاستهلاك بدرجة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.ونمطه فكلما كان توزيع الدخل يميل لصالح الفقراء ، كان نصيب الفقراء من الدخل أكبر) توقعنا زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار.

ولكن لماذا؟ إن السبب هو أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء أكبر منه لدى الأغنياء. والعكس يحدث إذا كان توزيع الدخل يميل لصالح الأغنياء، حيث ينخفض الاستهلاك لأن ميلهم للاستهلاك أقل.

(د) تكلفة الاقتراض أو الائتمان:

لقد انتشرت طريقة البيع بالائتمان من خلال بطاقات الائتمان بمختلف صورها وأشكالها، وعندما تنخفض تكلفة الائتمان، فإن هذا يشجع الأفراد على مزيد من الاستهلاك.

وتشمل تكلفة الائتمان سعر الفائدة الربوي على الاقتراض لأولئك الذين يتعاملون بهذا الأسلوب.

(هـ) عنصر المحاكاة والعادات والتقاليد :

لعنصر المحاكاة أثر في زيادة الاستهلاك. فالأسر التي تعيش في بيئة أو جوار أسر ميلها الاستهلاكي مرتفع، تميل هذه الأسر إلى محاكاتها في هذا الاتجاه وتتحو نحو زيادة الاستهلاك. كذلك، فإن للعادات والتقاليد دوراً في زيادة الاستهلاك فعلى سبيل المثال، في شهر رمضان المبارك، نلاحظ ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي للأسر والأفراد بالنسبة للمجتمعات الإسلامية.

العوامل المؤثرة في الادخار:

إن العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة في الادخار.

فكلما زاد الاستهلاك بسبب تغير العوامل الأخرى باتجاه الزيادة، أدى هذا إلى انخفاض الادخار، لأن الادخار كما عرفنا يمثل الوجه المقابل للاستهلاك. وكلما انخفض الاستهلاك بسبب تغير العوامل الأخرى باتجاه النقصان زاد الادخار.

2 -9 دالة الاستهلاك رقمياً:

نستطيع الآن توضيح خصائص دالة الاستهلاك المذكورة آنفاً في جدول (3 .1) الذي يعرض بيانات افتراضية عن حجم الدخل المتاح والاستهلاك.

دعنا نفترض الآتي:

$a_o = 100$ = الاستهلاك التلقائي.

$a_1 = .8$ = الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

أي أن دالة الاستهلاك الرقمية هي:

$$C = 100 + .8\ Y_d$$

حيث:

$$Y_d = Y - T$$

خصائص دالة الاستهلاك

(مثال رقمي)

جدول (3. 1) خصائص دالة الاستهلاك.

الدخل المتاح	الاستهلاك التلقائي	الاستهلاك التبعي	إجمالي الاستهلاك	الادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل المتوسط للادخار
Y_d (1)	a_o (2)	$a_1.y_d$ (3)	C (4)	S (5)	$a_1 = \frac{\Delta c}{\Delta Y}$ (6)	$S_1 = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ (7)	$\frac{C}{Y}$ (8)	$\frac{S}{Y(a)}$ (9)
صفر	100	صفر	100	100-	-	-	-	-
400	100	320	420	20-	0.8	0.2	1.05	0.05-
500	100	400	500	صفر	0.8	0.2	1	صفر
600	100	480	580	20+	0.8	0.2	0.97	0.03
700	100	560	660	40+	0.8	0.2	0.94	0.06
800	100	640	740	60+	0.8	0.2	0.93	0.07
900	100	720	820	80+	0.8	0.2	0.91	0.09
1000	100	800	900	100+	0.8	0.2	0.90	0.10
1100	100	880	980	120+	0.8	0.2	0.89	0.11
1200	100	960	1060	140+	0.8	0.2	0.88	0.12

ملاحظات على جدول (3. 1) :

(1) إن الاستهلاك التلقائي (a_o) = 100 ريال ويظل ثابتاً رغم تغير الدخل – أي أنه لا يعتمد على تغير الدخل.

(2) الاستهلاك التبعي الذي يعتمد على تغير الدخل = $(a_1 Y)$. (انظر عمود (3) لحساب الاستهلاك التبعي).

(3) يبين عمود (4) إجمالي الاستهلاك (C) الذي يتكون من قيمة الاستهلاك التلقائي + الاستهلاك التبعي. أي أن دالة الاستهلاك في صورتها المحددة يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$C = a_o + a_1 Y_d$$

حيث Y_d = الدخل المتاح

a_o = الاستهلاك التلقائي

$a_1 Y$ = الاستهلاك التبعي

?

أسئلة التقويم الذاتي (4) :

- بين مكونات دالة الاستهلاك رقمياً وبيانياً.

ومن الجدول السابق يتبين أن دالة الاستهلاك هي **$C = 100 + 0.8\ Y_d$** . وبنفس المنطق فإن دالة الادخار هي **$S = -100 + .2\ Y_d$** .

(4) لاحظ أن كل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك مقدارها (.8). أي أن الاستهلاك يزيد بنسبة 80٪ من كل ريال زيادة في الدخل.

وقد عرفنا أن الميل الحدي للاستهلاك = a_1 = 0.8

يبين عمود (6) طريقة حساب الميل الحدي للاستهلاك. فمثلاً عند زيادة الدخل من 400 إلى 500 زاد الاستهلاك التبعي من 320 إلى 400.

$$a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$= \frac{400 - 320}{500 - 400} = \frac{80}{100} = 0.8$$

وهكذا عند حساب كل زيادة في الدخل والاستهلاك التبعي وبنفس المنطق، فإن الميل الحدي للادخار S_1 .

$$S_1 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{0-(-)20}{500-400} = \frac{+20}{100} = .2$$

(انظر عمود (7) لحساب الميل الحدي للادخار).

(5) ويلاحظ من العمودين 7 ، 6 أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار = 1

أو : 0.2 + 0.8 = 1

وأن الميل الحدي للادخار = 0.2 = 0.8 – 1

(6) ويلاحظ من العمودين 8، 9 أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار = 1.

كذلك، يلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك متناقص كلما زاد الدخل (الميل المتوسط للادخار يزيد كلما زاد الدخل).

ويلاحظ أنه عند مستويات الدخول المرتفعة 1000 ، 1100، 1200 نجد أن الميل المتوسط للاستهلاك، أقل من الميل المتوسط للاستهلاك عند الدخول المنخفضة (أقل من 1000).

وهذا يؤكد أن ذوي الدخول المرتفعة (الأغنياء) لهم ميل متوسط للاستهلاك أقل من ذوي الدخول المنخفضة (الفقراء). مما يعني أن الأغنياء أكثر قدرة على الادخار من الفقراء. ولكن هذه النتيجة لابد أن تؤخذ بحذر شديد.

2 -10.اشتقاق دالة الاستهلاك ودالة الادخار بيانياً:

إن البيانات المعطاة في جدول (3. 1) تمكننا من اشتقاق دالة الاستهلاك ودالة الادخار بيانياً.

حيث يقاس الدخل على المحور الأفقي، بينما يقاس الاستهلاك أو الادخار على المحور الرأسي.

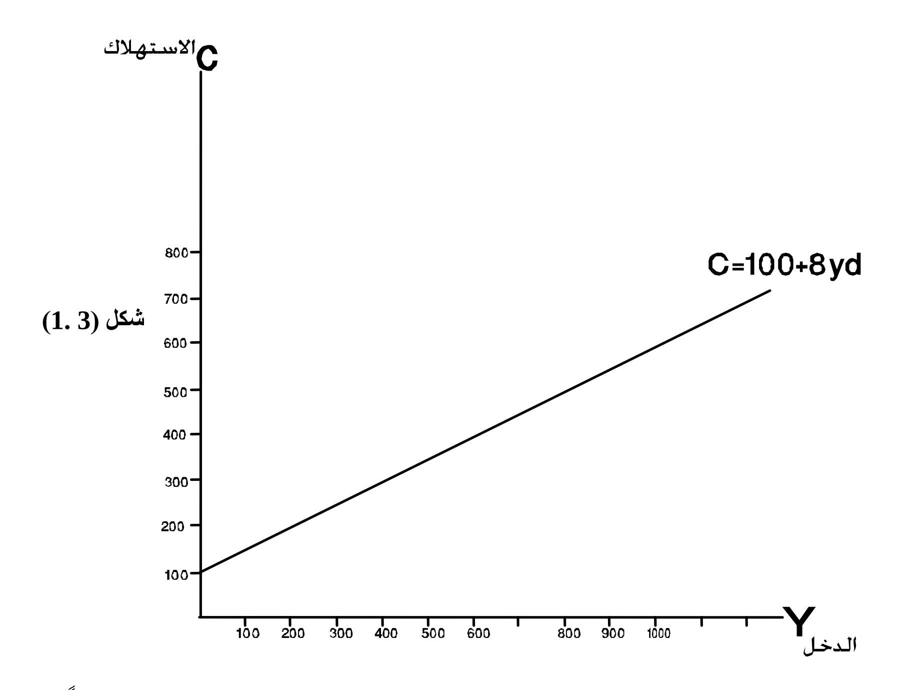
وقد عرفنا كذلك أن دالة الاستهلاك لهذا المثال هي:

$$C = 100 + 0.8\ y_d$$

حيث المقدار (100) يمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسي وهو الاستهلاك التلقائي الذي لا يعتمد على الدخل.

إن كل مستوى معين من الدخل يقابله مستوى معين من الاستهلاك (C)، وهذه تمثل بنقطة على الرسم.

وبرسم كل النقاط الممثلة للدخل والاستهلاك نحصل على دالة الاستهلاك في شكل (3. 1).



شكل (3 .1)

يلاحظ من شكل (3. 1) أن كل نقطة على منحنى الاستهلاك يمثل حجماً معيناً من الاستهلاك عند مستوى معين من الدخل، أي أن تغير الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل يعبر عنه بيانياً بالانتقال من نقطة إلى نقطة على منحنى الاستهلاك.

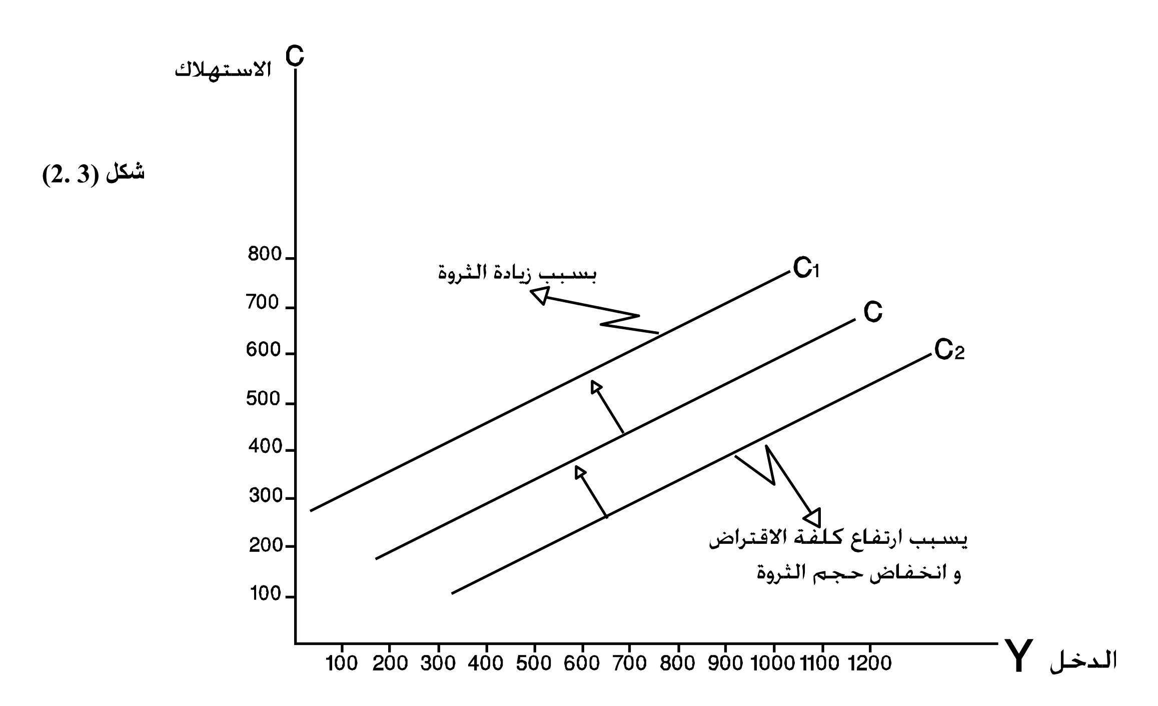
انتقال دالة الاستهلاك:

تنتقل دالة الاستهلاك إلى أ **على** أو إلى أسفل اليمين إذا تغيرت العوامل الأخرى (غير الدخل) المؤثرة في الاستهلاك.

دعونا نفترض أن حجم الثروة قد ارتفع، هذا يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى (C_1)، والعكس يحدث إذا انخفض حجم الثروة.

افترض أن تكلفة الاقتراض ارتفعت أو أن الأفراد يتوقعون انخفاض الأسعار مستقبلاً. إن هذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل (C_2) .

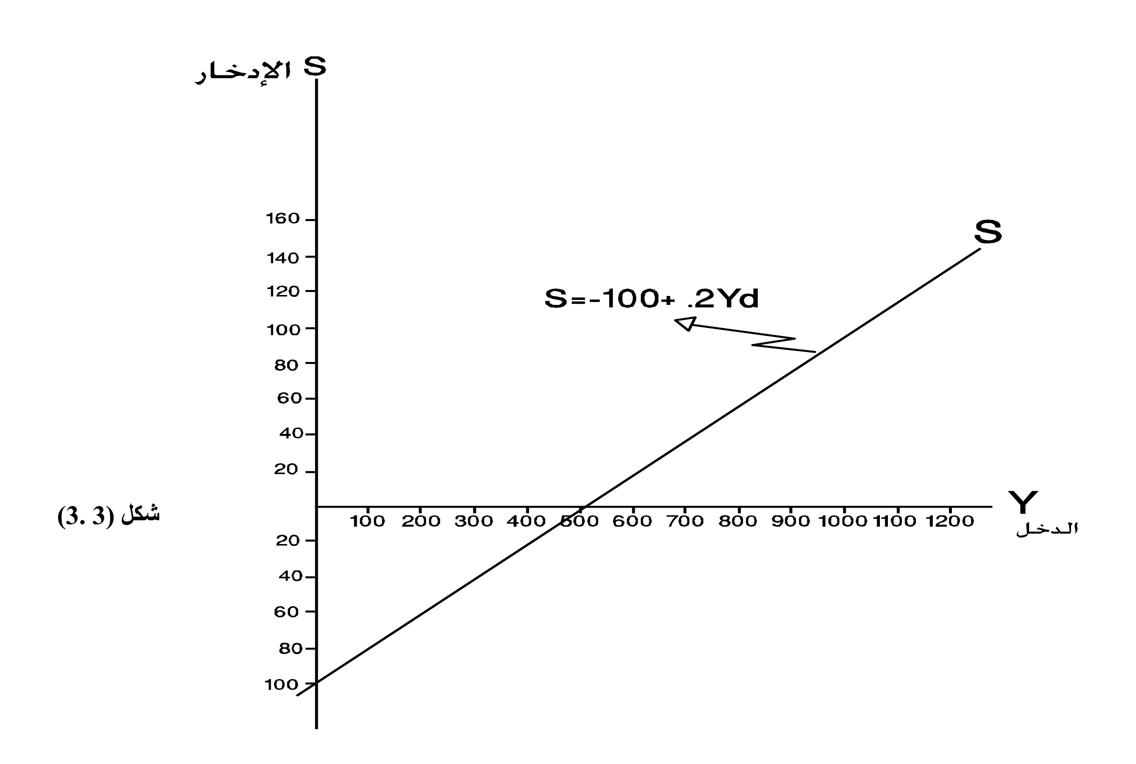
يبين شكل (3. 2) انتقال دالة الاستهلاك عند تغير العوامل الأخرى.



شكل (3 .2)

اشتقاق دالة الادخار بيانياً:

وبنفس المنطق فإن استخدام جدول (3 .2) العمود الأول والخامس يمكننا من رسم دالة الادخار كما يوضحها شكل (3 .3).



شكل (3 .3)

2 -11. التحليل الرياضي لدالة الاستهلاك ودالة الادخار:

عرفنا سابقاً أن دالة الاستهلاك يمكن صياغتها بصورة عامة كما يلي:

$$C = f\left(y_d, \bar{Z}\right)$$

حيث $\bar{Z}$ = يمثل كل العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك، والتي افترضنا ثباتها.

وبالتالي فإن دالة الاستهلاك يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$C = f\left(Y_d\right)$$

أو بصورة محددة هي:

$$C = a_o + a_1 y_d \longrightarrow (1)$$

حيث a_o = الاستهلاك التلقائي كما عرفنا سابقاً

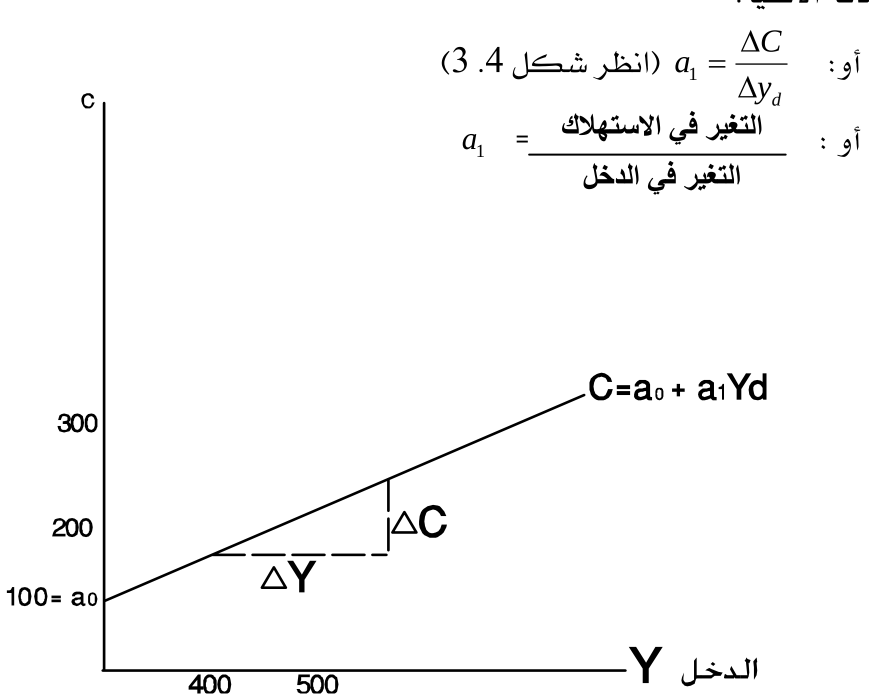
، الميل الحدي للاستهلاك = $a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta y_d}$

كذلك فإن $0 < a_1 < 1$

وبيانياً، فإن الميل الحدي للاستهلاك = التغير في المسافة الرأسية على التغير في المسافة الأفقية.

أو: $a_1 = \frac{\Delta C}{\Delta y_d}$ (انظر شكل 3 .4)

أو : $a_1 = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$



شكل (3. 4)

ومن دالة الاستهلاك نستطيع الحصول على الميل المتوسط للاستهلاك وذلك بقسمة طرفي المعادلة (1) على الدخل.

$$\frac{C}{y_d} = \frac{a_o}{y_d} + a_1$$

دالة الادخار رياضياً:

- الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد الاستهلاك

أو : $S = Y_d - C$

$$S = Y_d - (a_o + a_1 y_d)$$

$$S = -a_o + (1 - a_1) y_d \longrightarrow (2)$$

حيث $-a_1$ = حجم المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً وهي بالسالب.

$(1 - a_1)$ = الميل الحدي للادخار وتساوي الواحد الصحيح مطروحاً منه الميل الحدي للاستهلاك.

أي أن $\frac{\Delta S}{\Delta y_d} = 1 - a_1$

ويمكننا صياغة دالة الادخار في الشكل الآتي:

$$S = -a_o + s_1 y_d$$

حيث $S_1 \equiv 1 - a_1$

أسئلة التقويم الذاتي (5) :

؟

- بين مكونات دالة الإدخار رقمياً وبيانياً.

- نستطيع الحصول على الميل المتوسط للادخار بقسمة طرفي المعادلة (2) السابقة على حجم الدخل المتاح.

$$\frac{S}{Y} = \frac{-a_o}{y_d} + (1 - a_1)$$

- نستطيع إثبات أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار يساوي = 1.

أو : MPC + MPS = 1 وذلك على النحو التالي:

نحن نعرف أن الدخل المتاح يخصص بين الاستهلاك والادخار.

أو : $y_d = C + S \longrightarrow (1)$

لنفترض الآن حدوث تغير في الدخل المتاح: Δy_d

هذا التغير يتوزع على الاستهلاك (C) والادخار (S) أي أن كلا من الاستهلاك والادخار يتغير تبعاً لتغير الدخل.

أو : $\Delta y_d = \Delta C + \Delta S \longrightarrow (2)$

وعندما تقسم تغير الدخل المتاح على جانبي المعادلة (2) نحصل على:

$$\frac{\Delta y_d}{\Delta y_d} = \frac{\Delta C}{\Delta y_d} + \frac{\Delta S}{\Delta y_d}$$

أو : 1 = الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار.

أي أن 1 = MPC + MPS

- وكذلك يمكننا إثبات أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والادخار = واحد صحيح.

بقسمة طرفي المعادلة (1) على حجم الدخل المتاح y_d نجد أن:

$$\frac{y_d}{y_d} = \frac{C}{y_d} + \frac{S}{y_d}$$

أو : $= a_1 + \frac{a_o}{y_d} (+) \frac{-a_o}{y_d} + (1 - a_1)$

$$= a_1 + 1 - a_1 = 1$$

إطار (1) اتجاه الإنفاق الاستهلاكي في اليمن:

تظهر الحسابات القومية لليمن أن الإنفاق الاستهلاكي في اليمن يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 – 2003 ، كما يبين ذلك الجدول التالي:

	1995	2000	2001	2003	المتوسط 2003-2000
الاستهلاك النهائي الكلي (بمليارات الريالات)	502.4	1141.7	1306.3	1777	
٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٪98.3	٪74.2	٪80.2	٪86	
معدل نمو الاستهلاك الكلي.					٪12
الاستهلاك الخاص (بمليارات الريالات).	428.4	938	1070.3	1510	
٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٪84	٪60	٪66	٪73	
معدل نمو الاستهلاك الخاص	-	-	٪14	٪29	٪16

يبين الجدول السابق أن الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ظل مرتفعاً، حيث كان 98٪ في عام 1998 ثم تراوح عند نسب 74٪، 80٪، 86٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغ معدل نمو الاستهلاك الكلي في المتوسط نحو 12٪ خلال الفترة 2000-2003.

ومن ناحية أخرى، فإن نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت خلال الفترة 95-2003 وذلك من 84٪ لعام 1995 إلى 73٪ لعام 2003.

إن انخفاض نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي تعني تحسن نسبة الادخار الخاص كنسبة من الناتج المحلي.

3- الاستثمار Investment:

عزيزي الدارس، يمثل الإنفاق الاستثماري مكوناً مهماً في الإنفاق الكلي من أجل إنتاج السلع والمعدات الرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية مستقبلاً.

وبالتالي، فإن الاستثمار يمثل إضافة إلى رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية تؤدي إلى زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية، ولكن لابد من التفرقة بين مفهوم الاستثمار الإجمالي الذي يمثل إجمالي قيمة المعدات والسلع الرأسمالية في المجتمع خلال سنة، وبين الاستثمار الصافي الذي يساوي الاستثمار الإجمالي مطروحاً منه قيمة إهلاك رأس المال الثابت الذي يستهلك أثناء العملية الإنتاجية خلال سنة،

من ناحية أخرى، عرفنا سابقاً أن الإنفاق الاستثماري يشمل العناصر الأساسية التالية:

- تكوين رأسمال المال الثابت مثل المعدات والآلات والمكائن والمباني الجديدة اللازمة لعملية الإنتاج.
- التغير في المخزون الذي يشمل السلع الوسيطة المنتجة تامة الصنع وغير تامة الصنع، وكذلك المنتجات النهائية التي لم يتم تصريفها خلال السنة، إضافة إلى أنه يشمل المواد الخام والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج الموجودة في مخازن المنشآت والمؤسسات الإنتاجية.
- الاستثمار الإسكاني: يعتبر الاستثمار في إنشاء المساكن والمباني عنصراً مهما من عناصر الإنفاق الاستثماري اللازمة لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية.

3 -1. دالة الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الاستثمار سلباً أو إيجاباً، ولذلك فإن تقلبات الاستثمار لها دور مؤثر وكبير في تقلبات الناتج والدخل القومي. وللتحكم في العناصر المسببة لتقلبات الاستثمار يتطلب تحديد هذه العوامل والعمل على استقرارها، فما العوامل المؤثرة في دالة الاستثمار؟

هناك عدد من العوامل أهمها:

(1) الأرباح المتوقعة:

تتأثر القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال والمنتجين بمستوى الأرباح المتوقعة التي تعتمد بدورها على مستوى التفاؤل والتشاؤم لدى رجال الأعمال.

فعندما يشعر رجال الأعمال بالثقة في المستقبل ويتوقعون ارتفاع الأرباح، فإنهم يرغبون في زيادة الإنفاق الاستثماري، والعكس يحدث إذا اتسمت توقعات رجال الأعمال بالتشاؤم وانخفاض مستوى الأرباح المتوقعة، حيث يسبب هذا انخفاض الإنفاق الاستثماري.

(2) المحاكاة والتقليد:

هناك اتجاه أو ميل لدى المستثمرين إلى محاكاة وتقليد بعضهم بعضا. وهي النزعة التي عبر عنها الاقتصادي كينز: بنزعة القطيع (Animal sprit) .

أي عندما يميل بعض المستثمرين إلى زيادة الاستثمار، يقوم المستثمرون الآخرون بمحاكاتهم وتقليدهم ،وبالتالي زيادة الاستثمار. وبصورة عامة، فإن المستثمرين يقلد بعضهم بعضاً في القيام بالأعمال الاستثمارية سواء باتجاه زيادة الاستثمار أو باتجاه انخفاض الاستثمار.

(3) الدخل:

يعتبر الدخل من العوامل المؤثرة المهمة في الإنفاق الاستثماري.

ذلك أن ارتفاع الدخل القومي، يعكس ارتفاع معدل نمو الناتج الذي يعكس بدوره حالة الانتعاش الاقتصادي مما يزيد من تفاؤل المستثمرين، وبالتالي زيادة الاستثمار.

(4) سعر الفائدة:

اهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون بالدور المهم لسعر الفائدة في التأثير في قرارات الإنفاق الاستثماري.

ذلك أن سعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاستثمار. وكلما انخفض سعر الفائدة، انخفضت تكلفة الاقتراض ، وهذا يشجع على مزيد من الإنفاق الاستثماري.

(5) السياسات الحكومية:

للسياسات الحكومية أثر كبير في الاستثمار، ومن أمثلة هذه السياسات الضرائب وحوافز الاستثمار، عندما تتخذ السياسات الحكومية اتجاهاً تحفيزياً من خلال تخفيض ضرائب الدخل والأرباح أو منح المشروعات إعفاءات وتسهيلات مختلفة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو إعفائها من الضرائب، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار. وتلجأ جميع الدول ومنها اليمن إلى إصدار قوانين تشجع الاستثمار بهدف زيادة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

أسئلة التقويم الذاتي (6) :



- عرف دالة الاستثمار وبين مكوناتها ومحددات (العوامل المؤثرة) الاستثمار.

3 -2 .صياغة دالة الاستثمار:

نستطيع الآن صياغة دالة استثمار بصورة محددة تعتمد على الدخل، وذلك على النحو التالي:

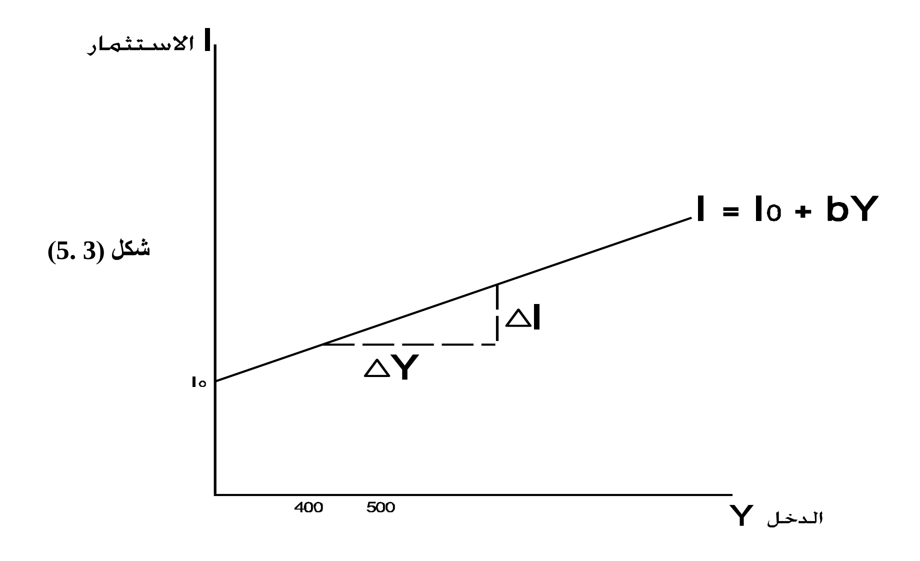
$$I = I_0 + bY$$

حيث I_0 = حجم الاستثمار التلقائي الذي لا يعتمد على الدخل،وإنما على العوامل الأخرى مثل توقعات رجال الأعمال بالأرباح وعامل المحاكاة والتقليد وسعر الفائدة الذي يؤثر في مستوى الأرباح المتوقعة، وكذلك السياسات الحكومية المحفزة.

bY = الاستثمار التبعي –أي الاستثمار الذي يعتمد على الدخل. حيث تمثل (b) الميل الحدي للاستثمار. وهي تبين التغير في الاستثمار الناجم عن تغير الدخل.

أو : $b = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$ = ميل منحنى الاستثمار

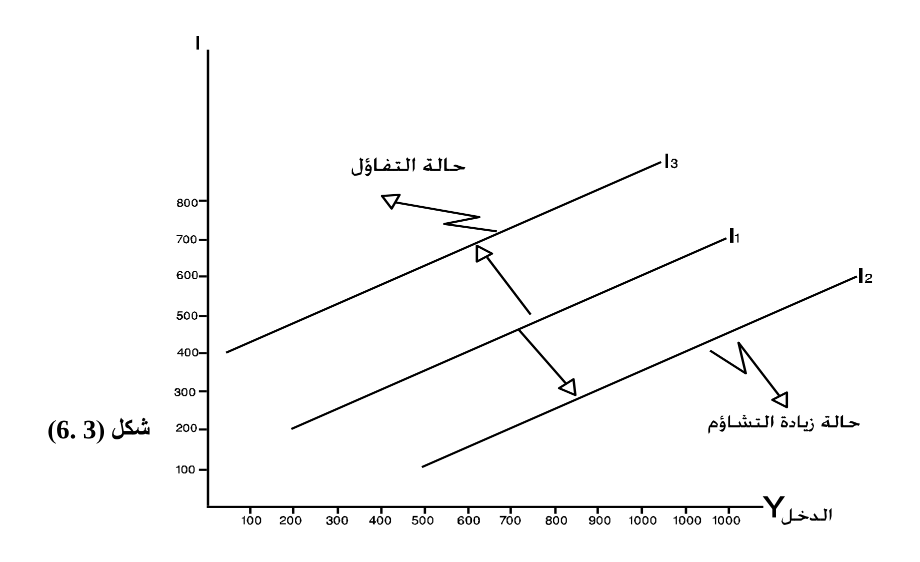
وبيانياً ، فإن دالة الاستثمار السابقة يمكن عرضها في شكل (5. 3)



شكل (5. 3)

ولكن منحنى الاستثمار ينتقل إلى أعلى اليسار عندما يرتفع تفاؤل المستثمرين. حيث ترتفع قيمة القاطع I_0 . بينما ينتقل منحنى الاستثمار إلى أسفل عندما تسود حالة التشاؤم وتنخفض توقعات رجال الأعمال بمستوى الأرباح المتوقعة، وكذلك عندما تتخذ السياسات الحكومية اتجاهاً مثبطاً للاستثمار مثل زيادة الضرائب أو

إلغاء الإعفاءات، وعموماً، فإن دالة الاستثمار تنتقل إلى أعلى أو إلى أسفل عندما تتغير العوامل الأخرى المؤثرة في الاستثمار (ماعدا الدخل) انظر شكل (6.3)



شكل (6. 3)

ومن ناحية أخرى، عندما يكون الاستثمار تلقائياً فقط- أي لا يعتمد على الدخل، فإن منحنى الاستثمار يأخذ وضعاً أفقياً. (انظر شكل (7.3))

I

الاستثمار التلقائي I_0 — $I = I_0$

Y الدخل

شكل (7. 3)

أسئلة التقويم الذاتي (7) :

؟

- بين مكونات دالة الاستثمار رقمياً وبيانياً.

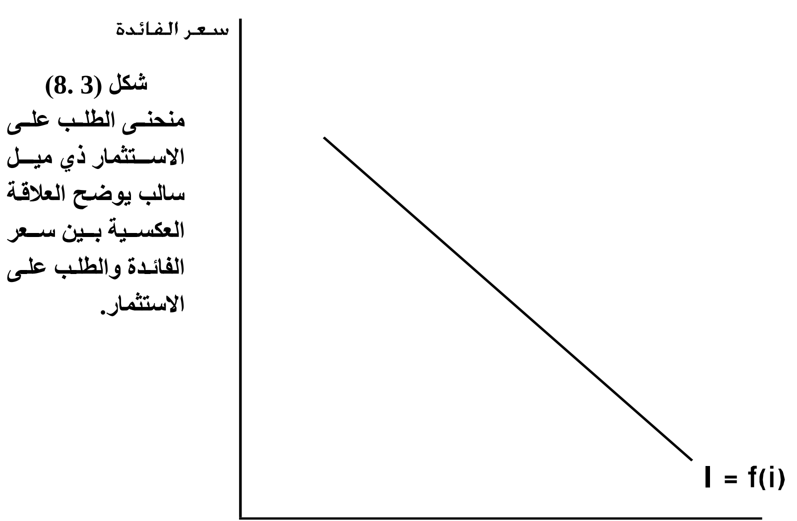
3 -3. دالة الاستثمار (صياغة أخرى):

ناقشنا في الجزء السابق، دالة الاستثمار التي تعتمد على الدخل (كمتغير مستقل والاستثمار كمتغير تابع).

وتلك الصيغة تنسجم مع ما سبق الحديث عن دالة الاستهلاك ودالة الادخار اللتين تعتمدان على الدخل. كذلك، فإن صياغة دالة الاستثمار السابقة تنسجم مع تحليل المدرسة الكينزية التي تركز على دور الدخل كمتغير حاسم ومؤثر كبير في الاستثمار.

ولكن هناك دالة استثمار أخرى تنسجم مع رؤية المدرسة الكلاسيكية التي تركز على دور سعر الفائدة في التأثير في الإنفاق الاستثماري. ووفقاً لهذه الدالة، فإن هناك علاقة عكسية بين تقلبات سعر الفائدة وحجم الاستثمار المطلوب. فكلما انخفض سعر الفائدة، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة اقتراض الأموال اللازمة للاستثمار ،وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار. والعكس يحدث عندما يرتفع سعر الفائدة (i).

وبيانياً فإن منحنى الطلب على الاستثمار يمكن توضيحه في شكل (3 .8) .



شكل (3 .8)
منحنى الطلب على الاستثمار ذي ميل سالب يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على الاستثمار.

4- الإنفاق الحكومي (G) : Government Expenditure

عزيزي الدارس، يشكل الإنفاق الحكومي (G) عنصراً رئيسياً في الإنفاق الكلي للمجتمع، وفي الواقع فإن الإنفاق الحكومي يعكس حجم الدور الكبير للحكومة في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

حيث يختلف حجم النشاط باختلاف درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد. ويمكن معرفة هذا الحجم من خلال نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليمن فإن هذه النسبة تصل إلى 36٪ أو أكثر قليلاً. (انظر إطار (6)).

أما أبرز عناصر وبنود الإنفاق الحكومي فهي:

- مشتريات الحكومة للسلع والخدمات المختلفة.
- الإنفاق على الدفاع والأمن.
- الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه.
- الإنفاق على تشييد الطرقات والسدود والأنهار وشبكات النقل والمواصلات بصورة عامة.
- الإنفاق على مرتبات وأجور ومكافآت الجهاز الإداري للدولة.
- المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى أفراد المجتمع في صورة دعم نقدي أو عيني أو دعم سعري للسلع الأساسية كالقمح والدقيق والمشتقات النفطية والحليب والأدوية.

تقوم الحكومة بتمويل الإنفاق من خلال الضرائب والإيرادات الأخرى كالنفط ونحوه. إن قرارات الإنفاق الحكومي تخضع في المقام الأول للاعتبارات السياسية للحكومة والأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال فترة زمنية معينة. ولذا فإنها لا تتأثر بمستويات الدخل أو المتغيرات الأخرى.

وتمارس الحكومة قراراتها الإنفاقية والتأثير في الإنفاق العام من خلال ما يسمى بالسياسات المالية للحكومة، حيث تقوم الحكومة باستخدام السياسات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية بالنسبة للحكومة من ذلك :

- عندما ترغب الحكومة في زيادة معدل النمو للناتج وتشغيل العاطلين عن العمل، فإنها تعمل على زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وتسمى

هذه السياسات بالسياسات المالية التوسعية حيث يكون الهدف منها هو تقليص البطالة، والتخلص من الركود والانكماش الاقتصادي.

- وعندما ترغب الحكومة في محاربة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، فإنها تعمل على تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب. وهذه السياسات تسمى بالسياسات المالية الانكماشية التي تؤدي إلى محاربة التضخم ولكنها تسبب زيادة نسبة البطالة، إذ يسبب زيادة الضرائب تقليص حجم الدخل المتاح للأفراد ثم سحب القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد. وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص.
- خلاصة الأمر، أن السياسات المالية للحكومة هي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي وعن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب تستطيع الحكومة التأثير على الناتج المحلي والدخل القومي وكذلك التأثير على مسار الاستقرار الاقتصادي.

?

أسئلة التقويم الذاتي (8) :

- مما يتكون الإنفاق الحكومي؟ وما أهميته؟

4 -1 . دالة الإنفاق الحكومي:

عزيزي الدارس، مما سبق يتبين لنا أن العنصر الأساسي المؤثر على الإنفاق الحكومي هو الاعتبارات السياسية للحكومة.

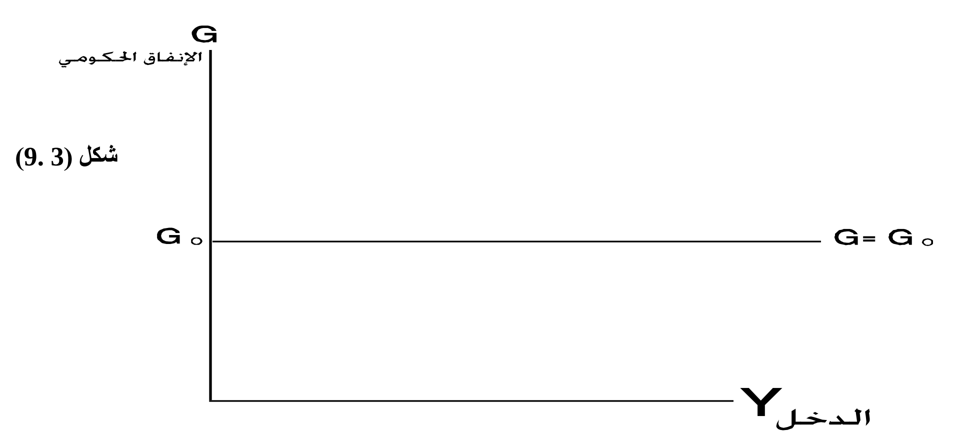
ذلك أن قرارات الإنفاق الحكومي هي قرارات سياسية في المقام الأول. ومن هذا المنطلق، فإن الإنفاق الحكومي يمثل متغيراً خارجياً ومستقلاً عن الدخل أو الناتج. بمعنى أن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بمستوى الدخل (Y) . ولكن الإنفاق الحكومي يتغير بتغير السياسة المالية للحكومة التي تخضع كما عرفنا للاعتبارات السياسية للحكومة.

أي أن دالة الإنفاق الحكومي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$G = G_0$$

حيث (G_0) توضح أن الإنفاق الحكومي هو متغير خارجي ومستقل عن تأثير الدخل وبالتالي فإنه يمثل مقداراً ثابتاً (أو معطى).

وبيانياً فإن دالة الإنفاق الحكومي تأخذ الوضع الأفقي (شكل 3 .9)



إطار (2): اتجاه الإنفاق الحكومي في اليمن للفترة 2003 – 2004.

- **قدر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام 2003 نحو 2177.5 مليار ريال ارتفع إلى (2552) مليار لعام 2004.**
- **قدر الإنفاق العام للحكومة نحو (771.1) مليار ريال لعام 2003 وبنسبة 36٪ من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام.**
- **بينما قدر الإنفاق العام للحكومة لعام 2004 نحو (885.5) مليار ريال وبنسبة 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004.**
- **ومن ناحية أخرى، فإن الإيرادت العامة للحكومة قد ارتفعت من (688.2) مليار لعام 2003 إلى (839) مليار ريال لعام 2002. أو بنسبة 32٪ من الناتج المحلي لعام 2003 ونسبة 33٪ لعام 2004.**
- **ومن هذه الإحصائيات يتبين لنا أن نسبة الإنفاق الحكومي في اليمن يمثل 36٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 وبنسبة 35٪ لعام 2004. وهذا يعطي مؤشراً إلى دور وأهمية الإنفاق الحكومي في التأثير على الدخل والناتج.**

المصدر: الإحصائيات مصدرها كتاب إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2003 الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء مايو 2005.

5- صافي الإنفاق الخارجي (NX) :

ذكرنا سابقاً أن صافي الإنفاق الخارجي يتكون من الصادرات ناقصاً الواردات.

حيث إن صافي الإنفاق الخارجي يعكس دور القطاع الخارجي في الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبالتالي يعكس صافي تعاملات ومبادلات الاقتصاد المحلي بالاقتصاديات الخارجية.

الصادرات (Exports) :

تشكل الصادرات الجزء المخصص من الإنتاج المحلي للتصدير من قبل المنتجين المحليين المقيمين في الاقتصاد المحلي.

وتشمل الصادرات السلع المنظورة والخدمات غير المنظورة. وبعبارة أخرى، فإن الصادرات تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا وهي بذلك تشكل عنصراً من عناصر الإنفاق الكلي للمجتمع، ولذلك يتم إضافة الصادرات إلى الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي.

وكلما زاد حجم الصادرات زاد حجم الطلب الكلي، بسببه يزيد حجم الدخل أو الناتج الإجمالي للمجتمع.

الواردات (Imports) :

تعكس الواردات جزءاً من الطلب المحلي للمقيمين في الاقتصاد المحلي على السلع المنتجة في الخارج ويتم استيرادها وشراؤها بواسطة المقيمين في الاقتصاد المحلي.

أي أن الواردات تمثل تسرباً من الدخل إلى الخارج لشراء السلع والخدمات التي لا تنتج محلياً ولذلك، فإنها (أي الواردات) تطرح من الطلب الكلي.

5 -1 . دالة الصادرات والواردات:

أ – دالة الصادرات:

تعتمد دالة الصادرات على متغيرات خارجية ومتغيرات اقتصادية محلية منها:

- مستوى الدخل في العالم الخارجي.

- مستوى الدخل في الاقتصاد المحلي.
- سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.
- معدل التضخم في الاقتصاد المحلي والاقتصادات الخارجية وغيرها من العوامل التي تؤثر في حجم الصادرات.

ولكن مستوى هذا الكتاب لا يسمح بمزيد من التفاصيل حول دور وطبيعة وتأثير هذه العوامل.

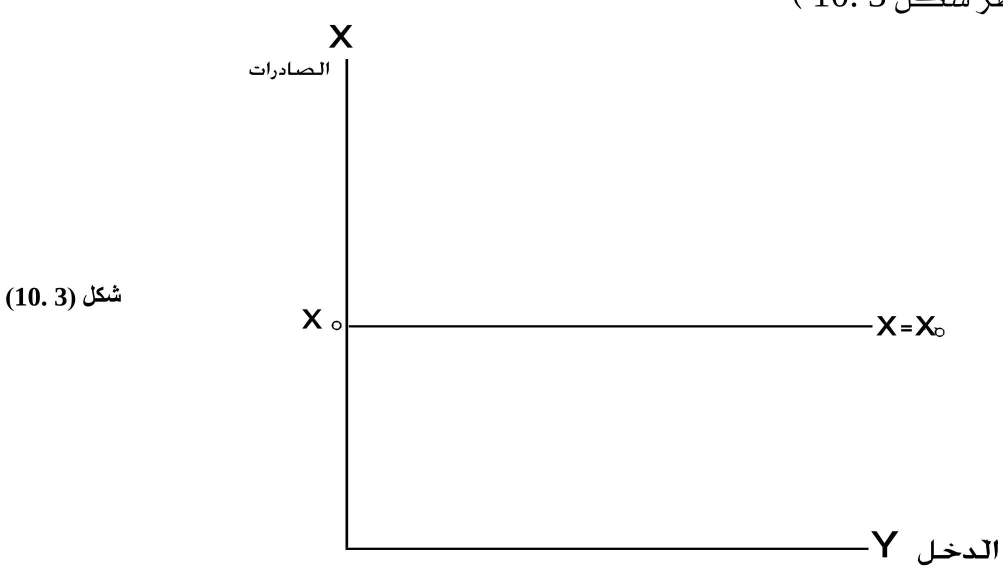
ولكن دعنا نفترض أن مستوى الصادرات (من أجل التبسيط) يعتبر عنصراً مستقلاً ومحدداً، بمعنى أنه لا يعتمد على أي من العوامل التي ذكرناها سابقاً.

أي أن دالة الصادرات هي:

$$X = X_0$$

حيث X_0 يعبر أن حجم الصادرات هو مقدار ثابت ومعطى ولا يعتمد على الدخل أو العناصر الأخرى.

بيانياً تمثل دالة الصادرات البسيطة بخط أفقي موازٍ للمحور الأفقي (أنظر شكل 3 .10)



شكل (3 .10)

ب – دالة الواردات Imports function :

على خلاف دالة الصادرات، دعونا نفترض وجود دالة الواردات تعتمد على الدخل ويمكن صياغتها على النحو التالي:

$$M = m_o + m_1 Y$$

حيث M = حجم الواردات

m_o = حجم الواردات التلقائية –أي حجم الواردات المستقل عن الدخل.

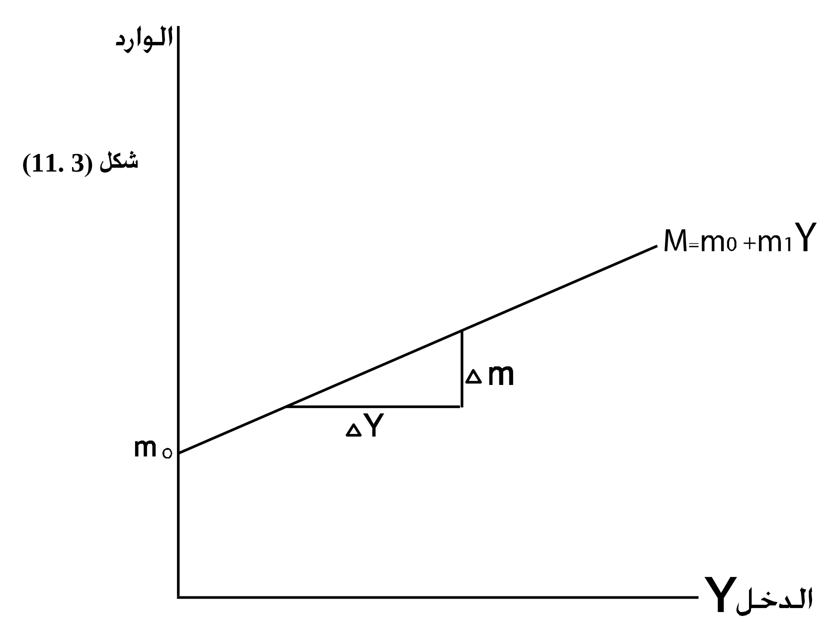
m_1Y = الواردات التبعية. أي حجم الواردات الذي يعتمد على الدخل. فكلما زاد الدخل زاد حجم الواردات.

m_1 = تمثل الميل الحدي للواردات.

إن الميل الحدي للواردات = التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل.

أو : $m_1 = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$

بيانياً تمثل دالة الوارد بخط مستقيم (بافتراض أن دالة الواردات معادلة خطية من الدرجة الأولى) انظر شكل (11.3) .



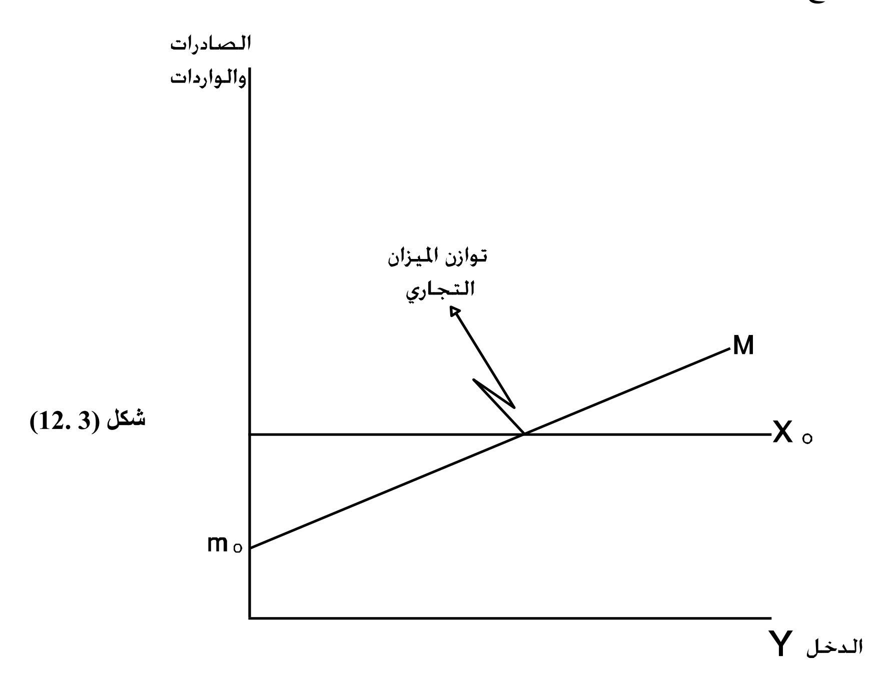
ج – دالة صافي الصادرات:

دالة صافي الصادرات تمثل وضع الميزان التجاري الذي يساوي الفرق بين الصادرات والواردات السلعية فقط.

بمعنى أن الميزان التجاري لا يشمل الخدمات غير المنظورة أو حركة تدفقات رأس المال. أي أن الميزان التجاري (Trade balance) أو صافي الصادرات هو:

$\tilde{X} - \tilde{M}$

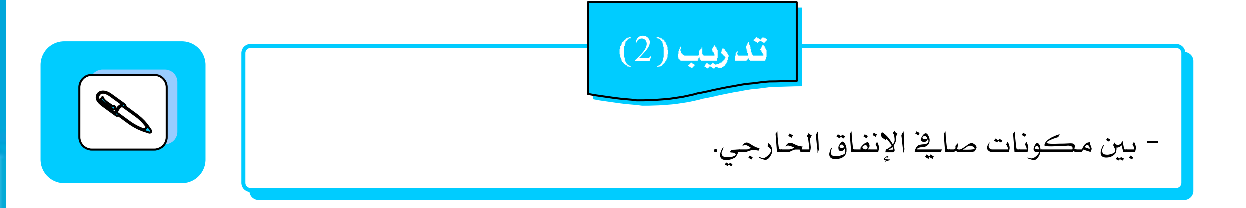
حيث هذه الرموز تشير إلى صادرات وواردات السلع العينية المنظورة فقط يكون الميزان التجاري متوازناً عندما تكون الصادرات السلعية = الواردات السلعية. وبيانياً يمكن توضيح ذلك في شكل (12. 3)



شكل (12. 3)

صافي الإنفاق الخارجي (NX) :

إن عبارة صافي الإنفاق الخارجي تختلف عن عبارة صافي الصادرات. فالمقصود بصافي الإنفاق الخارجي هو الفرق بين الإنفاق على الصادرات والواردات (السلعية وغير السلعية) (الخدمات إضافة إلى تدفقات رأس المال).\



تدريب (2)

- بين مكونات صافي الإنفاق الخارجي.

إطار (3) اتجاه الصادرات والواردات في اليمن خلال الفترة 2003-2004.

يعرض الجدول التالي إحصائيات الصادرات والواردات في اليمن للفترة 2003-2004.

بمليارات الريالات	2003	2004
الصادرات	685	753.6
الواردات	674.1	736.5
الميزان التجاري	10.8	.17
٪ من الناتج المحلي الإجمالي		
الصادرات	٪31.5	٪29.5
الواردات	٪31	٪28.9
الميزان التجاري	٪0.5	٪0.7
درجة الانكشاف الاقتصادي	٪62.4	٪58.4

المصدر: كتاب إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2004، الجهاز المركزي للإحصاء.

- **تشير البيانات السابقة إلى أن الصادرات مثلت نحو 30٪ لعام 2004، بينما مثلت الواردات نحو 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **ومن ناحية أخرى، فإن درجة الانكشاف الاقتصادي قد بلغت نحو 62٪ لعام 2003، انخفضت إلى 58٪ من الناتج المحلي الإجمالي.**

ومن المعروف أن درجة الانكشاف الاقتصادي تحسب وفقاً للمعادلة التالية:

(الصادرات + الواردات) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي

ثم يضرب الناتج في 100 للحصول على النسبة.

وبمعنى آخر، تبين هذه النسبة حجم التجارة الخارجية للبلد المحلي مع الاقتصاديات الخارجية.

6- التحليل الرياضي لدالة الطلب الكلي:

(استنتاج دالة الطلب الكلي)

إن الهدف من هذا الجزء هو استنتاج دالة الطلب الكلي رياضياً.

عرفنا سابقاً أن معادلة تعريف الطلب الكلي هي:

$$AD = C + I + G + X - M \quad ....(1)$$

ومن أجل استنتاج دالة الطلب الكلي، دعونا نفترض الآتي:

- اقتصاد مغلق – أي لا توجد صادرات – ولا واردات.

  أو $X = M =$ صفر

- الاقتصاد المحلي مكون من ثلاثة قطاعات هي:
  - القطاع الاستهلاكي.
  - القطاع الإنتاجي.
  - القطاع الحكومي.
- دالة الاستهلاك للقطاع العائلي هي كما عرفنا سابقاً.

$$C = a_o + a_1 y^d \longrightarrow (2)$$

حيث الدخل المتاح = الدخل – الضرائب

أو :

$$Y^d = Y - T \ .... \ (3)$$

- الاستثمار التلقائي يعتمد على توقعات رجال الأعمال:

أي أن :

$$I = I_0 \ ...... \quad (4)$$

- الإنفاق الحكومي هو متغير معطى وثابت ومحدد وفقاً للأولويات السياسية للحكومة.

أي أن:

$$G = G_0 \ .... \quad (5)$$

- تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها من خلال تحصيل الضرائب المقطوعة (ضرائب ثابتة)، أي لا توجد ضريبة بنسبة.

أي أن:

$$T = T_0 \ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

- الآن بوضع المعادلة 3، 6 في المعادلة (2) تصبح معادلة الاستهلاك كما يلي:

$$C = a_o + a_1(Y - T_o)$$

أو : $C = a_o + a_1Y - a_1T_o$

وبترتيب الحدود المتشابهة نجد أن:

$$C = (a_o - a_1T_o) + a_1Y \ \ldots\ldots \quad (7)$$

- الآن بوضع المعادلات 7، 5، 4 في المعادلة (1) تكون معادلة الطلب الكلي على النحو الآتي:

$$AD = (a_o - a_1T_o + I_o + G_o) + a_1Y \ldots\ldots (8)$$

أو بصورة مختصرة:

$$AD = A_o + a_1Y \ldots \quad .(9)$$

حيث : $(a_o - a_1T_o + I_o + G_o) \equiv A_o$

تفسير المعادلة (9) : معادلة الطلب الكلي:

(1) يلاحظ أن معادلة الطلب الكلي (AD) تعتمد على عنصرين أو متغيرين أساسيين هما:

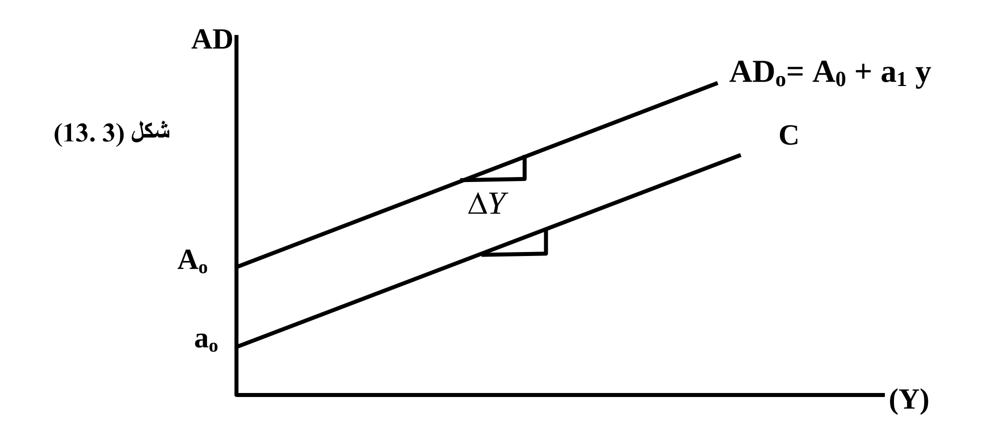
(أ) عناصر الإنفاق التلقائي (A_0) ،و تشمل الإنفاق الحكومي (G_0) والضرائب المقطوعة (T_0) . هذان المتغيران يمثلان متغيرات السياسة المالية الحكومية.

وهناك أيضاً الاستثمار التلقائي (I_0) والاستهلاك التلقائي (a_o).

إن عناصر الإنفاق التلقائي تمثل الجزء الثابت المقطوع من المحور الرأسي.

(ب) عنصر الدخل (Y) حيث يرتبط بدالة الطلب الكلي من خلال المعلمة (a_1) وهي معلمة معادلة الاستهلاك الكلي:

(2) إن التصوير البياني لمعادلة الطلب الكلي يظهر في الشكل (3 .12). حيث الجزء الثابت = A_0 ، بينما ميل دالة الطلب الكلي يساوي (a_1) وهو ميل دالة الاستهلاك.



يبين الشكل السابق منحنى الطلب الكلي الذي يبدأ من قاطع = A_0 ويتغير مع تغير الدخل بميل مقداره (a_1) = ميل دالة الاستهلاك الذي يكون موازياً لمنحنى الطلب الكلي.

(3) إن حجم الطلب الكلي يتغير مع تغير الدخل على نفس منحنى الطلب الكلي في الشكل السابق.

(4) يلاحظ أن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أعلى إلى (AD_1). انظر شكل (14.3) ، وذلك عندما يتغير عناصر الإنفاق التلقائي بالزيادة مثل:

زيادة الإنفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 .

أو زيادة الاستثمار التلقائي من I_0 إلى I

أو انخفاض الضرائب من T_0 إلى T_1

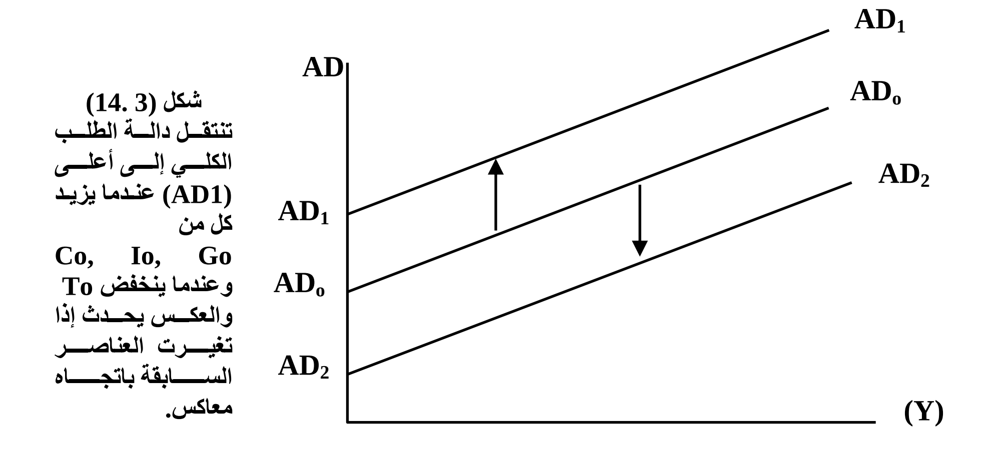
أو زيادة الاستهلاك التلقائي a_0 .

أسئلة التقويم الذاتي (9) :

؟

- اشتق دالة الطلب (الانفاق) الكلي وبين أهم مكوناتها رياضياً وبيانياً.

كذلك، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل (إلى (AD_2)) عندما ينخفض G_0 أو I_0 أو a_0 أو عندما تزيد T_0 .



شكل (14. 3)
تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى (AD1) عندما يزيد كل من Co, Io, Go وعندما ينخفض To والعكس يحدث إذا تغيرت العناصر السابقة باتجاه معاكس.

7- الخلاصة:

- يتكون الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) من الإنفاق الاستهلاكي العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).
- تعبر دالة الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل. وبالمثل، فإن هناك علاقة طردية بين الدخل المتاح والادخار فكلما ارتفع الدخل، ارتفع الادخار، ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك = (MPC) $\frac{\text{التغير في حجم الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل المتاح}} \times 100$

أو : $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

وبالمثل فإن الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{C}{Y}$

- هناك عوامل أخرى غير الدخل المتاح تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي، ومنها حجم الثروة، ومعدل التضخم المتوقع، ونمط توزيع الدخل، وعنصر المحاكاة ،والعادات والتقاليد.
- يتكون الاستهلاك من الاستهلاك التلقائي الذي لا يتأثر بالدخل (a_o) والاستهلاك التبعي الذي يتأثر بالدخل (a_1Y) ، حيث تكون معادلة الاستهلاك هي : $C = a_o + a_1Yd$.
- يشمل الإنفاق الاستثماري كلاً من تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون.

- تعتمد دالة الاستثمار على عوامل عديدة، منها الأرباح المتوقعة للمستثمرين ،وعنصر المحاكاة والتقليد، و الدخل وسعر الفائدة.

دالة الاستثمار في التحليل الكينزي تعتمد على الدخل

أو : $I = f(Y)$ - علاقة طردية

بينما دالة الاستثمار في التحليل الكلاسيكي تعتمد على سعر الفائدة.

أو : $I = f(i)$ - علاقة عكسية.

ولكن دالة الاستثمار يمكن أن تكون تلقائية تعتمد على توقعات رجال الأعمال.

أو : $I = I_0$

- الإنفاق الحكومي (G_0) هو متغير تلقائي يتحدد لاعتبارات سياسية للحكومة، ويعتمد على أولويات الحكومة في السياسات المالية.

أي أن $G = G_0$

- صافي الإنفاق الخارجي = الصادرات – الواردات
  - دالة الصادرات هي متغير تلقائي $X = Xo$
  - بينما دالة الواردات تعتمد على الدخل .

أو : $M = m_0 + m_1 Y$

- دالة الطلب الكلي (دالة الإنفاق الكلي) AD هي:

$$AD = (a_o - a_1 T_o + I_o + G_o) + a_1 Y$$

8- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة:

عزيزي الدارس: بعد أخذ مكونات عناصر الإنفاق الكلي، والتعرف على خصائصها ودراستها بصورة محددة كلً على حدة، سنقوم بعرض وتحليل محددات الدخل التوازني باعتباره حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث ستركز الوحدة الرابعة على فهم واستيعاب المفاهيم والطرق الأساسية لتحديد الدخل التوازني وتحليل الدخل التوازني رقمياً وبيانياً ورياضياً، والتعرف على العوامل والمحددات الأساسية المؤثرة في تحديده.

9- قائمة المصطلحات:

- **الإنفاق الكلي:** يتكون الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).
- **الميل الحدي للاستهلاك (MPC):** هو التغير في حجم الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة.
- **الميل الحدي للإدخار (MPS):** هو التغير في حجم الادخار الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة.
- **الاستهلاك المتبقي (a_1y):** هو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل.
- **الاستهلاك التلقائي (a_0):** هو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل ولا يتأثر به.
- **الميل الحدي للإستثمار (b):** هو التغير في الاستثمار الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة.
- **الميل الحدي للواردات (m_1):** هو التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل بوحدة واحدة.

10- التعيينات

أولاً – الأسئلة الموضوعية

أ- ضع علامة(✓) أمام العبارة ة الصحيحة وعلامة(✗) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

(1) الميل الحدي للاستهلاك – الميل الحدي للادخار = 1

(2) مضاعف الاستثمار = مضاعف الإنفاق الاستهلاكي = معكوس الميل الحدي.

(3) تعبر دالة الاستهلاك عن العلاقة العكسية بين الدخل المتاح والاستهلاك.

(4) الميل الحدي للادخار عبارة عن التغير في الادخار الناجم عن التغير في الاستثمار.

(5) سعر الفائدة من العوامل المحددة للاستهلاك.

(6) منحنى الاستثمار ينتقل إلى أعلى اليسار عندما يتحقق تفاؤل المستثمرين.

(7) دالة الاستثمار ترتبط بعلاقة عكسية بين تقلبات سعر الفائدة وحجم دخل المستثمرين.

(8) السياسات المالية للحكومة تتمثل في الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري.

2– أسئلة الاختيار المتعدد:

- حدد الإجابات الصحيحة من بين البدائل التالية:

(1) توضح دالة الادخار العلاقة بين:

أ – الدخل والاستهلاك   ج- الدخل والادخار

ب – الدخل والاستثمار   د- لا شيء مما سبق.

(2) دالة الاستثمار ترتبط بعلاقة بين تقلبات سعر الفائدة وتفاؤل المستثمرين وهذه العلاقة:

أ – عكسية   ج – لا توجد علاقة

ب – طردية   .

(4) عندما يزداد حجم الدخل فإن منحنى الاستهلاك ينتقل إلى:

أ – أعلى جهة اليسار   ج- لمحور الإنفاق الكلي

ب – أسفل جهة اليمين   د – موازي لمحور الدخل

(5) تعتمد دالة الصادرات على متغيرات خارجية ومتغيرات اقتصادية محلية منها:

أ – مستوى الدخول في العالم الخارجي

ب – سعر صرف العملة الوطنية.

ج – زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب.

د – لا شيء مما سبق.

(6)سعر الفائدة من العوامل المحددة لـ:

أ – الاستهلاك   ج- الادخار

ب – الاستثمار   د- الإنفاق الحكومي

(7) عندما ترغب الحكومة في محاربة التضخم وتخفيف استقرار الأسعار، فإنها تعمل على:

أ- زيادة الإنفاق العام وتخفيف الضرائب.

ب- تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب.

ج- تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الضرائب.

د- زيادة الإنفاق العام وزيادة الضرائب.

(8) الميل الحدي للواردات يتمثل في:

أ. التغير في الواردات الناجم عن التغير في الدخل.

ب. التغير في الواردات الناجم عن التغير في الاستهلاك.

ج. التغير في الصادرات الناجم عن التغير في الدخل.

د. التغير في الصادرات الناجم عن التغير في الواردات.

(9) الميل المتوسط للادخار يساوي:

أ. التغير في الادخار الناتج عن تغير الدخل.

ب. يساوي دائماً الميل المتوسط للاستهلاك.

ج. الادخار مقسوماً على الدخل.

د. جميع الإجابات السابقة خطأ.

ثانياً – الأسئلة المقالية:

(1) ما المقصود بسياسات المالية التوسعية والانكماشية؟ وأيهما تتبع عند علاج مشكلتي البطالة والتضخم؟

(2) وضح كل ما تعرفه عن:

1 – دالة الاستهلاك. 2- دالة الادخار. 3- دالة الاستثمار.

(3) أشرح العلاقة التي تربط بين الدخل و كل من :

1 – الاستهلاك 2 – الادخار 3- الاستثمار.

(4) أشرح العوامل المؤثرة في كل من:

1 – الاستهلاك. 2- الادخار. 3- الإنفاق الحكومي. 4- الاستثمار.

ثالثاً – التمارين والمسائل:

(1) إذا أعطيت دالة الاستهلاك التالية:

C = 200 + 2/3 (y) □

أوجد ما يلي:

1 – دالة الادخار 2- متى يكون الادخار يساوي صفراً.

(2) افترض أن لديك المعلومات التالية:

(y) الدخل = 500

$a_o = 50$

$a_1 = b = .80$

1- حجم الاستثمار

2 – التوازن باستخدام طريقة الادخار = الاستثمار

11- إجابة التدريبات

ثالثاً: إجابة السؤال الرابع:

إجابة التدريب (1):

- تعد العوامل المؤثرة في الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة في الادخار ويكن باتجاه معاكس لتأثير أحدها في الأخرى، بمعنى كلما أدت تلك العوامل بالتأثير على الادخار، ولكن الانخفاض، وتلك العوامل هي:

1- حجم الثروة.

2- معدل التضخم المتوقع.

3- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

4- تكلفة الاقتراض أو الاهتمام

5- عنصر المحاكاة والعادات والتقاليد.

إجابة التدريب رقم (2):

بصافي الاتفاق الخارجي (UX) هو الفرق بين الاتفاق على الصادرات والواردات (السلعية وغير السلعية).

إجابة الأسئلة الموضوعية للوحدة:

(1) أسئلة الصواب والخطأ:

رقم الفقرة	صحة العبارة	التعليل
1-	×	الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار=1.
2-	×	يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.
3-	×	العلاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك.
4-	×	الناجم عن التغير في الدخل.
5-	✓	________
6-	✓	________
7-	✓	________
8-	×	تمثل في الاتفاق الحكومي والضرائب.

(2) أسئلة الاختيار المتعدد:

رقم الفقرة	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الإجابة الصحيحة	ج	أ	ب	أ	أ	ب	ب	أ	د

12- قائمة المراجع:

1- الأفندي، محمد، محاضرات في التمويل الدولي، مذكرات غير مطبوعة، 94-1999م.

2- الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ - 2000م.

3- Reynolds, Lioyd, Economics, IR win Publisher, Fifth edition, 1988.

4- Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

الوحدة الرابعة

4

توازن الاقتصاد الكلي



محتويات الوحدة

1- المقدمة

1 -1 تمهيد :

عزيزي الدارس، يقصد بتوازن الاقتصاد الكلي طريقة تحديد الدخل التوازني، لذا، فإن الأهداف التعليمية لهذه الوحدة هي عرض وتحليل محددات الدخل التوازني باعتباره حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستويات مرغوبة من معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل الكفؤ لموارد المجتمع.

ولتمكين الدارسين من فهم واستيعاب المفاهيم والطرق الأساسية لتحديد الدخل التوازني، سيتم تحليل الدخل التوازني رقمياً وبيانياً ورياضياً.

وعند تحليل توازن الاقتصاد الكلي سيتم التركيز على العوامل والمحددات الأساسية المؤثرة في تحديد المستوى التوازني للدخل.

وبصورة محددة فإن هذه الوحدة تتناول مناقشة المواضيع التالية:

أولاً : الشروط الأساسية لتحديد الدخل التوازني (أساليب تحديد الدخل التوازني).

ثانياً : تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق.

ثالثاً : مضاعف الإنفاق الكلي.

1 -2 أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس: مرحباً بك إلى دراسة الوحدة الرابعة، وهي بعنوان(توازن الاقتصاد الكي) – و يتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف على المفاهيم والطرق الأساسية لتحديد الدخل التوازني.
2- تحدد بصورة أساسية طرق تحديد الدخل التوازني.
3- توضح آلية الدخل التوازني رقمياً وبيانياً ورياضياً.
4- تناقش العوامل والمحددات الأساسية المؤثرة في تحديد المستوى التوازني للدخل.
5- تقارن بين مضاعفات الإنفاق الكلي ومضاعفات الميزانية المتوازنة.
6- تلخص جميع المفاهيم المرتبطة بالمستوى التوازني للدخل.



1 -3. أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس: ألفتُ أنتباهك إلى أن هذه الوحدة تتكون من ثلاثة أقسام رئيسة أعدت لكي تحقق الأهداف الأساسية لها لذا فإن الموضوعات الرئيسة التي تتناولها هذه الوحدة هي كالتالي:

أولاً: الشروط الأساسية لتحديد الدخل التوازني (المفاهيم والطرق الأساسية لتحديد الدخل التوازني).

ثانياً: تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق.

ثالثاً: مضاعفات الإنفاق الكلي.

4-1 .القراءات المساعدة:

إن المراجع الآتية تمثل قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات المتضمنة في هذه الوحدة، و يرجى منك عزيزي الدارس أن تستفيد منها قدر الإمكان نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1- الرفاعي، أحمد خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، جامعة آل البيت، الطبعة الثانية، 1997م.

2- نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

3- مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتيب الأردني، 1988م.

4- Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994.

5- Mankiw, GreGory, Macroeconomics, Worth Publishers, Fourth edition, 2000.



5.1 الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس، لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة واستيعابها بشكل صحيح.
- القيام بحل تدريبات هذه الوحدة والتقويم الذاتي.
- القيام بحل التعيينات.
- الاطلاع على نماذج امتحانات محلولة في المنتدى الخاص بالمادة من خلال الموقع الالكتروني للجامعة.

2- الدخل التوازني: Equilibrium Income

(المفاهيم والطرق الأساسية)

عزيزي الدارس، لقد ناقشنا في الوحدة الثانية والثالثة مفاهيم الدخل (الناتج الكلي) وطرق قياسه، وعرفنا من خلال نموذج التدفق الدائري للدخل أن الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الإجمالي = الإنفاق الكلي.

وبمعنى آخر، عرفنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن النظر إليه من خلال زاويتين من زاوية الدخل المحلي الإجمالي، حيث الناتج المحلي الإجمالي يساوي إجمالي الدخل المحلي لعناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج هذا الناتج:

- أو يمكن النظر إلى الناتج من زاوية الإنفاق على الناتج حيث الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي.

- تذكر أيضاً، أن الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) يسمى بالعرض الكلي للمجتمع من السلع والخدمات. وأن الإنفاق الكلي يسمى بالطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة والمعروضة.
- يمكننا الآن صياغة المفاهيم السابقة عن الناتج (الدخل) على النحو
- :

الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) = الإنفاق الكلي

أو : الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : $Y = AD$

حيث : Y ≡ الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) ≡ العرض الكلي

AD ≡ الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي.

2 -1 . أساليب تحديد توازن الدخل القومي:

إن أساليب تحديد توازن الدخل ما هي إلا شروط تحديد الدخل التوازني:

هناك أسلوبان لتحديد الدخل التوازني، ولكنهما يؤديان إلى نفس النتيجة:

- **الأسلوب الأول**: يتحدد الدخل التوازني عند تحقق التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي (أو عندما يتحقق التساوي بين الدخل والإنفاق الكلي للدخل).

أي عندما يتحقق :

الطلب الكلي = العرض الكلي

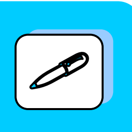
أو : $y = AD$

- **الأسلوب الثاني**: عند التساوي بين التسرب والحقن

أي عندما يتحقق:

الحقن = التسرب

أو : $S + T + M = I + G + X$



تدريب (1)

-اذكر شرطي التوازن لمستوى الدخل التوازني.

- ولكن، ما المقصود بـ(الحقن والتسرب)؟

قبل توضيح مفهوم الحقن والتسرب، دعنا نوضح أن أسلوب الحقن – التسرب، لتحديد توازن الدخل، هو شرط مشتق من الأسلوب الأول لتحديد توازن الدخل وذلك على النحو الآتي:

عرفنا أن شرط توازن الدخل وفقاً للأسلوب الأول هو:

$$Y = AD$$

- أن الطرف الأيسر من المعادلة السابقة الذي هو الدخل (الناتج) = Y

يتم التصرف به (أو يتم تخصيصه) في جوانب التخصص الآتية:

- الاستهلاك (C) .
- جزء من الدخل يخصص لدفع الضرائب للحكومة (T) .
- جزء آخر من الدخل يخصص لدفع قيمة الواردات (M) .
- جزء يدخر = S .

إذن هناك ثلاثة مجالات تتسرب من الدخل، وتخرج عن دورة النشاط الاقتصادي وهي:

الادخار (S) ، والضرائب (T) ، والإنفاق على الواردات (M)

ولذلك فهي تسمى تسرب من الدخل.

- أما الطرف الأيمن من شرط التوازن، فهو يمثل جانب الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي.

وقد عرفنا سابقاً أن الطلب الكلي هو:

$$AD = C + I + G + X$$

نلاحظ الآن أن الإنفاق الكلي للدخل قد اتجه جزء منه نحو الاستهلاك وجزء للاستثمار، ولكن نلاحظ أن مصدر تمويل الاستثمار هو الادخار. والجزء الآخر هو الإنفاق الحكومي ونلاحظ أن تمويل الإنفاق الحكومي يتم من خلال الضرائب.

كذلك، فإن جزءاً من الطلب الكلي يمثل الصادرات (X) وهذه تقابل الواردات (M).

وبمعنى آخر، فإن التسرب الذي حدث من الدخل في شكل ادخار وضرائب وواردات قد تم إعادة حقنه مرةً أخرى إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع من خلال الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات.

لذلك فإن كلاً من الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات تمثل جانب الحقن في شرط توازن الدخل:

- الآن نستطيع استنتاج شرط توازن الحقن-التسرب من خلال ما قدمناه سابقاً على النحو التالي:

بما أن : $Y = AD$

وأن : $C + I + G + X \quad = \quad C + S + T + M$

إنفاق الدخل ← الطلب الكلي

تخصيص الدخل (التصرف في الدخل) ← العرض الكلي

الطلب الكلي = العرض الكلي

وبطرح الاستهلاك من طرفي المعادلة السابقة نحصل على:

$$I + G + X \quad = \quad S + T + M$$

الحقن = التسرب

وبعبارة أخرى، فإنه يمكن النظر إلى (أسلوب الحقن)-التسرب على أنه شرط توازن الاقتصاد الكلي.

حيث الحقن هو الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات، بينما التسرب هو الادخار والضرائب والواردات.



تدريب (2)

- ماذا يقصد بأسلوب الحقن والتسرب؟

3- توازن الدخل في اقتصاد مغلق:

عزيزي الدارس، من أجل تحديد توازن الدخل في اقتصاد مغلق، دعنا نتذكر الافتراضات الأساسية التي سبق أن ذكرناها في الوحدة الثالثة، وهي:

(1) اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات هي:

- القطاع الاستهلاكي.
- القطاع الإنتاجي.
- القطاع الحكومي.

(2) الاستثمار تلقائي ويعتمد على توقعات رجال الأعمال $I = Io$.

(3) تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها الحكومي من مصادر تمويل غير الضرائب.

أي أنه لا توجد ضرائب، مع العلم أن الإنفاق الحكومي هو تلقائي $G = G_0$.

(4) دالة الاستهلاك كما حددناها سابقاً هي: $C = 100 + 0.8Y$

وبالتالي فإن النموذج هو: $C = 100 + 0.8y$

$I_o = 100$

$G_o = 100$

$T_o = 0$

- والمطلوب إيجاد المستوى التوازني للدخل؟

3 -1. توازن الدخل حسابياً وبيانياً:

من أجل توضيح توازن الدخل بيانياً وحسابياً تم افتراض البيانات والمعلومات الموضحة في جدول (4. 1) وفقاً للمعطيات التي ذكرناها سابقاً.

.

جدول (4. 1) : توازن الدخل حسابياً.

(7) $AD_2 =$ I+C+G	(6) G	(5) $AD_1 =$ I+C	(4) الاستثمار I	(3) الادخار (S)	(2) الاستهلاك C	(1) الدخل/الناتج (Y)
620	100	520	100	-20	420	400
700	100	600	100	Zero	500	500
780	100	680	100	+20	580	600
860	100	760	100	40	660	700
940	100	840	100	60	740	800
1020	100	920	100	80	820	900
1100	100	1000	100	100	900	1000
1180	100	1080	100	120	980	1100
1260	100	1160	100	140	1060	1200
1340	100	1240	100	160	1140	1300
1420	100	1320	100	180	1220	1400
1500	100	1400	100	200	1300	1500
1580	100	1480	100	220	1380	1600

ومن الجدول السابق يمكننا عرض النتائج والعلاقات الرئيسة المتعلقة بخصائص توازن الدخل.

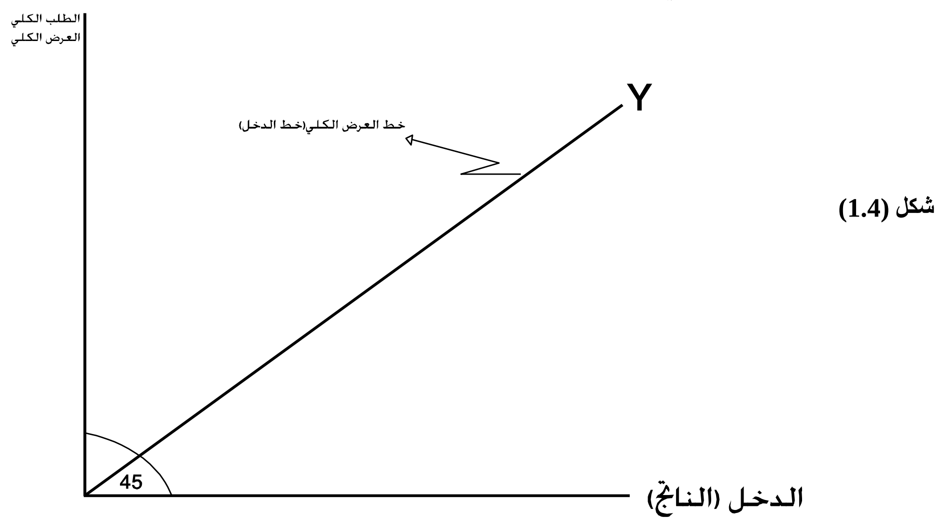
(1) دالة (خط) العرض الكلي:

يبين العمود الأول القيم المختلفة للناتج المحلي وهي تمثل إجمالي قيمة العرض من السلع والخدمات، وبالتالي تمثل خط العرض الكلي.

ويلاحظ كذلك أن قيم الناتج المحلي هي نفسها قيم الدخل المحلي الإجمالي وهذا يعني ما يلي:

- أن الناتج هو دالة في الدخل بافتراض ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار، عليه فإن قيم الناتج تمثل قيم العرض الكلي كدالة في الدخل.

- بيانياً، فإن خط العرض الكلي أو خط الدخل ينصف المحور الرأسي والمحور الأفقي (انظر شكل 4-1)، حيث يمر من نقطة الأصل وتكون المسافة الرأسية = المسافة الأفقية في إحداثي محور الدخل (المحور الأفقي) والمحور الرأسي (محور الطلب الكلي والعرض الكلي).



شكل (1.4)

ويسمى هذا الخط بخط 45 لأنه ينصف المحورين كما ذكرنا.

- وفي مناسبة أخرى، فإن خط العرض الكلي (خط الدخل) يمثل قيم الإنتاج المتوقعة والمخططة من قبل المنتجين ورجال الأعمال.

وبالتالي، فإنها تمثل قيم الدخل المتوقعة الناجمة عن بيع هذا الناتج المخطط.

(2) تم حساب قيم الاستهلاك (العمود الثاني) على أساس معادلة الاستهلاك التي افترضنا أنها تساوي:

$$C = 100 + 0.8\,Y$$

(3) وتم افتراض أن حجم الاستثمار التلقائي = 100 مليون، وكذلك فإن حجم الإنفاق الحكومي التلقائي = 100 مليون ريال.

(4) حجم الطلب الكلي:

يعطينا العمود (7) حجم الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات. بينما يعطينا العمود (5) حجم الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين (القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي).

(5) تحديد توازن الدخل الكلي:

عزيزي الدارس، سبق أن ذكرنا أن المستوى التوازني للدخل يتحقق عندما يكون:

الطلب الكلي = العرض الكلي

أو : $Y = AD$

وبشرط أن يكون:

الحقن = التسرب

أو : $S + T = I + G$

أسئلة التقويم الذاتي (1) :

- تحقق من شرطي التوازن لمستوى الدخل التوازني بيانياً.

؟

وللوصول إلى المستوى التوازني للدخل حسابياً من جدول (4.1) فما علينا إلا أن نقارن بين العمود (1) الذي يمثل العرض الكلي والعمود (7) الذي يمثل حجم الطلب الكلي.

ومن هذه المقارنة نجد أن الدخل التوازني في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات = 1500 مليون (انظر الدوائر في الجدول).

حيث يكون:

الطلب الكلي = العرض الكلي ≡ الناتج

1500 = 1500

أو: $Y = AD2$

كذلك فإن شرط التوازن يتحقق حيث

الحقن = التسرب

$$S + T = I + G$$

$$200 + 0 = 100 + 100$$

نلاحظ أن (1400) لا تمثل المستوى التوازني للدخل، لأن الطلب الكلي عند هذا المستوى من الدخل هو (1420) مليون ريال، أي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (1400) .

وفي هذه الحالة نجد أن التسرب (S) أقل من الحقن I + G .

حيث $180 < 200$

مع ملاحظة أن الضرائب = صفر

وبصورة عامة فإنه عند أي دخل أقل من المستوى التوازني للدخل يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل، –أي زيادة العرض الكلي حتى يتساوى مع الطلب الكلي عند المستوى التوازني للدخل.

تأكد بنفسك من خلال قراءة جدول (1.4) حيث يكون الطلب الكلي دائماً أكبر من العرض الكلي مما يؤدي إلى زيادة الدخل.

ومن ناحية أخرى، فإنه عند أي مستوى للدخل أكبر من المستوى التوازني للدخل، يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض العرض وبالتالي انخفاض الدخل حتى يتم العودة إلى المستوى التوازني للدخل حيث يكون الطلب الكلي = العرض الكلي.

فمثلاً عند مستوى الدخل (1600) في الجدول السابق نجد أن الطلب الكلي = (1580) بينما العرض الكلي (الدخل) = 1600 . وهذا يؤدي إلى تراجع العرض، الكلي، وبالتالي الدخل إلى المستوى التوازني للدخل (1500) .

خلاصة الأمر فإنه عندما يكون:

الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ⟵ يزيد الدخل حتى يصل إلى المستوى التوازني.

الطلب الكلي أقل من العرض الكلي ⟵ ينخفض الدخل حتى يصل إلى المستوى التوازني للدخل.

الطلب الكلي = العرض الكلي ⟵ يتحقق الدخل التوازني.

(6) توازن الدخل والعلاقة بين الدخل الفعلي والدخل الكامن:

إن الدخل التوازني الذي تحدد في مثالنا السابق = 1500 مليون ريال، يسمى بالدخل التوازني الفعلي أو الدخل الفعلي.

ولكن هل بالضرورة أن يكون الدخل التوازني الفعلي هو الدخل الكامن؟ ثم ما المقصود بالدخل الكامن؟

سبق أن عرّفنا في الوحدة الأولى الدخل الكامن بأنه ذلك المستوى من الدخل الذي يحققه المجتمع عند حالة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية (أو عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج)، . وهو ذلك المستوى الذي يرغب أي مجتمع في تحقيقه.



تدريب (3)

عرف الدخل الفعلي والفرق بينه وبين الدخل الكامن.

إن العلاقة بين الدخل الفعلي المحقق وبين الدخل الكامن المرغوب لا تخرج عن ثلاثة احتمالات هي:

- **الاحتمال الأول**: أن يكون الدخل الفعلي يساوي الدخل الكامن، بمعنى أن الدخل التوازني (الفعلي) قد تم عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. إذ يكون قد تم تشغيل كل عناصر الإنتاج بالكامل من أجل تحقيق هذا المستوى من الدخل ولذا فلا توجد بطالة أو هدر في عناصر الإنتاج عند هذا المستوى من الدخل التوازني، وفي هذه الحالة يشتغل الاقتصاد بطاقته القصوى، ويتحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- **الاحتمال الثاني**: أن يكون الدخل التوازني الفعلي أقل من الدخل الكامن. فماذا تعني حدوث مثل هذه الحالة؟

إن الأمر واضح، فحدوث هذه الحالة يعني أن هناك توازناً كلياً للدخل (الناتج) قد تحقق في الاقتصاد ولكن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أي أن الاقتصاد ، الكلي لا يعمل بطاقته القصوى ولا يتم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، التي يوجد هناك بطالة وهدر في عناصر الإنتاج.

وعندما تحدث هذه الحالة، فإنها تعكس الحالة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الكلي التي تسمى بالحالة الركودية (Recessionary Gap) . –

بمعنى أن بعض الوحدات الاقتصادية تعاني من وجود ركود إنتاجي ينعكس على وجود بطالة وهدر في عناصر الإنتاج وموارده.

- **الاحتمال الثالث**: أن يكون الدخل التوازني الفعلي أكبر من مستوى الدخل (الناتج) الكامن.

وهذه الحالة تحدث عندما يكون الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي الفعلي للاقتصاد أكبر من قيمة الناتج أو الدخل الكامن.

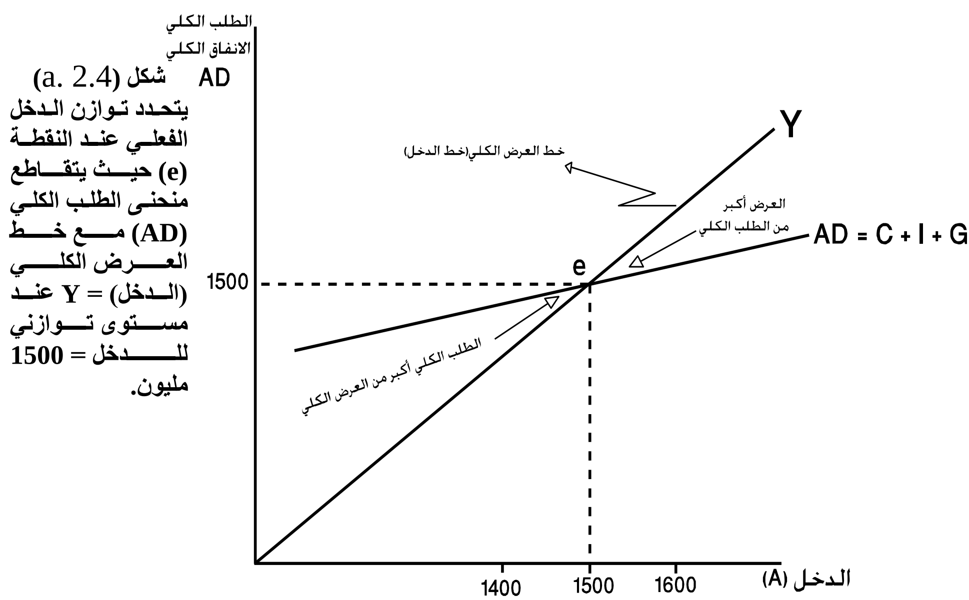
وعندما تحدث هذه الحالة فإن الاقتصاد الكلي يعاني مما يسمى بالفجوة التضخمية (Inflationary Gap) وهي الفجوة التي تسبب تصاعد الأسعار وارتفاع معدلات التضخم.

خلاصة القول: إن الدخل التوازني الفعلي قد يتحقق في ظل حالات ثلاث محتملة هي:

- الدخل التوازني الفعلي = الدخل الكامن، وهذه الحالة تمثل حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- الدخل التوازني الفعلي أقل من الدخل الكامن وهذه تمثل حالة الفجوة الركودية التي يعاني منها الاقتصاد الكلي .
- الدخل التوازني الفعلي أكبر من الدخل الكامن وهذه تمثل حالة الفجوة التضخمية.
- إن الحالتين الأخيرتين (حالة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية) تمثلان حالة اختلال في الاقتصاد الكلي.

(7) توازن الدخل بيانياً:

بالاستعانة بمثالنا الموضح في جدول (4-1) نستطيع تحديد توازن الدخل بيانياً في شكل (a. 2.4) لاقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات اقتصادية.



شكل (a. 2.4) يتحدد توازن الدخل الفعلي عند النقطة (e) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع خط العرض الكلي (الدخل) = Y عند مستوى توازني للدخل = 1500 مليون.

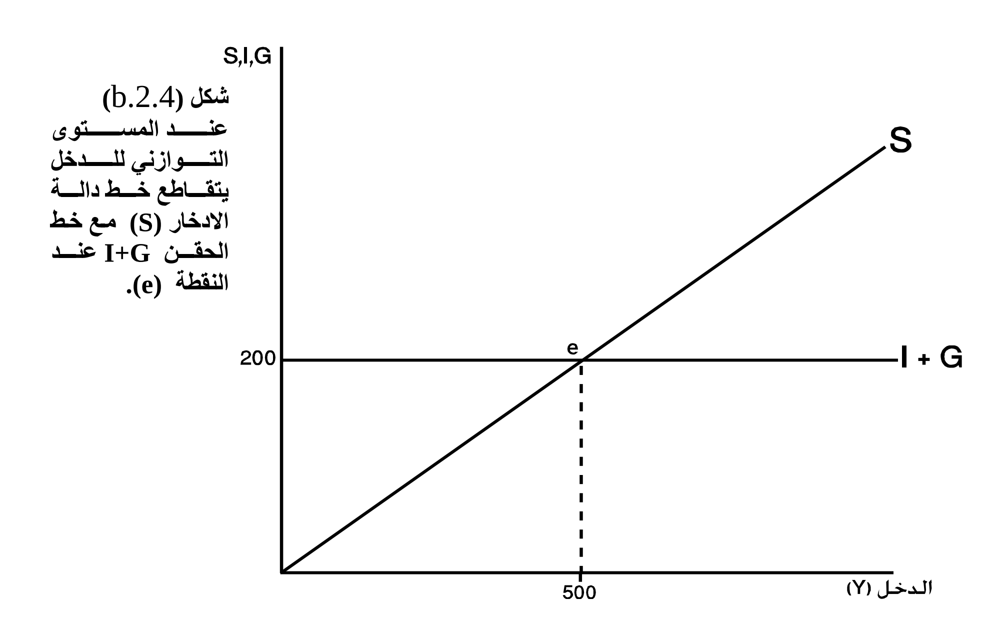
كذلك يمكننا توضيح توازن الدخل بيانياً بطريقة (الحقن-التسرب) أو (الادخار والاستثمار).

تذكر أنه عند مستوى الدخل التوازني يكون شرط التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات هو:

$$S + T = I + G$$

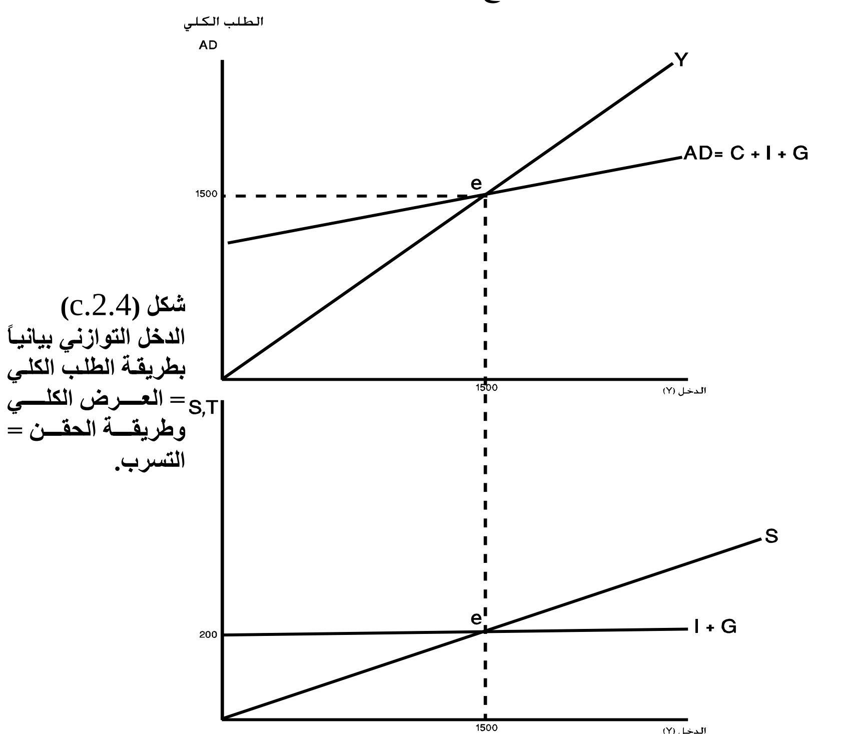
$$200 + 0 = 100 + 100$$

وبيانياً انظر شكل (b.2.4) .



شكل (b.2.4)
عند المستوى التوازني للدخل يتقاطع خط دالة الادخار (S) مع خط الحقن I+G عند النقطة (e).

يمكننا الجمع بين توازن الدخل بيانياً بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي وبطريقة الحقن = التسرب كما يوضح ذلك شكل (c.2.4) .



شكل (c.2.4)
الدخل التوازني بيانياً بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي وطريقة الحقن = التسرب.

(8) مستويات أخرى لتوازن الدخل عند مستويات مختلفة لهيكل الاقتصاد الكلي:

إذا رجعنـا إلى مثالنـا المـبين في جـدول(1.4) نلاحـظ وجـود ثلاثـة مسـتويات لتـوازن الدخل يمكننا عرضها بصورة مختصرة في الجدول(2.4) على النحو الآتي:

جدول (2.4) : حالات أخرى لتوازن الدخل.

(Y) الدخل/ الناتج (العرض الكلي)	الطلب الكلي/الإنفاق الكلي	هيكل الاقتصاد الكلي
500	**500**	**يتكون من قطاع واحد: القطاع الاستهلاكي حيث Y=C**
1000	**1000**	**يتكون من قطاعين: القطاع الاستهلاكي + القطاع الإنتاجي، حيث: Y=G+I**
1500	**1500**	**يتكون من ثلاثة قطاعات، حيث: Y=C+I+G**

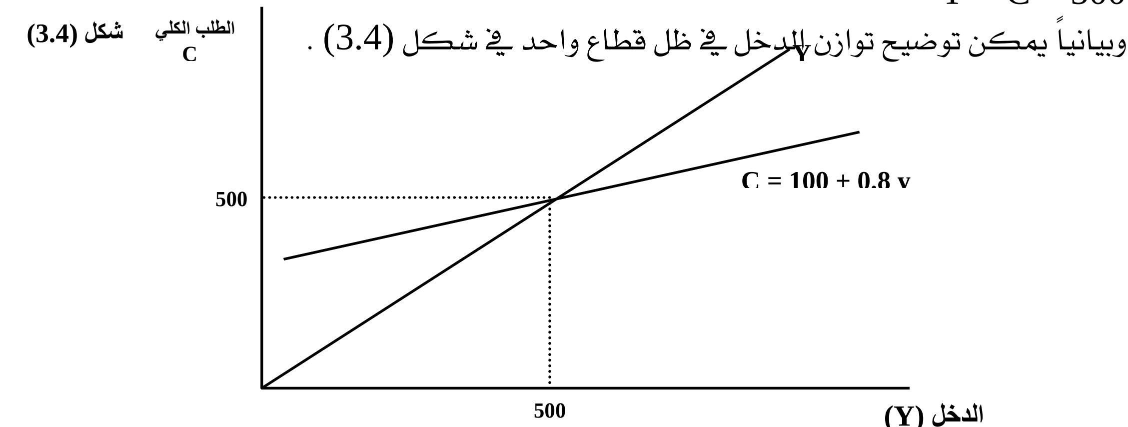
ولكن السؤال المهم هو، ماذا نستنتج من الجدول (2.4) ؟

نلاحظ أولاً ما يلي:

هناك مستوى توازني للدخل = 500 مليون ريال عندما يكون الاقتصاد الكلي مكون من قطاع واحد، وهو القطاع الاستهلاكي، ويتحقق التوازن عندما:

$$Y = C = 500$$

وبيانياً يمكن توضيح توازن الدخل في ظل قطاع واحد في شكل (3.4) .



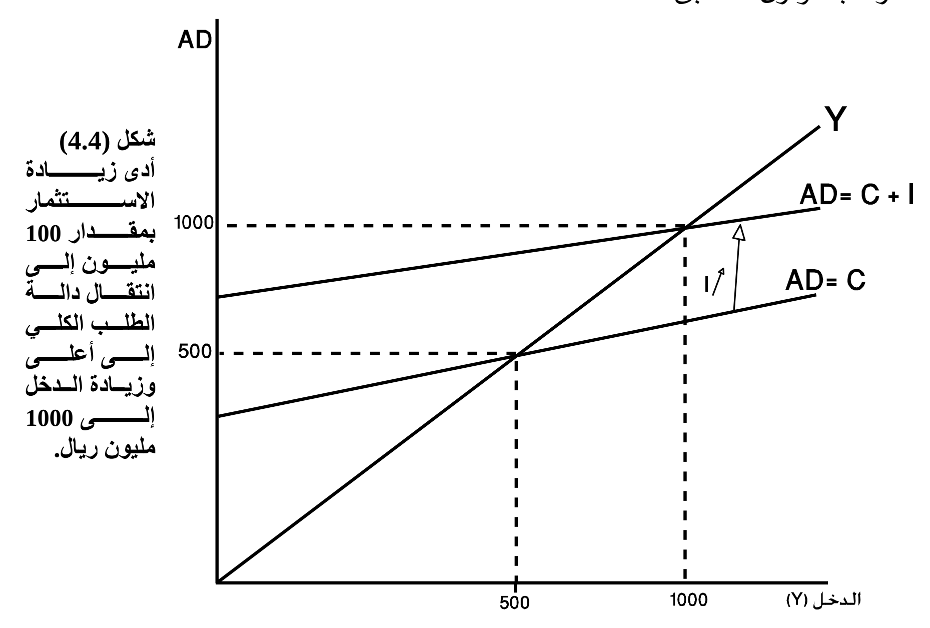
- ارتفـع الـدخل التـوازني مـن 500 مليـون ريـال في ظـل قطـاع واحـد إلى 1000 مليـون ريـال في ظـل قطـاعين، –أي عنـدما تم إضـافة القطـاع الإنتاجي (قطاع الاستثمار) إلى الاقتصاد.

وتحقق التوازن عندما:

$$Y = C + I = 1000$$

نلاحـظ أن الـدخل التـوازني قـد تضـاعف إلى 1000 مليـون ريـال عنـد زيـادة الاسـتثمار بمقـدار (100) مليـون ريـال، وأدت زيـادة الاسـتثمار إلى زيـادة الطلـب الكلي، ثم إلى زيادة مضاعفة في الـدخل مقدارها خمس مرات الزيـادة الأصلية في الاستثمار.

وبيانياً يمكننا توضيح التوازن الجديد للدخل في ظل قطاعين في شـكل (4.4) مقارنة بالتوازن السابق.



شكل (4.4)
أدى زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون إلى انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وزيادة الدخل إلى 1000 مليون ريال.

- ارتفـع الـدخل التـوازني للمـرة الثالثـة مـن 1000 مليـون ريـال في ظـل قطـاعين، إلى 1500 مليون ريال في ظل ثلاثة قطاعات اقتصادية هـي القطاع الاستهلاكي والقطاع الإنتاجي والقطاع الحكومي.

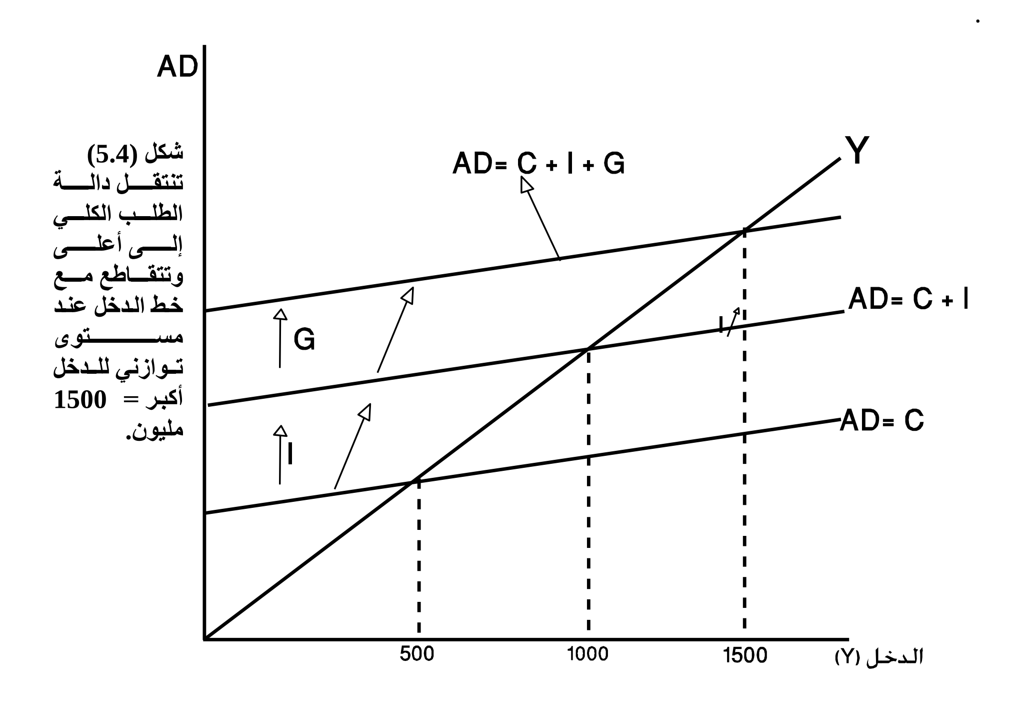
أي: عندما تم إضافة القطاع الحكومي وزيادة الإنفاق الحكومي من صفر إلى 100 مليون ريال أدى هذا إلى زيادة الدخل إلى 1500 مليون ريال، وتحقق التوازن الجديد عندما:

$$Y = C + I + G = 1500$$

وبمعنى آخر، فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال قد أدى إلى مضاعفة الدخل بمقدار خمس مرات الزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومي:

بيانياً يمكننا توضيح التوازن الجديد في شكل (4 .5) حيث تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي مسببة زيادة في الدخل إلى = 1500

.



شكل (5.4) تنتقل دالة الطلب الكلي إلى أعلى وتتقاطع مع خط الدخل عند مستوى توازني للدخل أكبر = 1500 مليون.

الاستنتاجات الرئيسة من جدول (2.4) :

(1) الدخل التوازني يزيد بمقدار مضاعف للزيادة الأصلية التي تحدث نتيجة إضافة قطاعات جديدة إلى الاقتصاد الكلي، وبمعنى آخر: يزيد الدخل بمقدار مضاعف نتيجة زيادة أحد أو بعض عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). وهذه الزيادة المضاعفة تذكرنا بفكرة المضاعف الذي يلعب دوراً أساسياً في تحليل توازن الدخل القومي.

(2) أنه بالإمكان زيادة الدخل التوازني من أجل الوصول إلى مستوى الدخل أو الناتج الكامن من خلال زيادة الإنفاق الكلي مثل الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص. وبمعنى آخر، يمكن للحكومة استخدام السياسات المالية التوسعية لزيادة الدخل والقضاء على الفجوة الركودية للاقتصاد الكلي، كما يمكنها استخدام السياسات المالية الانكماشية لتخفيض الدخل والقضاء على الفجوة التضخمية، وهنا تساعد فكرة المضاعف في توضيح حجم هذه السياسات وأثرها في الدخل.

وخلاصة القول: إن التوازن الكلي للدخل يتغير ولا يقبع عند نقطة معينة لفترة طويلة، كيف يحدث هذا وما السياسات والعوامل المؤثرة في تغير الدخل التوازني؟ هذا ما سنناقشه في الوحدة القادمة.

3 -2 توازن الدخل رياضياً:

أولاً: – طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي (أسلوب الإنفاق الكلي):

عزيزي الدارس، يتكون هيكل الاقتصاد الكلي المغلق من مجموعة المعادلات السلوكية التالية:

1 – معادلة تعريف توازن الدخل: $Y = AD$

أو: $Y = C + I + G$

2 – معادلة الإنفاق الاستهلاكي

$$C = a_o + a_1 Y_d$$

3 – معادلة تعريف الدخل المتاح (Y_d)

$$Y_d = Y - T$$

4 – معادلة الضريبة الثابتة:

$$T = T_o$$

5 – معادلة الاستثمار التلقائي :

$$I = I_o$$

6 – معادلة الإنفاق الحكومي الثابت:

$$G = G_o$$

- إن المعادلات السابقة تصف سلوك الاقتصاد الكلي المغلق المكون من ثلاثة قطاعات: القطاع العائلي، والقطاع الإنتاجي، والقطاع الحكومي، وتسمى تلك المعادلات بالنموذج الهيكلي للاقتصاد الكلي.

يتكون هذا النموذج من ثلاثة متغيرات هي الدخل (Y) والاستهلاك (C) والدخل المتاح (Y_d)، وثلاثة متغيرات خارجية هي الإنفاق الحكومي (G^0) ، والإنفاق الاستثماري (I_o) ، والضرائب الثابتة (T_o).

- إن المطلوب هو حل النموذج بهدف الوصول إلى تحديد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل (Y*).
- وبعد الوصول إلى تلك المعادلة نستطيع حساب الدخل التوازني، ثم إيجاد حجم الاستهلاك والادخار عند المستوى التوازني للدخل وذلك على النحو الآتي:

– بوضع المعادلة 3، 4 في معادلة الاستهلاك نحصل على معادلة الاستهلاك التالية:

$$C = (a_o - a_1 T_o) + a_1 Y \quad ....(7)$$

– وبوضع المعادلة (7) والمعادلتين 5 ,6 في الطرف الأيمن من معادلة تعريف توازن الدخل (1) نحصل على معادلة الطلب الكلي التي سبق أن تحصلنا عليها في الوحدة الثالثة، وهي:

$$AD = a_o - a_1 T_o + I_o + G_o + a_1 Y \quad ....(8)$$

– بوضع المعادلة (8) في معادلة تعريف التوازن (1) نحصل على الصياغة الآتية:

$$Y = a_o - a_1 T_o + I_o + G_o + a_1 Y \quad ....(9)$$

– وبإعادة ترتيب المعادلة (9) نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل الآتية:

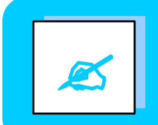
$$Y = \left(\frac{1}{1 - a_1}\right)\left[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right] \quad ....\mathbf{(10)}$$

– ويمكننا كتابة معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل بصورة تفصيلية في الصياغة الآتية:

$$Y = \frac{a_o}{1-a_1} - \frac{a_1}{1-a_1} T_o + \frac{I_o}{1-a_1} + \frac{G_o}{1-a_1} \quad ....(11)$$

- نلاحظ الآن أن مستوى الدخل التوازني يعتمد على عناصر الإنفاق الكلي الآتية:
  - الميل الحدي للاستهلاك (a_1)
  - الاستهلاك التلقائي.
  - مستوى الضرائب وأثرها في الاستهلاك $(a_1 T_o)$.
  - الإنفاق الاستثماري (I_0) .
  - الإنفاق الحكومي (G_0) .

أي: أن مستوى الدخل التوازني يعتمد ويتأثر بأي تغيرات أو تقلبات في عناصر ومكونات الطلب الكلي المذكورة.



مثال تطبيقي:

- لحساب المستوى التوازني للدخل من معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل (10) ، يتطلب تعويض المجاهيل السابقة في المعادلة بالأرقام الافتراضية لها وهي:

$$a_1 = .8,\ a_o = 100,\ I_0 = 100,\ G_0 = 100,\ T_0 = 0$$

وبافتراض معادلة الاستهلاك التي سبق أن افترضناها ، وهي:

$$C = 100 + .8\ Y_d$$

الآن :

$$Y = \frac{1}{1-.8}[100-0+100+100] = \frac{1}{.2}(300)$$

$$Y = 5\ (300) = 1500$$

نلاحظ أننا حصلنا على نفس المستوى التوازني للدخل الذي حصلنا عليه من خلال جدول (4.1).

الآن نعوض بقيمة الدخل التوازني للحصول على الدخل المتاح

$$Y_d = 1500 - 0 = 1500$$

حيث $T_0 = 0$

وبالتعويض عن قيمة الدخل التوازني في معادلة الاستهلاك نحصل على حجم الاستهلاك:

$$C = 100 + .8\ (1500) = 1300$$

حيث تمثل (1300) حجم الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني.

كذلك نستطيع أن نحصل على حجم الادخار عند مستوى الدخل التوازني وذلك بالتعويض في معادلة الادخار:

$$S = -100 + .2\,Y_d$$
$$= -100 + .2\,(1500) = 200$$

وللتأكد: فإن الدخل التوازني الآن

$$Y = C + I + G$$
$$1500 = 1300 + 100 + 100$$

كذلك فإن شرط التوازن: الحقن + التسرب

$$S + T = I + G$$
$$200 + 0 = 100 + 100$$

وهي نفس القيم التي وردت في جدول (4.1) .

ثانياً – طريقة الحقن = التسرب لإيجاد معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل:

عرفنا أن معادلة الحقن = التسرب في اقتصاد مغلق هي:

$$S + T_o = I_o + G_o \quad \ldots\ldots\ldots\ (1)$$

كذلك عرفنا أن معادلة الادخار هي:

$$S = -a_o + (1 - a_1)Y_d \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

وبوضع دالة الادخار في الطرف الأيسر من معادلة (1) وترتيب حدود المعادلة نحصل على معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل السابق، وذلك على النحو الآتي:

$$Y = \frac{1}{1 - a_1}\left[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right] \quad \ldots\ldots(2)$$

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

؟

اشتق معادلة الدخل التوازني لاقتصاد مغلق رياضياً وتحقق من شرطي التوازن.

إطـار (1): إيجـاد معادلـة تحديـد المسـتوى التـوازني للـدخل بطريقـة الحقـن= التسرب.

تم الحصول على المعادلة (2) وفقاً للإجراءات التالية:

$$S + T_o = I_o + Go \ldots\ldots\ldots(1)$$

أو : $-a_o + (1-a_1)Y_d + T_o = I_o + G_o$

أو : $-a_o + (1-a_1)(Y - T_o) + T_o = I_o + G_o$

أو : $-a_o + (1-a_1)Y - (1-a_1)T_o + T_o = I_o + G_o$

أو : $-a_o + (1-a_1)Y - T_o + a_1T_o + T_o = I_o + G_o$

أو : $(1-a_1)Y = a_o - a_1T_o + I_o + G_o$

$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o - a_1T_o + I_o + G_o]$ معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل



مثال آخر (تمرين عملي) :

افـترض أن مجموعـة المعـادلات الهيكليـة الـتي تصـف حالـة الاقتصـاد الكلـي لاقتصاد بلد ما هي على النحو الآتي:

- معادلة الاستهلاك: $C = 100 + \frac{1}{2}y^d$
- معادلة تعريف الدخل المتاح: $Y_d = Y - T_o$
- معادلة الضرائب الثابتة: $T_o = 100$
- معادلة الاستثمار التلقائي: $I = 100$
- معادلة الإنفاق الحكومي: $G_o = 200$
- والمطلـوب هـو إيجـاد الـدخل التـوازني باسـتخدام معادلـة تحديـد المسـتوى التوازني، وإيجـاد حجـم كـل مـن الاسـتهلاك والادخـار عنـد مسـتوى الـدخل التوازني والتأكـد من شرط توازن الدخل
- من الواضح أولاً أن طبيعة هذا الاقتصاد هو اقتصاد مغلق مكـون مـن ثلاثـة قطاعات: القطاع الاستهلاكي، والقطاع الاستثماري، والقطاع الحكـومي. كـذلك، فـإن الحكـومة تمـول جـزءاً مـن إنفاقهـا الحكـومي مـن خـلال الضرائب الثابتة $(T_o) = 100$ مليون ريال. أما الميل الحدي للاسـتهلاك فهـو يساوي ½ كما هو معطى في دالة الاستهلاك.

- إن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل هي التي تحصلنا عليها سابقاً، وهي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}\left[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right]$$

وبالتعويض عن المجاهيل في هذه المعادلة بالأرقام الواردة في المعادلة الرقمية للاقتصاد الكلي نستطيع إيجاد الدخل التوازني.

نلاحظ هنا أن:

$a_o = 100, a_1 = \frac{1}{2}$ من دالة الاستهلاك.

إذن:

$$Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(100) + 100 + 200\right)$$

$$Y = \frac{1}{1/2}(350)$$

$$Y = 2\ (350) = 700$$

ولإيجاد حجم الاستهلاك عند هذا المستوى من الدخل نوجد أولاً حجم الدخل المتاح الذي يساوي:

$$Y_d = Y - T_o = 700 - 100 = 600$$

إذن حجم الاستهلاك:

$$C = 100 + ½\ (600) = 400$$

حجم الادخار:

$$S = Y_d - C = 600 - 400 = 200$$

أو من خلال معادلة الادخار:

$$S = -\ 100 + ½\ Y_d$$
$$= -\ 100 + ½\ (600) = 200$$

أي أن الدخل التوازني هو الذي يحقق الشرط الآتي

الطلب = العرض الكلي (Y)

$$700 = 400 + 100 + 200$$
$$Y = C + I + G$$

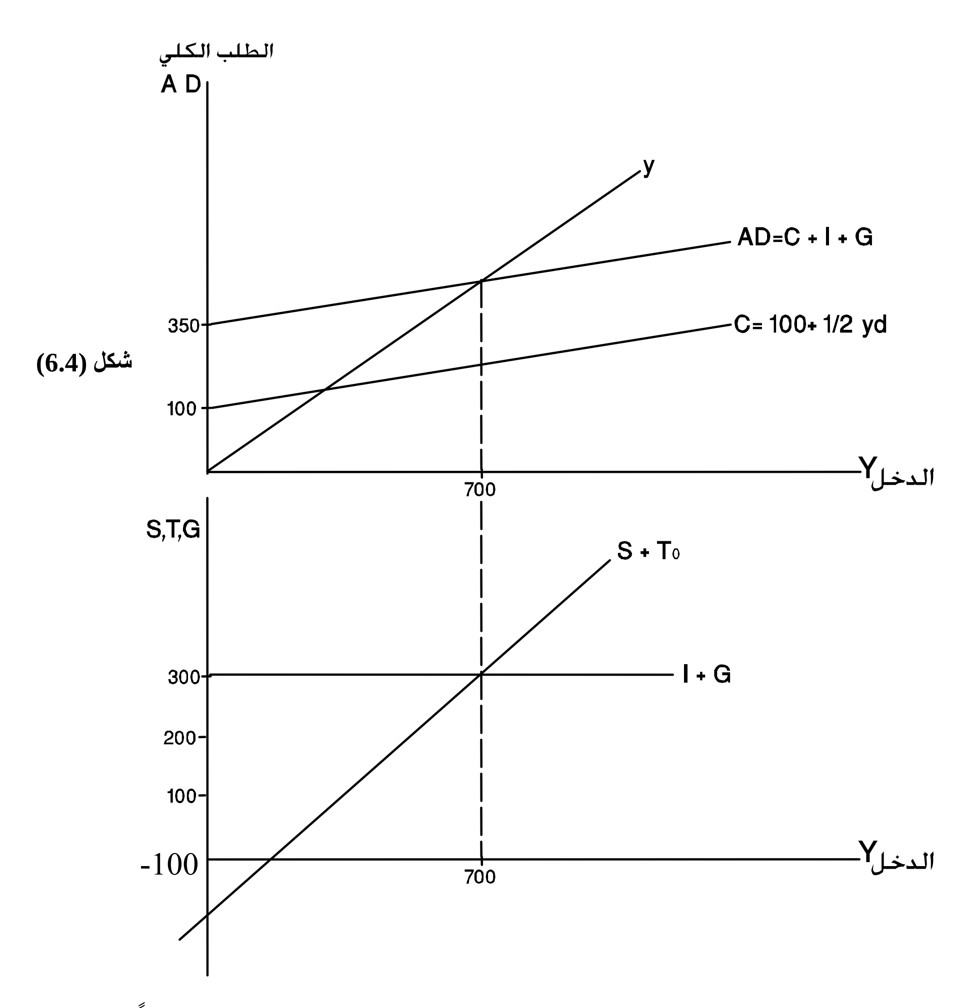
كذلك، فإن شرط الحقن = التسرب هو:

$$S = T_o = I_o + G_o$$

$$200 + 100 = 100 + 200$$

وهكذا نجد أن المستوى التوازني للدخل = 700 قد تم تأكيده من خلال شرط التوازن.

ولتوضيح توازن الدخل بيانياً بأسلوب الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يساوي العرض الكلي، وأسلوب الحقن = التسرب. انظر شكل (6.4).



شكل (6.4)

افترض الآن أن الاستثمار التلقائي ارتفع إلى 200 مليون ريال بدلاً عن 100 مليون ريال السابقة. أي: أن الاستثمار التلقائي زاد بمقدار 100 مليون ريال، فما أثر ذلك في المستوى التوازني للدخل؟

باستخدام معادلة تحديد المستوى التوازني، نستطيع حساب المستوى الجديد لتوازن الدخل بعد زيادة الاستثمار التلقائي بمقدار 100 مليون:

$$Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(100) + 200 + 200\right)$$

Y = 2 (450) = 900

إذن حجم التغير في الدخل = المستوى الجديد لتوازن الدخل – المستوى القديم لتوازن الدخل.

$$900 - 700 = 200$$

نلاحظ أن الدخل قد تضاعف بمقدار 200 مليون ريال عند مستواه السابق نتيجة زيادة الاستثمار التلقائي بمقدار 100 مليون ريال.

أي: أن الدخل التوازني تضاعف مرتين مقارنة بالزيادة الأصلية في الاستثمار، وهذا يشير مرة أخرى إلى وجود أثر ما يسمى بالمضاعف (Multiplier).

فما المضاعف؟ وما دوره في تحليل الاقتصاد الكلي؟، هذا ما سنقوم بدراسته في الفقرة التالية.

4- مضاعف الإنفاق الكلي (Aggregate Expenditure Multiplier):

تعريف:

مضاعف الإنفاق الكلي هو عبارة عن عدد مرات الزيادة أو النقصان في الدخل الناجمة عن الزيادة أو النقصان في أحد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار معين، وفي ظل افتراضات معينة لعناصر الإنفاق الكلي.

وبعبارة أخرى، فإن مضاعف الإنفاق الكلي هو عبارة عن عدد مرات التغير في الدخل الناجمة عن تغير بمقدار معين في أحد عناصر الإنفاق الكلي.

ينشأ عن هذا التعريف عدد من الخصائص المرتبطة بالمضاعف.

خصائص مضاعف الإنفاق الكلي:

(1) توضيح مفهوم المضاعف:

عزيزي الدارس، دعنا نوضح مفهوم المضاعف بالعودة مرة أخرى إلى جدول (4.1) واشتقاق جدول جديد مع الاحتفاظ بنفس الافتراضات السابقة.

جدول (3.4) : فكرة المضاعف.

7	6	5	4	3	2	1
AD_1	I_1	AD_o	G_o	I_o	C	الدخل (ريال)
1360	200	1260	100	100	1060	1200
1440	200	1340	100	100	1140	1300
1520	200	1420	100	100	1220	1400
1600	200	1500	100	100	1300	1500
1680	200	1580	100	100	1380	1600
1760	200	1660	100	100	1460	1700
1840	200	1740	100	100	1540	1800
1920	200	1820	100	100	1620	1900
2000	200	1900	100	100	1700	2000

- تذكر أن اشتقاق الجدول (4.3) تم بالاعتماد على الافتراضات السابقة وهي:

دالة الاستهلاك: $C = 100 + .8\ y_d$

الإنفاق الاستثماري التلقائي: $I_o = 100$

الإنفاق الحكومي: $G_o = 100$

ويلاحظ أن المستوى التوازني للدخل في ظل تلك المعطيات هو 1500 مليون ريال.

وعند هذا التوازن نجد أن شرط التوازن هو:

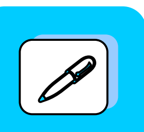
$S + T_o = I + G$

$200 + 0 = 100 + 100$

أو : $Y = C + I + G$

$1500 = 1300 + 100 + 100$

تدريب (4)



- ماذا يقصد أن مضاعف الانفاق الكلي =5

- الآن افترض أن الإنفاق الاستثماري ارتفع من 100 مليون ريال إلى 200 مليون ريال، (أي: أن الإنفاق الاستثماري ارتفع بمقدار 100 مليون ريال) (عمود 6).

نلاحظ أنه بزيادة الإنفاق الاستثماري أدى هذا إلى زيادة الطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل (قارن عمود 7 مع العمود 1) في الجدول.

في هذه الحالة نحصل على توازن جديد للدخل عند 2000 ريال وبالتالي فإن شرط التوازن يكون:

$$S + T_o = I_o + G_o$$

$$300 + 0 = 100 + 200$$

أو : $2000 = 1700 + 100 + 200$

- نلاحظ أن الدخل التوازني قد ارتفع من 1500 مليون إلى 2000 مليون ريال، –أي: أنه ارتفع بمقدار 500 مليون، وهي تساوي خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الاستثماري (100 مليون ريال).
- افترض الآن أن الدخل التوازني القديم هو 2000 مليون وأن الإنفاق الاستثماري قد انخفض من 200 مليون ريال إلى 100 مليون ريال. أي أن الإنفاق الاستثماري انخفض بمقدار 100 مليون ريال. إن هذا الانخفاض سيؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني إلى 1500 مليون ريال.

أي أن الانخفاض في الدخل (500) تساوي خمسة أضعاف الانخفاض في الإنفاق الحكومي.

- الخلاصة: إن الدخل التوازني يزيد أو ينخفض بمقدار خمسة أضعاف الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق الاستثماري (في مثالنا هذا)، وهذه هي فكرة أو مفهوم المضاعف. ونفس النتيجة تحدث لو حدثت زيادة أو انخفاض في الإنفاق الحكومي أو الاستهلاك التلقائي.

(2) جولات (دورات) المضاعف:

إذا كان مضمون فكرة المضاعف هو أن الدخل يزيد بأضعاف الزيادة الأصلية في أي مكون من مكونات الإنفاق الكلي، فإن السؤال هو: لماذا تكون الزيادة في الدخل مضاعفة؟ لماذا مثلاً لم يرتفع الدخل بمقدار مساوٍ تماماً لزيادة الإنفاق

الاستثماري وبمقدار (100) مليون ريال؟ وقد لاحظنا في مثالنا السابق أن الدخل قد ارتفع خمس مرات الزيادة في الإنفاق الاستثماري (500 مليون ريال).

الإجابة عن هذا التساؤل يكمن فيما يسمى بجولات أو دورات المضاعف. ولكن ما المقصود بجولات المضاعف؟

يقصد بجولات المضاعف: التوليد المتراكم للدخل الناجم عن الزيادة الأصلية (الأولية) في الاستثمار.

ولكن حجم التوليد المتتالي والمتراكم للدخل يعتمد على نسبة الميل الحدي للاستهلاك التي تحدد تفضيلات المجتمع الاستهلاكية، وبالتالي تعتمد على نسبة الميل الحدي للادخار.

ولتوضيح هذه الفكرة، دعنا نعود إلى مثالنا الذي افترضنا فيه زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 100 مليون ريال.

في ظل افتراض نسبة الميل الحدي للاستهلاك = 0.8 ،تكون نسبة الميل الحدي للادخار = 0.2 .

- تبدأ الجولة الأولى (الدورة) للمضاعف عندما يزيد الاستثمار بمقدار 100 مليون ريال. وتمثل هذه دخولاً جديدة لعناصر الإنتاج التي سيتم تشغيلها نتيجة هذه الزيادة التي تؤدي إلى فتح مشاريع جديدة ومصانع جديدة وهكذا.
- ولكن من هذه الزيادة الأولية في الدخول، والتي مقدارها 100 مليون ريال ينفق الأفراد منها 80٪ (الميل الحدي للاستهلاك = 0.8)، بينما يدخرون 20٪ منها. أي يدخرون 20 مليون ريال.
- هذه هي الجولة الأولى، أما الجولة الثانية، فتبدأ من أن إنفاق 80 مليون ريال تمثل دخولاً جديدةً لأشخاص آخرين. وعليه فإن هؤلاء الأشخاص سينفقون منها 80٪ أو (64) مليون ريال ويدخرون منها 20٪ (16 مليون ريال)، وتلكم الدورة الثانية.
- وهكذا تستمر جولات المضاعف إلى أن تبلغ الزيادة في الدخول نحو 500 مليون ريال (حجم التغير في الدخل). وعندئذ تتوقف الزيادة أو التوليد المتراكم للدخل، لأنه عند هذا المستوى تكون الزيادة المتراكمة في الادخار قد بلغت 100 مليون ريال، (حيث الميل الحدي للادخار = 0.2)

بينما يكون حجم الزيادة المتراكمة (التغير) في الإنفاق الاستهلاكي قد بلغت 400 مليون ريال (الميل الحدي للاستهلاك = 0.8). وعند هذا المستوى يكون الدخل قد وصل إلى نقطة التوازن عند مستواه الجديد، لأن الزيادة في الادخار التي تشكل تسرباً من الدخل تساوي الزيادة الأصلية في الاستثمار = 100 مليون ريال.

- ولمزيد من التوضيح انظر جدول (4.4) الذي يبين جولات المضاعف والزيادات المتراكمة في الدخل والاستهلاك والادخار.

جدول (4 .4) : جولات المضاعف عند زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون ريال.

جولات المضاعف	ΔY حجم التغير في الدخل	ΔC حجم التغير في الاستهلاك	ΔS حجم التغير في الادخار
الجولة الأولى	100	80	20
الجولة الثانية	80	64	16
الجولة الثالثة	64	51.2	12.8
الجولة الرابعة	51.2	40.96	10.24
الجولة الخامسة	40.96	32.77	8.19
الجولة السادسة	32.77	26.22	6.55
الجولة السابعة	26.22	20.98	5.24
الجولة الثامنة	20.98	16.78	4.20
الجولة التاسعة	16.78	13.42	3.36
الجولة العاشرة	13.42	10.74	2.68
....	...	000	000
....	...	000	000
بقية الجولات	53.67	42.93	21.81
	500	400	100

(3) العلاقة بين الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل ولغز الادخار:

عرفنا للتَّو أن الميل الحدي للادخار يعتبر المؤثر الأساسي على حجم التغير في الدخل الناجم عن تغير بمقدار معين في الإنفاق الاستثماري.

وفي مثالنا السابق، لاحظنا أن الدخل قد ارتفع بمقدار خمس مرات الزيادة الأصلية في الاستثمار، عندما يكون الميل الحدي للادخار = 0.2.

لاحظ الآن أن قيمة المضاعف = $\left(\frac{1}{1-a_1}\right)$ حيث a_1 = الميل الحدي للاستهلاك.

وبمعنى آخر، إن قيمة المضاعف = 1 ÷ الميل الحدي للادخار، حيث الميل الحدي

للادخار = $1-a_1$. $\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

أي أن قيمة المضاعف تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

وفقاً لهذا التحليل، فإنه كلما كان الميل الحدي للادخار كبيراً كانت قيمة المضاعف أصغر، فأصغر، وبالتالي كان حجم التغير في الدخل أقل وأقل.

لتوضيح ذلك، دعنا نفترض أن الميل الحدي للادخار = ½ هذا يعني أن قيمة المضاعف = 2. أي أن الدخل يتضاعف بمقدار ضعفين فقط مقارنة بالزيادة في الاستثمار.

افترض الآن أن قيمة الميل الحدي للادخار أكبر = 0.8 ، أي أن قيمة المضاعف = 1.25. أي أن الدخل لن يتضاعف إلا بمقدار مرة واحدة وربع مرة واحدة (1.25) من الزيادة الأصلية في الاستثمار.

وبالمقابل فإنه كلما كانت قيمة الميل الحدي للادخار أصغر، كان تضاعف الدخل كبيراً عند زيادة أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي.

باختصار، توجد علاقة عكسية بين نسبة الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل الناجم عن تغير بمقدار معين في أي من عناصر الإنفاق الكلي.

ولكن هذه العلاقة تقودنا إلى ظاهرة اقتصادية تسمى بظاهرة لغز الادخار، فما هو مضمون هذه الظاهرة.

لغز الادخار (Saving Paradox) :

عزيزي الدارس، تنشأ ظاهرة لغز الادخار عندما يرغب أي مجتمع في حجم أكبر من الادخار، ولكنه في الأخير ينتهي إلى ادخار نفس المستوى السابق من الادخار. وتنعكس رغبة أي مجتمع في زيادة الادخار من خلال الآتي:

- إما من خلال زيادة نسبة الادخار من الدخل أي زيادة الميل الحدي للادخار. وقد عرفنا أن ارتفاع الميل الحدي للادخار يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي انخفاض الاستهلاك فانخفاض الطلب وانخفاض قيمة المضاعف التي بدورها تؤدي إلى تباطؤ الزيادة المتراكمة في الدخل أو انخفاض الدخل التوازني.
- انخفاض الاستهلاك التلقائي (a_o) رغبة من المجتمع في زيادة الادخار.
- وفي كلتا الحالتين، فإن زيادة حجم الادخار المرغوب من المجتمع يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك فانخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض الدخل التوازني. وبالرغم من انخفاض الدخل التوازني أو تباطؤ الزيادة المتراكمة في الدخل، فإن المجتمع ينتهي إلى ادخار نفس المستوى السابق من الادخار، أي أن الادخار لم ينخفض مع انخفاض الدخل. وتلكم هي الظاهرة المعروفة (بلغز الادخار)، ولتوضيح هذه الظاهرة سوف نقدم لاحقاً مثالاً تطبيقياً على هذه الحالة.



تدريب (5)

- ما المقصود بلغز الادخار؟

(4) استنتاج الصيغة الرياضية للمضاعف:

عرفنا سابقاً أن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل في صورتها التفضيلية هي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}(a_o) - \frac{a_1}{1-a_1}(T_o) + \frac{1}{1-a_1}(I_o) + \frac{1}{1-a_1}(G_o) \quad ..... (1)$$

كذلك عرفنا أن أي تغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي I_0 أو G_0 ، أو a_o أو تغير في الضرائب الثابتة T_0 فإنه يؤدي إلى تغير الدخل (Y) بمقدار مضاعف.

وهذه هي فكرة المضاعف، التي أشرنا إليها سابقاً.

أي أن المضاعف هو: $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي}}$

الآن بإدخال إشارة التغير (Δ) على طرفي المعادلة السابقة نجد مايلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}(\Delta a_o) - \frac{a_1}{1-a_1}(\Delta T_o) + \frac{1}{1-a_1}(\Delta I_o) + \frac{1}{1-a_1}(\Delta G_o) \quad ....(2)$$

ومن هذه المعادلة المكتوبة في صورة تغيرات نستطيع إيجاد عدد من مضاعفات الإنفاق الكلي الآتية:

أولاً : مضاعف السياسات المالية:

(أ) مضاعف الإنفاق الحكومي:

لإيجاد المضاعف الحكومي، نفترض ثبات التغيرات الأخرى في المعادلة (2) ما عدا التغير في الإنفاق الحكومي.

أي نفترض أن $\Delta a_o = 0$

$\Delta T_o = 0$

$\Delta I_o = 0$

بينما $\Delta G_o \neq 0$

أي أن: $\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$

وبالتالي فإن مضاعف الإنفاق الحكومي = $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الإنفاق الحكومي}}$

أو المضاعف = $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-a_1}$

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta G}$ = $\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

أو : مقلوب الميل الحدي للادخار = $\frac{\Delta Y}{\Delta G}$

فإذا كانت $a_1 = 0.8$ ⟵ الميل الحدي للادخار = 0.2

وهذا يعني أن $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{.2} = 5$

أي أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي = 5

أي: أنه مقابل كل ريال واحد زيادة في الإنفاق الحكومي، يزيد الدخل أو يتضاعف خمس مرات الزيادة التي في الإنفاق الحكومي. (أي يزيد بمقدار خمسة ريال لكل ريال زيادة في الإنفاق الحكومي).

تأكد الآن أنه كلما كانت قيمة الميل الحدي للادخار أكبر (قيمة الميل الحدي للاستهلاك أصغر) كانت قيمة المضاعف أقل، وعليه فإن تضاعف الدخل يكون بمقدار أقل (علاقة عكسية، أليس كذلك؟).

(ب) مضاعف الضريبة الثابتة:

عزيزي الدارس، بنفس التحليل والمنطق السابق، فإن مضاعف الضريبة الثابتة يمكن الوصول إليه على النحو الآتي:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1} \Delta T_o$$

بعد افتراض ثبات التغيرات الأخرى في المعادلة السابقة

أو مضاعف الضريبة الثابتة = $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الضريبة الثابتة}}$

أو : $$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-a_1}{1-a_1}$$

أو : $$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{1}{1-a_1}(-a_1)$$

أي أن مضاعف الضريبة الثابتة يساوي سالب الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في قيمة المضاعف $\left(\frac{1}{1-a_1}\right)$

ومن مثالنا السابق، فإن مضاعف الضريبة الثابتة هو:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-0.8}{1-.8} = \frac{-.8}{.2} = -4$$

أي: أنه مع كل زيادة في الضريبة الثابتة بمقدار ريال واحد، يؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل بمقدار أربعة أمثال الزيادة في الضريبة الثابتة.

هذه النتيجة واضحة، لأن زيادة الضرائب الثابتة تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح (Y_d) وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك من خلال دالة الاستهلاك وبمقدار $(a_1 T_o)$.

إن انخفاض الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض متراكم في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، لأن الاستهلاك كما عرفنا هو مكون رئيس في الإنفاق الكلي.

كذلك، فإن انخفاض الإنفاق الكلي يؤدي إلى انخفاض متراكم في الدخل وهكذا.

من ناحية أخرى، لاحظ أن قيمة مضاعف الضريبة الثابتة أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الإنفاق الاستثماري.

(ج) مضاعف الميزانية المتوازنة:

كذلك نستطيع إيجاد مضاعف الميزانية المتوازنة من المعادلة (2) السابقة. ولكن ما المقصود أولاً بالميزانية المتوازنة؟

عرفنا سابقاً أن الحكومة تقوم بتمويل الإنفاق الحكومي من خلال الإيرادات العامة للدولة ولذا، فإن الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة للدولة تشكل ما يسمى بالميزانية العامة للدولة.

وفي الغالب، فإن الضرائب بأنواعها المختلفة (الثابتة والنسبية وغيرها) تشكل أهم مصدر للإيرادات العامة.

وفي هذه الحالة فإن الميزانية العامة تأخذ إحدى صور ثلاث هي:

الميزانية المتوازنة عندما يكون الإنفاق الحكومي مساوياً تماماً للضرائب، أو عندما: $G = T$

- عجز الميزانية عندما يكون $G > T$
- الميزانية بفائض (فائض الميزانية) عندما يكون $T > G$

لذلك فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يرتبط بالصورة الأولى لها.





- ماذا يقصد لمضاعف الميزانية المتوازنة؟

ولذلك، فعندما يتغير الإنفاق الحكومي بمقدار معين، ويتم تمويل هذا التغير بمقدار مساوٍ تماماً من الضرائب الثابتة في مثالنا هذا، فإننا نعبر عن هذا التغير بالآتي:

$$\Delta G_o = \Delta T_o$$

أي أن الحكومة تمول الزيادة الإضافية في الإنفاق الحكومي (ΔG_o) من خلال فرض ضرائب ثابتة جديدة (ΔT_o) وبمقدار يساوي هذه الزيادة في الإنفاق.

مما سبق نستطيع صياغة معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل على النحو الآتي:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T_o + \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$$

هذه الصياغة تعني أن التغير في الدخل يساوي حصيلة التغير في الدخل الناجم عن التغير في الإنفاق الحكومي $\left(\frac{1}{1-a_1}\Delta G\right)$ والتغير في الدخل (بالسالب) الناجم عن التغير في الضرائب الثابتة. $\left(\frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T_o\right)$.

ولكن في حالة الميزانية المتوازنة، فإن:

$$\Delta T_o = \Delta G_o$$

وبإدخال هذا الشرط في الصياغة السابقة نجد أن:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta G_o + \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o$$

أو : $\Delta Y = \left(\frac{1-a_1}{1-a_1}\right)\Delta G_o$

ولذا، فإن مضاعف الميزانية المتوازنة = $\dfrac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الإنفاق الحكومي}}$

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1-a_1}{1-a_1} = 1$

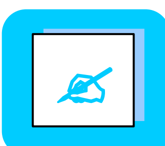
أي: أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي واحداً صحيحاً.

ولكن ماذا يعني هذا؟ أن مضاعف الميزانية المتوازنة يظل يساوي واحد صحيح مهما كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك.

وعليـه، فإنـه في ظـل الميزانيـة المتوازنـة حيـث $\Delta G_o = \Delta T_o$ تكـون الزيـادة في الدخل تساوي تماماً الزيادة في الإنفاق الحكومي وتساوي تماماً الزيادة في الضرائب الثابتة.

أي أن: $\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$

لأن قيمة المضاعف تساوي واحداً صحيحاً وبالتالي، فإنه لا يوجد زيادة مضاعفة في الدخل في حالة الميزانية المتوازنة.



مثال:

دعنا نفترض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي بمقدار 100 مليون ريـال $(\Delta G_o = 100)$ ، وقـررت تمويـل هـذا الإنفـاق الزائـد بفـرض ضـرائب جديـدة تساوي 100 مليون ريال $(\Delta T_o = 100)$.

احسبْ التغير في الدخل في هذه الحالة؟ علماً أن $a_1 = .8$

عرفنا أن التغير في الدخل في حالة الميزانية المتوازنة هو:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o - \frac{a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

$$\Delta Y = 5(100) - 4(100) = 100$$

أي أن التغير في الدخل = التغير في الإنفاق الحكومي = التغير في الضرائب.

أو : $\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$

ثانياً : مضاعف الإنفاق الاستثماري:

بما أن :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta I_o$$

بافتراض ثبات التغيرات الأخرى في تحديد المستوى التوازني للدخل السابق.

أو : $\Delta a_o = \Delta T_o = \Delta G_o = 0$

إذن مضاعف الإنفاق الاستثماري = التغير في الدخل ÷ التغير في الاستثمار التلقائي

أو : $$\frac{\Delta Y}{\Delta I_o} = \frac{1}{1-a_1}$$

لاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري = $\frac{1}{1-a_1}$ هي نفسها قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي.

أي أن زيادة ريال واحد في الاستثمار التلقائي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل مقدارها $\frac{1}{1-a_1}$

فإذا كانت $a_1 = .75$ مثلاً فإن

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_o} = 4$$

أي أن الدخل سيتضاعف أربع مرات الزيادة في الاستثمار التلقائي.

ثالثاً – مضاعف الاستهلاك التلقائي (a_o) :

مضاعف الاستهلاك التلقائي = $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستهلاك التلقائي}}$

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta a_o} = \frac{1}{1-a_1}$

(5) العوامل المؤثرة في مضاعف الإنفاق الكلي:

تذكر أن مضاعف الإنفاق الكلي هو: $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي}}$

ومن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل المكتوبة في صورة تغيرات وجدنا أنها :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta\left(a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right)$$

أو : $\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta A_o$

أو : $\frac{\Delta Y}{\Delta A_o} = \frac{1}{1-a_1}$

حيث :

$$A_o = I_o + G_o + a_o + T_o$$

ومن الصياغة الأخيرة نجد أن قيمة المضاعف، و حجم أثر المضاعف على تغير الدخل يعتمد على عنصرين رئيسيين هما :

(أ) قيمة الميل الحدي للاستهلاك $a_1 = (MPC)$ ، فكلما كانت قيمة الميل للاستهلاك كبيرة، كانت قيمة المضاعف كبيرة وبالتالي كلما كان التغير في الدخل أكبر.

لاحظ أن قيمة MPC تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب MPC من الواحد الصحيح كانت قيمة المضاعف كبيرة.

دعنا نفترض أن MPC يأخذ ثلاث قيم هي .5 ,.8 ,1 ، أحسب قيمة مضاعف الإنفاق الكلي؟

$$\frac{1}{1-1} = \infty \quad ، \quad \frac{1}{1-.8} = 5 \quad ، \quad \frac{1}{1-\frac{1}{2}} = 2$$

(ب) حجم التغير في أي عنصر من عناصر الإنفاق الكلي I_0 ، G_0 ، a_0, T_0 .
وكلما كان هذا التغير كبيراً كان أثره في الدخل التوازني أكبر وهكذا.

أسئلة التقويم الذاتي (3) :

?

اذكر العوامل المؤثرة على مضاعف الإنفاق الكلي، وبين استخداماته المختلفة.

(6) تطبيقات استخدام المضاعف:

إن فكرة مضاعف الإنفاق الكلي له أهمية كبيرة في تحليل سياسات الاقتصاد الكلي. ومن أبرز تطبيقات المضاعف ما يلي:

- يعتبر المضاعف وسيلة مهمة في تحليل أثر السياسات المالية والنقدية على الدخل التوازني، حيث يمكننا من تحديد حجم التغير في عناصر السياسات المالية اللازمة لإحداث تغيير مرغوب في الدخل التوازني.
- وفي مكان مناسب نقدم بعض التطبيقات التوضيحية لهذه الفقرة وخاصة عند مناقشة ودراسة الفجوة التضخمية والفجوة الركودية.
- المضاعف مهم في حساب التغيرات المختلفة للدخل التوازني بصورة عامة.

7- المضاعف وتوازن الدخل:

(حالات تطبيقية)

- من أجل توضيح أثر المضاعف في توازن الدخل في اقتصاد مغلق سوف نقدم حالتين تطبيقيتين:

- الحالة الأولى تتعلق بتوضيح توازن الدخل في ظل نموذج اقتصادي كلي يؤدي فيه القطاع الحكومي دوراً مؤثراً في الدخل من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب الثابتة، وتلكم السياسات المعروفة بالسياسات المالية.
- الحالة الثانية تتعلق بتقديم نموذج كلي لتوضيح ظاهرة لغز الادخار (Saving Paradox) .

أ – التطبيق الأول:

دعنا نفترض أن أمامنا مجموعة المعادلات السلوكية التي تصف نموذج الاقتصاد الكلي الآتية:

$$C = 150 + .75\, y_d$$
$$Y_d = Y - T_o$$
$$G_o = 100$$
$$I_o = 100$$

والمطلوب ما يلي:

إيجاد الدخل التوازني والاستهلاك والادخار في الحالات الآتية:

a – غياب الدور الحكومي (القطاع الحكومي) $\Leftarrow$ $T_o = 0, G_o = 0$

b – إضافة الدور الحكومي من خلال الإنفاق الكلي بمقدار 100 مليون ريال $(G_o = 100)$ وتمويله بالكامل من خلال فرض ضرائب ثابتة = 100 مليون $(T_o = 100)$.

c – إيجاد الدخل التوازني في ظل تمويل جزئي للإنفاق الحكومي مقداره 50 مليون ريال $(T_o = 50)$.

d – غياب الضرائب الثابتة $(T_o = 0)$ وتمويل الإنفاق الحكومي من مصادر غير ضريبية.

الحل :

a) حالة غياب القطاع الحكومي:

$T_o = o , G_o = 0$

- تذكر أن معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل التي تحصلنا عليها حسابياً هي:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o - a_1T_o + I_o + G_o]$$

ولكن في حالة غياب القطاع الحكومي، فإن المعادلة تصبح:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}[a_o + I_o]$$

حيث : $T_o = G_o = 0$

إذن الدخل التوازني هو:

$$Y = \frac{1}{1-.75}[150 + 100]$$

أو : $Y = 4 [250] = 1000$ مليون ريال

- الاستهلاك عند الدخل التوازني هو:

$C = 150 + .75 (1000) = 900$ مليون ريال

- وكذلك الادخار هو:

$$S = Y - C = 1000 - 900 = 100$$

b – حالة $G_o = T_o = 100$ (حالة إضافة القطاع الحكومي).

- يلاحظ أن هذه الحالة تمثل حالة سياسة الميزانية المتوازنة حيث يتم تمويل الإنفاق الحكومي بمقدار من الضرائب الثابتة مساوٍ تماماً لحجم الإنفاق الحكومي.

- الدخل التوازني هو:

$$Y \frac{1}{1-.75}[150 - .75(100) + 100 + 100]$$

$= \frac{1}{.25}[275] = (275) = 1100$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$C = 150 + .75 (1100 - 100) = 900$ مليون ريال

- الادخار هو:

$$S = Y - C = (1100 - 100) - 900 = 100$$

- شرط التوازن:

الحقن = التسرب

$$S + T = I + G$$

أو : $100 + 100 = 100 + 100$

$$200 = 200$$

- أو شرط التوازن:

$$1100 = 900 + 100 + 100$$

- مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1-a_1}{1-a_1} = \frac{.25}{.25} = 1$$

- نستطيع الحصول على حجم التغير في الدخل التوازني من خلال الآتي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G - \frac{a_1}{1-a} \bullet \Delta T_o$$

$$= 4\ (100) - 3\ (\ 100) = 100$$

وهذا يعني أن :

$$\Delta G = \Delta G_o = \Delta T_o = 100$$

وهذه حالة مضاعف الميزانية المتوازنة.

حيث: مضاعف الضريبة الثابتة:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-a_1}{1-a_1} = \frac{-.75}{.25} - 3$$

c – حالة التمويل الجزئي للإنفاق الحكومي:

$$T_o = 50,\ G_o = 100$$

- الدخل التوازني:

$$Y = 4\ [150 - .75\ (50) + 100 + 100]$$

$= 4\ [312.5] = 1250$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$$C = 150 + .75\ (1250 - 50) = 1050$$

- الادخار هو:

$$S = Y - C = (1250 - 50) - 1050 = 150$$

حيث: مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1}{.25} = 4$$

d – حالة غياب الضرائب الثابتة ⟵ $T_o = 0$

يلاحظ في هذه الحالة أن الحكومة لم تعتمد على فرض ضرائب ثابتة لتمويل إنفاقها الحكومي كلياً أو جزئياً، حيث أُلغيت الضرائب الثابتة واعتمدت على مصادر أخرى للتمويل ليس هناك ضرورة أن تظهر في هذا النموذج.

- الدخل التوازني هو:

$$Y = 4\,[150 - .75\,(0) + 100 + 100]$$
$$= 4\,(350)\ \ 1400$$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$$C = 150 + .75\,(1400 - 0) = 1200$$ مليون ريال

حيث $Y_d = Y$ لأن $T_o = 0$

- الادخار هو :

$$S = Y - C = 1400 - 1200 = 200$$

النتائج:

1- نلاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة d/c = 4 .

2- نلاحظ أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة (b) = 1 وهي حالة مضاعف الميزانية المتوازنة.

3- يلاحظ أن الدخل التوازني في حالة الميزانية المتوازنة لم يتضاعف إلا مرة واحدة مقارنة بمستوى الدخل التوازني في الحالة (a)، وهي (حالة غياب الدور الحكومي)، . ويعود السبب إلى أن مضاعف الميزانية المتوازنة = 1 وبالتالي فإن:

$$\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$$
$$100 = 100 = 100$$

حيث الدخل التوازني في الحالة (a) = 1000 (حالة غياب الدور الحكومي) والدخل التوازني في حالة الميزانية المتوازنة (b) = 1100

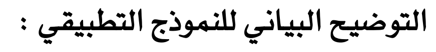
⇐ التغير في الدخل $\Delta Y = 1100 - 1000 = 100$

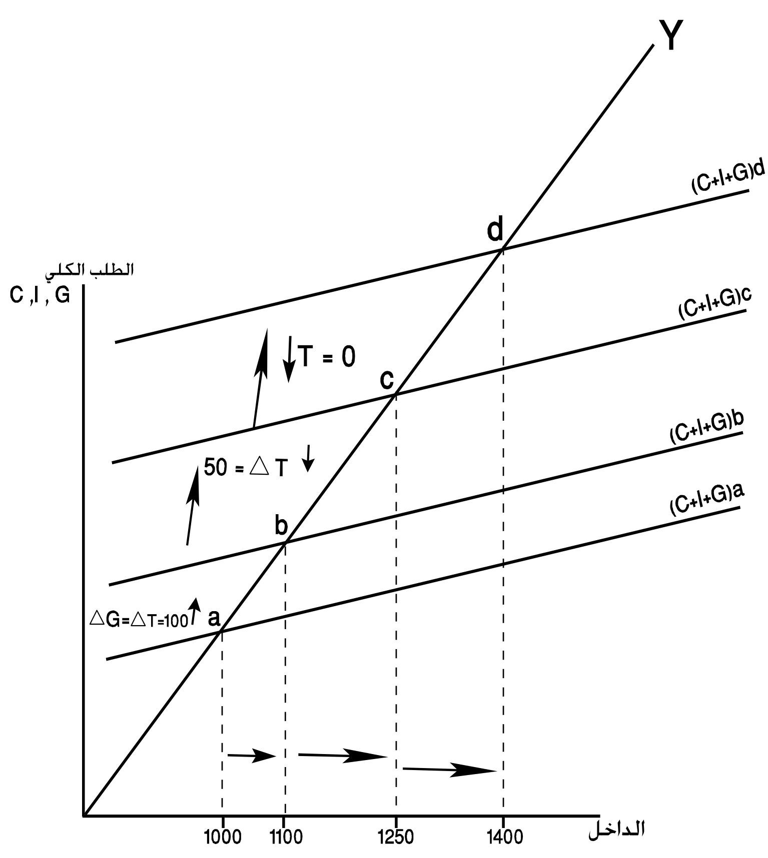
4- يلاحظ أن الدخل التوازني قد ارتفع من 1000 مليون ريال في حالة غياب القطاع الحكومي إلى 1100 مليون ريال في حالة سياسة الميزانية المتوازنة (حالة b) . ثم ارتفع الدخل التوازني إلى 1250 مليون ريال في حالة انخفاض الضريبة الثابتة إلى (50) مليون ريال (حالة c) ثم ارتفع الدخل إلى 1400 في حالة انخفاض الضريبة إلى الصفر. ويعود السبب في ارتفاع الدخل التوازني في الحالات الثلاث إلى الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب الثابتة حتى وصلت إلى الصفر في هذا المثال. ذلك أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح وبالتالي ارتفاع الاستهلاك فارتفاع الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني.

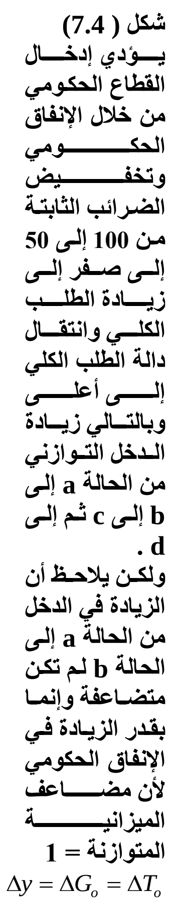
إن جدول (5.4) يلخص الحالات السابقة ونتائجها.

جدول (5.4) المضاعف وتوازن الدخل والدور الحكومي (تلخيص النتائج):

الحالات	Y	C	S	G_o	T_o	I_o	AD C+I+G
a: توازن الدخل في غياب الدور الحكومي $T_o = G_o = 0$	1000	900	100	Zero	Zero	100	1000
b : الدور الحكومي في إطار الميزانية المتوازنة: $T_o = G_p = 100$	1100	900	100	100	100	100	1100
c : الدور الحكومي في ظل $T_o = 50$	1250	1050	150	100	50	100	1250
d : الدور الحكومي في ظل غياب الضرائب الثابتة $T_o = 0$	1400	1200	200	100	Zero	100	1400


التوضيح البياني للنموذج التطبيقي :




شكل (7.4)
يؤدي إدخال القطاع الحكومي من خلال الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب الثابتة من 100 إلى 50 إلى صفر إلى زيادة الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى وبالتالي زيادة الدخل التوازني من الحالة a إلى b إلى c ثم إلى d .
ولكن يلاحظ أن الزيادة في الدخل من الحالة a إلى الحالة b لم تكن متضاعفة وإنما بقدر الزيادة في الإنفاق الحكومي لأن مضاعف الميزانية المتوازنة = 1

$\Delta y = \Delta G_o = \Delta T_o$

$= 100$

(ب) التطبيق الثاني:

المضاعف ولغز الادخار وتوازن الدخل :

دعنا نفترض أن النموذج الاقتصادي الكلي لمجتمع ما هو:

$$C = 100 + .9\, y_d$$
$$T_o = 0$$
$$G_o = 150$$
$$I_o = 200$$

والمطلوب ما يلي:

1- حساب الدخل التوازني وفقاً لهذا النموذج.

2- حساب حجم الادخار.

3- إيجاد قيمة المضاعف (مضاعف الإنفاق الكلي).

4- إيجاد كل من الدخل التوازني والادخار عند مستوى الدخل التوازني في الحالتين التاليتين لدالة الاستهلاك:

أ - $C = 50 + .9\ y_d$

ب - $C = 100 + .5\ y_d$

5- تفسير النتائج التي تحصل عليها في الحالتين أ/ب وعلاقة ذلك بلغز الادخار، وتوضيح ذلك بيانياً.

الحل:

معادلة تحديد المستوى التوازني للدخل التي تحصلنا عليها سابقاً:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}\left[a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right]$$

أو :
$$Y = \frac{1}{1-.9}\left(100 - .9(0) + 200 + 150\right)$$

$Y = 10\ (450) = 4500$ مليون ريال

- الاستهلاك هو:

$C = 100 + .9\ (4500) = 4150$ مليون ريال

- حجم الادخار عند المستوى التوازني للدخل هو:

$S = Y - C = 4500 - 4150 = 350$

- مضاعف الإنفاق الكلي = $\frac{1}{1-a_1} = \frac{1}{.1} = 10$

- الدخل التوازني في الحالتين أ ، ب لدالة الاستهلاك :

- نلاحظ أن دالة الاستهلاك في الحالة (أ) تختلف عن دالة الاستهلاك الأصلية فيما يتعلق بالاستهلاك التلقائي (a_o).

حيث يعكس هذا الاختلاف رغبة هذا المجتمع في تخفيض الاستهلاك التلقائي بمقدار 50 مليون من أجل زيادة حجم الادخار، أي: أن المجتمع قرر تخفيض الاستهلاك التلقائي من أجل زيادة حجم الادخار.

- كذلك يلاحظ أن المجتمع يرغب في زيادة حجم الادخار في الحالة (ب) من خلال تخفيض الميل الحدي للاستهلاك (a_1). حيث أصبح في الحالة ب = (.5) وهو أقل من (.9) في الحالة الأصلية.

إن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك يعني زيادة الميل الحدي للادخار من (.1) في الحالة الأصلية إلى (.5) في الحالة ب.

- لذلك، عندما نحسب الدخل التوازني في هاتين الحالتين، ينبغي أن لا ننسى ماذا تعني النتائج التي نحصل عليها بالنسبة لظاهرة لغز الادخار.
- إذن الدخل التوازني في الحالة (أ) هو:

$$Y = \frac{1}{1-.9}\left(50 - .9(0) + 200 + 150\right)$$
$$= \frac{1}{.1}(400)$$
$$= 10\ (400) = 4000$$

- الاستهلاك هو:

$$C = 50 + .9\ (4000) = 3650$$

- ويكون حجم الادخار في الحالة (أ) هو:

$$S = Y - C = 4000 - 3650 = 350$$

الدخل التوازني في الحالة (ب) هو:

$$Y = \frac{1}{1-a_1}\left(a_o - a_1 T_o + I_o + G_o\right)$$

أو : $Y = \frac{1}{1-\frac{1}{2}}\left(100 - \frac{1}{2}(0) + 200 + 150\right)$

$Y = \frac{1}{\frac{1}{2}}(450) = 2(450) = 900$ مليون

- الاستهلاك هو:

$$C = 100 + \tfrac{1}{2}\ (900) = 550$$

- ويكون حجم الادخار في الحالة (ب) هو:

$$S = Y - C = 900 - 550 = 350$$

- قيمة المضاعف = $\frac{1}{1-a_1} = \frac{1}{1-\frac{1}{2}} = \frac{1}{\frac{1}{2}}$

= 5

ومن أجل تفسير النتائج التي تحصلنا عليها، دعنا نلخص تلك النتائج أولاً في جدول (6.4) .

جدول (6.4) : المضاعف وتوازن الدخل ولغز الادخار (تلخيص).

الحالات	الدخل التوازني Y	الاستهلاك C	حجم الادخار S	قيمة المضاعف
الحالة الأصلية (الأولى)	**4500**	**4150**	**350**	**10**
الحالة (أ)	**4000**	**3650**	**350**	**10**
الحالة (ب)	**900**	**550**	**350**	**2**

النتائج:

1 - الدخل التوازني انخفض من (4500) في الحالة الأصلية إلى (4000) في الحالة (أ) بسبب رغبة المجتمع في تخفيض الاستهلاك التلقائي بمقدار 50 مليون من أجل زيادة حجم الادخار بمقدار (50) مليون ريال.

حيث أدى انخفاض الاستهلاك التلقائي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الدخل التوازني.

وبالرغم من انخفاض الدخل التوازني إلا أن الادخار ظل ثابتاً عند مستواه السابق في الحالة الأصلية (350)

وقد تحصلنا على هذه النتيجة بالرغم من انخفاض الدخل التوازني بمقدار 500 مليون وانخفاض الاستهلاك بمقدار 500 مليون مقارنة بالحالة الأصلية.

- إذن يوجد هنا تناقض وهو ثبات الادخار بالرغم من انخفاض الاستهلاك وانخفاض الدخل التوازني وثبات قيمة المضاعف = 10. وهذه هي الظاهرة التي تعرف بظاهرة لغز الادخار.

2 – ويمكننا استنتاج ظاهرة لغز الادخار، من خلال مقارنة نتائج الحالة (ب) مع نتائج الحالة الأصلية الأولية، حيث نلاحظ انخفاض الدخل التوازني بمقدار 3600 مليون من 4500 في الحالة الأصلية إلى 900 مليون في الحالة ب.

كذلك انخفاض الاستهلاك بمقدار 3600 مليون من 4150 في الحالة الأصلية إلى 550 في الحالة (ب).

ومع ذلك فقد ظل حجم الادخار ثابتاً عند مستواه السابق في الحالة الأصلية أو في الحالة (أ) = 350 مليون ريال.

ومرة أخرى فإن وقوع هذه الحالة إنما تعكس وجود ظاهرة لغز الادخار.

لاحظ أيضاً أن المجتمع في الحالة (ب) قرر تخفيض حجم الاستهلاك من أجل زيادة حجم الادخار، وذلك من خلال زيادة الميل الحدي للادخار إلى ½ بدلاً عن (.1) في الحالة الأصلية.

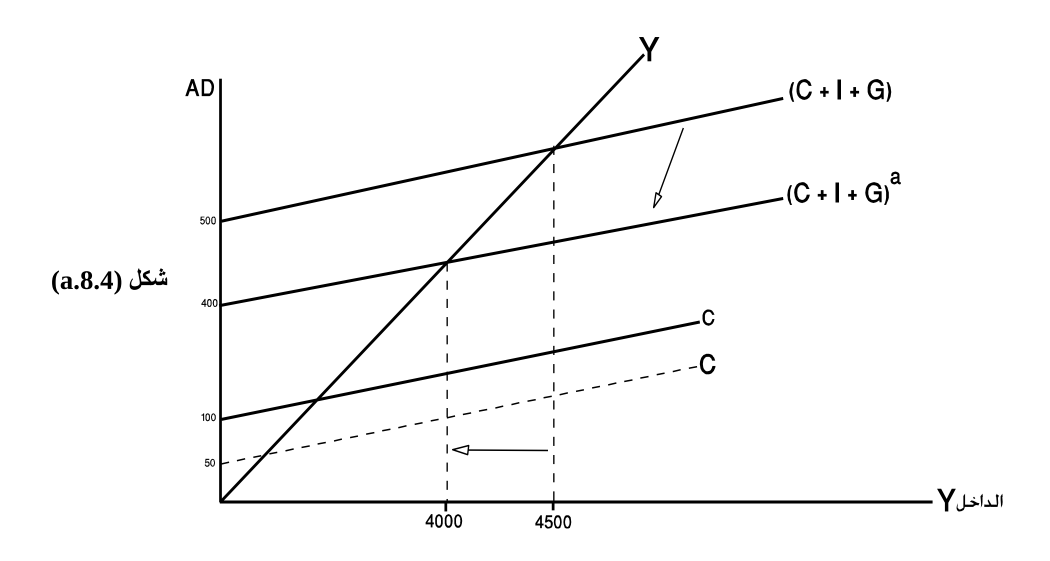
وقد أدى هذا الأمر إلى انخفاض قيمة المضاعف من (10) إلى (2) في الحالة (ب).

وقد أدى هذا الأمر (انخفاض قيمة المضاعف) إلى انخفاض كبير في الدخل التوازني، ومع ذلك فقد ظل حجم الادخار ثابتاً.

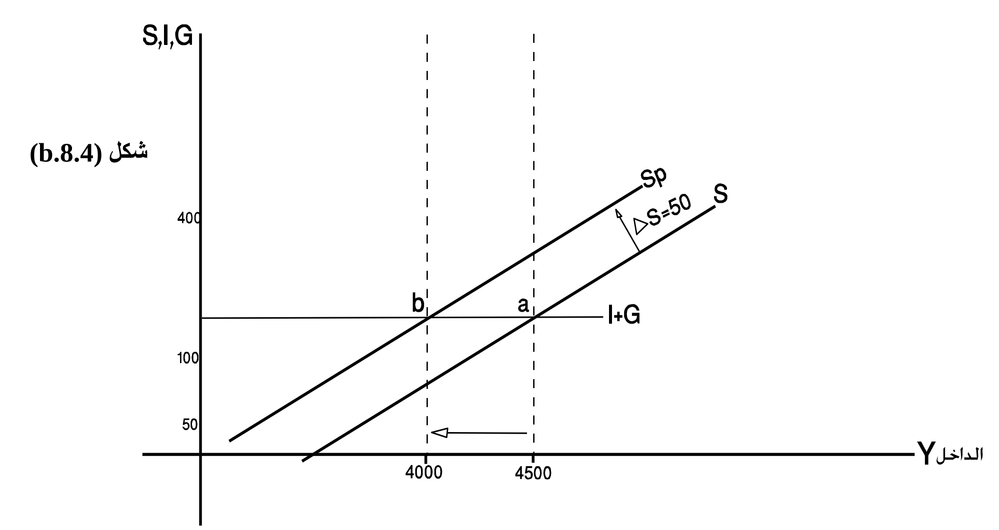
5- الخلاصة

إن ظاهرة لغز الادخار تحدث عندما يظل حجم الادخار ثابتاً عند مستوياته السابقة بالرغم من رغبة المجتمع في زيادة حجم الادخار سواء من خلال تخفيض حجم الاستهلاك التلقائي (a_o) أو من خلال زيادة الميل الحدي للادخار وتخفيض قيمة المضاعف .

دعنا الآن نوضح ظاهرة لغز الادخار بيانياً في شكل (8.4)



شكل (a.8.4)



شكل (b.8.4)

تفسير شكل (8.4) :

تنتقل دالة الطلب الكلي في الحالة الأصلية (C + I + G) إلى أسفل إلى (C + I+G) في ظل ثبات ميل منحنى الطلب الكلي، لأن ميل دالة الاستهلاك ثابت، لأن التغير في الادخار تم من خلال تخفيض حجم الاستهلاك التلقائي (a_o).

لاحظ أن القاطع الرأسي لدالة الطلب الكلي قد انخفض من 450 إلى 400 بسبب انخفاض الاستهلاك التلقائي من 100 إلى 50.

أما الرسم الأسفل (b.9.4) فيوضح أن زيادة الادخار المرغوب بمقدار (50) أدى إلى انتقال منحنى الادخار إلى أعلى (S_p) بصورة موازية للمنحنى (S) الأصلي.

ولم يتغير ميل منحنى الادخار، وإنما تغيرت نقطة تقاطع هذا المنحنى مع منحنى (I+G) من النقطة a إلى النقطة (b) عند مستوى توازني أقل للدخل ، وعند مستوى ثابت من الادخار عند هذا المستوى وفي ظل ثبات الميل الحدي للادخار و ثبات قيمة المضاعف.

لغز الادخار بيانياً (الحالة ب)

انظر شكل (a.9.4)

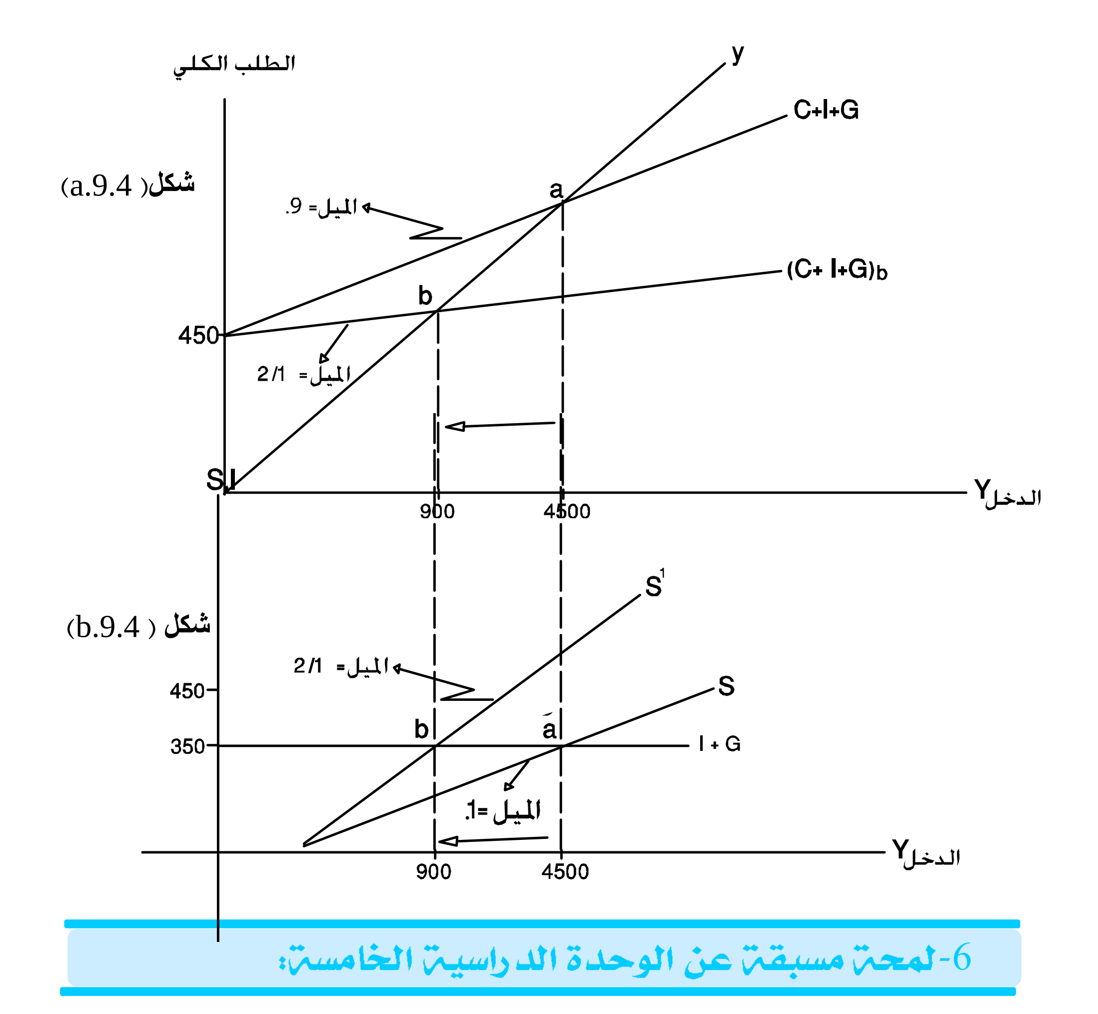
تفسير الشكل:

في الرسم الأعلى (a.9.4) يظل القاطع الرأسي لدالة الطلب الكلي كما هو عند (450) ، ولكن ميل دالة الطلب الكلي يتغير حيث ينخفض الميل من (.9) إلى (½).

وهذا بسبب انخفاض ميل دالة الاستهلاك (انخفاض الميل الحدي للاستهلاك من (.9) إلى (½) .

ويؤدي انخفاض ميل دالة الطلب الكلي إلى استدارة منحنى الطلب إلى أسفل إلى b(C+I+G) قاطعاً خط الدخل عند النقطة (b) وعند مستوى توازني أقل.

أما الرسم الأسفل (b.9.4) فيوضح أن زيادة الميل الحدي للادخار من (.1) إلى (½) (من أجل زيادة حجم الادخار المرغوب) يؤدي إلى زيادة ميل منحنى الادخار واستدارة المنحنى إلى أعلى (S) ، ولكنه يقطع المنحنى (I+G) عند النقطة (b) وعند مستوى توازني أقل 900 في ظل ثبات الادخار عند 350.



6-لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة:

ناقشنا في الوحدات السابقة الطريقة التي يتم بها تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مغلق بمعنى أن الدخل التوازني هو الذي يتحقق عند التشغيل الكامل لموارد المجتمع، وعندئذ لا توجد اختلالات اقتصادية كلية مقترنة بذلك المستوى من الدخل التوازني الفعلي إضافة إلى ذلك فإن الوحدة الخامسة تهدف إلى معرفة دور السياسات المالية وأثرها في توازن الدخل ،وتحليل هذا الأثر، وبالتالي تغير توازن الدخل في الاتجاه المرغوب والمحقق للاستقرار الاقتصادي.

7- قائمة المصطلحات:

- **الحقن**: يمثل الاستثمار والانفاق الحكومي والصادرات (الطلب الكلي).
- **التسرب**: يمثل الادخار والضرائب والموارد (التصرف في الدخل/ العرض الكلي).
- **الاقتصاد المغلق**: ذلك الذي الاقتصاد الذي يتكون من ثلاثة قطاعات هي القطاع الاستهلاكي، والقطاع الانتاجي، والقطاع الحكومي.
- **الدخل الكامن**: ذلك المستوى من الدخل الذي يحققه المجتمع عند حالة التشغيل الكامل للموارد الانتاجية.
- **الدخل الفعلي**: ذلك المستوى من الدخل الذي يرغب أي مجتمع تحقيقه.
- **مضاعف الانفاق الكلي**: هو عدد مرات الزيادة أو النقصان في الدخل الناجمة عن زيادة أو نقصان في أحد عناصر الانفاق الكلي (الطلب الكلي) بمقدار معين.
- **لغز الادخار**: تنشأ هذه الظاهرة عندما يرغب أي مجتمع في حجم أكبر من الادخار، ولكنه في الأخير ينتهي إدخار نفس المستوى السابق من الادخار.

8-التعيينات (أسئلة الوحدة)

أولاً – الأسئلة الموضوعية

أ- ضع علامة(✓) أمام العبارة ة الصحيحة وعلامة(✗) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

(1) عند الدخل التوازني يكون العرض: العرض الكلي > الطلب الكلي.

(2) هناك ثلاثة مجالات تتسرب من الدخل وتخرج عن دورة النشاط الاقتصادي، وهي: الادخار، والضرائب، والصادرات.

(3) مضاعف الإنفاق الحكومي = مضاعف الاستثمار = مقلوب الميل الحدي للاستهلاك.

(4) مضاعف الإنفاق الكلي هو مقلوب الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد المغلق.

(5) هناك علاقة تربط بين نسبة الميل الحدي للادخار وحجم التغير في الدخل طردية.

(6) مضاعف الميزانية المتوازنة يكون أكبر من الواحد الصحيح مهما كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك.

(7) انخفاض ميل دالة الطلب الكلي يؤدي إلى استدارة منحنى الطلب إلى أعلى.

(8) فرض ضريبة بمقدار ثابت يكون تأثيرها على مستوى الدخل المحلي أقل من تأثير قيام الحكومة بإنفاق يساوي حجم الضريبة.

2 – أسئلة الاختيار المتعدد:

- حدد الإجابة الصحيحة مما يلي:

(1) قيمة مضاعف اقتصاد ذي ثلاث قطاعات بضريبة نسبية هي:

أ - $\frac{1}{1-b}$ ج - $\frac{1}{1-bt}$

ب - $\frac{1}{1-b(1-t)}$ د - $\frac{1}{1-bt-I_1}$

(2) إذا كان الإنفاق الحكومي أكبر من الضرائب فإن توازن الدخل المحلي يتطلب أن يكون:

أ- الاستثمار أكبر من الادخار.

ب- الادخار أكبر من الاستثمار.

ج- الاستثمار يساوي الادخار.

د- لا علاقة للاستثمار والادخار بهذه الحالة.

(3) مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي:

أ - $\frac{b}{1-b}$ ج - $\frac{1}{1-b}$

ب - $\frac{1}{1-b(1-t)}$ د- $\frac{1-b}{1-b}$

(4) الميل الحدي للاستهلاك يساوي (.80) ومعدل الضريبة (.10) إذ المضاعف يساوي:

أ – (3) ب – (3.25) ج – (4) د- (5.56)

(5) إذا كان مضاعف الضريبة النسبية يساوي (3.57) فإن:

أ- الميل الحدي للاستهلاك يساوي (.8).

ب- معدل الضريبة يساوي (0.1)

ج- جميع ما ذكر أعلا هذا.

د- لا شيء مما ذكر أعلا هذا.

(6) إذا كانت دالة الاستهلاك (C = 50 + 0.80y) ودالة الاستثمار I =25+0.10y فإن مستوى الدخل التوازني يساوي:

أ – (2000) مليون ريال ج- (1875) مليون ريال.

ب – (1200) مليون ريال د- (1600) مليون ريال.

(7) الميل المتوسط للادخار يساوي:

أ- التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل.

ب- (1- الميل الحدي للاستهلاك).

ج- الادخار مقسوماً على الدخل.

د- جميع الإجابات السابقة خطأ.

(8) توضح دالة الاستهلاك العلاقة بين:

أ- الاستهلاك والادخار.

ب- أسعار السلع والكميات المختلفة.

ج- الدخل والاستهلاك.

د- لا شيء مما ذكر أعلاه.

(9) المضاعف في حالة الاستثمار التبعي:

أ- أصغر من المضاعف في حالة الاستثمار التلقائي.

ب- مقلوب الميل الحدي للادخار.

ج- أكبر من المضاعف في حالة الاستثمار التلقائي.

د- (1- الميل الحدي للادخار).

ثانياً : الأسئلة المقالية:

(1) مستوى الدخل التوازني يعتمد على عناصر الإنفاق الكلي. وضح تلك العناصر.

(2) ما يقصد بمضاعف الإنفاق الكلي؟ واذكر خصائصه.

(3) ما المقصود بمضاعف الميزانية المتوازنة؟

(4) إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.9 ونقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسي يساوي (300) مليون ريال والإنفاق الحكومي والضريبة والاستثمار التلقائي (100) مليون ريال لكل منهم:

1- اشتق دالة الادخار.

2- مستعيناً بالرسم، أوجد قيمة كل من الدخل والادخار والاستهلاك.

3- افترض زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار (50) مليون ريال، هل يتغير الاستهلاك؟

4- هل يوجد فرق بين فرض ضريبة نسبية أو فرض ضريبة ثابتة من حيث تأثيرها على مستوى الدخل؟

ثالثاً : التمارين:

(1) إذا توفرت البيانات الآتية عن الاقتصاد اليمني:

دالة الاستهلاك $C = 150 + ,80$

دالة الاستثمار $I = 200 + ,05$

حدد على ضوء البيانات السابقة ما يلي:

1- مستوى الدخل التوازني ومستوى الاستهلاك المناظر له.

2- مستوى الاستثمار الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.

3- مستوى الادخار عند وضع التوازن.

4- ارسم دالتي الاستهلاك والادخار، ووضح التوازن.

(2) أعطيت لك البيانات التالية عن الاقتصاد اليمني:

1- دالة الاستهلاك $C = 100 + ,8\,y$

2 – الاستثمار $I = 200$

3 – الإنفاق الحكومي $G = 200$

4 – الضرائب $T = 100$

المطلوب: إيجاد القيم التالية:

1- إيجاد معادلة الدخل التوازني وقيمة حجم الدخل التوازني للاقتصاد اليمني؟

2- إيجاد قيمة حجم الاستهلاك والادخار عند الدخل التوازني.

3- إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي؟ وماذا تعني.

4- تحقق من شرطي التوازن.

5- إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار (100 مليون ريال) ما أثر ذلك على مستوى الدخل التوازني؟

(3) أعطيت لك البيانات والمؤشرات الاقتصادية عن الاقتصاد اليمني:

1 – دالة الاستهلاك $C = 200 + ,8\,y$

2 – حجم الاستثمار $I = 200$

3 – الإنفاق الحكومي $G = 300$

المطلوب : إيجاد القيم التالية:

1) إيجاد معادلة الدخل التوازني وحجم الدخل التوازني للاقتصاد اليمني.

2) إيجاد قيم حجم الاستهلاك والادخار.

3) إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي، وماذا تعني؟

4) إيجاد التوازن بيانياً، والتحقق من شرطي التوازن.

5) يعاني الاقتصاد نتيجة لبعض السياسات من حالة ركود اقتصادي نتيجة اتخاذ قرار من الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق بمقدار (100

مليون) ريال بين أثر ذلك في مستوى الدخل التوازني، وما رأيك في هذا الإجراء ؟ هل تراه مناسباً؟ ولماذا؟

(4) أعطيت لك البيانات التالية:

Y = C + I + G
C = 100 + ,75 (y - ,25 y)
I = 200
G = 100
T = , 25

المطلوب : إيجاد ما يلي:

1- إيجاد معادلة الدخل التوازني، وقيمة حجم الدخل التوازني.
2- إيجاد قيمة حجم الاستهلاك والادخار عند الدخل التوازني.
3- إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي وماذا تعني؟
4- تحقق من شرطي التوازن.
5- إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار (100 مليون ريال) ما أثر ذلك في مستوى الدخل التوازني؟
6- إيجاد حجم الضريبة؟

8- إجابة التدريبات :

إجابة التدريب (1):

يتمثل شرطي توازن الدخل في:-

أ- أن يتحقق التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي (أي عندما يتحقق التساوي بين الدخل والإنفاق الكلي للدخل).

أي عندما يتحقق: الطلب الكلي = العرض الكلي

Y = AD

ب- عندما يتحقق التساوي بين الحقن والتسرب:

أو S + T + M = I + G + X

إجابة التدريب رقم (2):

يمثل الحقن الاستثماري والإنفاق الحكومي والصادرات (I+G+X) بينما يتمثل التسرب الادخار والضرائب والواردات (S+T+M)

إجابة التدريب رقم (3):

يسمى الدخل التوازني بالدخل التوازني الفعلي

بينما الدخل الكامن هو ذلك المستوى من الدخل الذي يحققه المجتمع عند حلى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، وهو ذلك المستوى الذي يرغب أي مجتمع في تحقيقه.

إجابة التدريب (4):

أي عدد مرات الزيادة أو النقصان في الدخل الناجمة عند الزيادة أو النقصان في أحد عناصر الانفاق الكلي (الطلب الكلي)بمقدار معين في ظل افتراضات معينة لعناصر الانفاق الكلي.

أي يتغير الدخل التوازني (5) مرات عندما يتغير أحد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) مرة واحدة.

إجابة التدريب رقم (5):

لغز الادخار: تنشأ هذه الظاهرة عندما يرغب أي مجتمع في حجم أكبر من الادخار، ولكنه في الأخير ينتهي ادخار نفس المستوى السابق من الادخار.

إجابة التدريب رقم (6):

إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار مساوٍ في التغير في الضريبة ، فإن الدخل سيتغير بنفس المقدار، وبذلك نقول: إن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي واحداً صحيحاً.

إجابة الأسئلة الموضوعية للوحدة:

(1) أسئلة الصواب والخطأ:

رقم الفقرة	صحة العبارة	التعليل
1-	×	عند الدخل التوازني: العرض الكلي = الطلب الكلي
2-	×	هي الادخار والضرائب والواردات
3-	×	مقلوب الميل الحدي للادخار
4-	×	مقلوب الميل الحدي للادخار
5-	×	علاقة عكسية
6-	×	تساوي الواحد الصحيح
7-	×	إلى أسفل
8-	×	يكون له نفس التأثير

(2) أسئلة الاختيار المتعدد:-

رقم الفقرة	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الإجابة الصحيحة	ب	ب	د	د	د	ج	ج	ج	أ

9-قائمة المراجع

1- الأفندي، محمد، محاضرات في التمويل الدولي، مذكرات غير مطبوعة، 94-1999م.

2- الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ - 2000م.

3- نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

4- مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتيب الأردني، 1988م.

5- Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994.

6- Mankiw, GreGory, Macroeconomics, Worth Publishers, Fourth edition, 2000.

7- Gordon, RoBert, Macroeconomics, Addison-Wesely, Eight editin, 2000.

الوحـدة الخامسة 5

السياسات المالية والتوازن المرغوب للدخل

(Fiscal Policies and Desired Equilibrium of Income)

محتويات الوحدة

1- المقدمة

1 -1 تمهيد :

عزيزي الدارس، ناقشنا في الوحدات السابقة الطريقة التي يتم بها تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات، وكذلك في اقتصاد مفتوح يتكون من أربعة قطاعات.

وخلال تلك الدراسة تم مناقشة شرطي توازن الدخل القومي وهما شرطان:

- شرط الإنفاق الكلي = الدخل

أو : الطلب الكلي = العرض الكلي

- وشرط الحقن = التسرب

وعرفنا كذلك أن هذين الشرطين يمثلان طريقتين (أو أسلوبين) لتحديد المستوى التوازني للدخل.

ولكن السؤال هو: إلى أي مدى يكون توازن الدخل الفعلي مرغوباً في المجتمع؟

إن الأهداف التعليمية لهذه الوحدة هي تحديد ما إذا كان توازن الدخل الفعلي هو ذلك المستوى من الدخل الذي يكون مرغوباً ومقبولاً في المجتمع.

بمعنى أنه ذلك الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، وأنه لا توجد اختلالات اقتصادية كلية مقترنة بذلك المستوى من الدخل التوازني الفعلي.

إضافة إلى ذلك، فإن الوحدة تهدف إلى تحليل دور وأثر السياسات المالية وأثرها في توازن الدخل، وبالتالي تغير توازن الدخل في الاتجاه المرغوب والمحقق للاستقرار الاقتصادي.

وبصورة محددة، فإن هذه الوحدة تهتم بتمكين الدارس أو الطالب من استيعاب القضايا والموضوعات التالية:

أولاً : مفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي.

ثانياً : دور السياسات المالية في التأثير في التوازن المرغوب للدخل ومنها:

- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية.
- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية.

1 -2 أهداف الوحدة :

بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1- توضح مفهوم وطبيعة التوازن المرغوب للدخل القومي.

2- تشرح العلاقة بين الدخل الفعلي والدخل الكامن.

3- تحدد حالات توازن الدخل المختلفة.

4- تقارن مع التوضيح البياني للاختلالات الكلية سواءاً في حالة الفجوة الركودية أو في حالة الفجوة التضخمية.

5- تبين دور السياسات المالية في القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي.

6- تصف طبيعة ومفهوم السياسات المالية، وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

7- تذكر أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة الفجوة الركودية والتضخمية.



1 -3. أقسام الوحدة:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوه من هذه الوحدة فقد تم تقسيمها إلى مايلي:

أولاً: مفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي.

ثانياً: دور السياسات المالية في التأثير في التوازن المرغوب للدخل ومنها:

- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية.
- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية.

3.1 .القراءات المساعدة:

إن مادة هذه الوحدة التي بين يديك تعد كافية لإستيعاب ما تتضمنه ولإثراء معلوماتك وترسيخها حول موضوع الوحدة، يمكنك الرجوع إلى القراءات المساعدة الآتية:

1- نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

2- مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتيب الأردني، 1988م.

3- Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

4- Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994.



4.1 .الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة.
- حل تدريبات التقويم الذاتي الخاص بهذه الوحدة.

2- طبيعة ومفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي:

عزيزي الدارس، عرفنا سابقاً أن الدخل التوازني الفعلي الذي يتم تحديده في فترة زمنية معينة (سنة) ليس هو بالضرورة "الدخل الكامن" الذي يتحقق في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

أي: أن الدخل التوازني الفعلي قد يتحقق في ظل وجود موارد عاطلة أو بطالة في بعض عناصر الإنتاج أوكليهما.

وبمعنى آخر، قد يتحقق توازن للدخل في ظل وجود اختلالاتٍ كلية يعاني منها الاقتصاد متمثلة في وجود بطالة أو تضخم أو كليهما معاً.

(2 -1) العلاقة بين الدخل الفعلي والدخل الكامن:

عزيزي الدارس، إن ما يقصد بتوازن الدخل المرغوب هو ذلك المستوى من الدخل الفعلي الذي يتحقق عند التشغيل الكامل للموارد، وعندئذ يسمى هذا الدخل بالدخل الكامن أو ناتج التوظيف الكامل للموارد.

ومن ناحية أخرى، فإن حالة تحقيق دخل أو ناتج التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية هي حالة واحدة قد تتحقق في الأجل الطويل، من بين حالات أخرى ينحرف فيها الناتج (الدخل) الفعلي عن الناتج (الدخل الكامن). وعندما يعاني الاقتصاد من هذا الانحراف، فإنه بذلك يعاني من اختلالات اقتصادية كلية.

وبصورة محددة، يمكن القول: إن هناك حالتين يحدث فيهما هذا الانحراف، وهما:

أ - حالة توازن الدخل عند مستوى أقل من مستوى الدخل الكامن:

في هذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة الركودية ،إذْ يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم لبلوغ الناتج (الدخل) الكامن.

في هذه الحالة يتراكم المخزون من السلع والخدمات نتيجة عدم القدرة على تصريف هذا الناتج، ممّا يؤدي إلى انخفاض وتيرة الإنتاج ،ثم حدوث مشكلة البطالة أو تفاقمها.

ب - حالة توازن الدخل الفعلي عند مستوى أكبر من مستوى الدخل الكامن:

في هذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة التضخمية التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن.

ويحدث كنتيجة لذلك تصاعد الأسعار، وزيادة معدل التضخم مما يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.



أسئلة التقويم الذاتي (1) :

- بين الحالات المختلفة للعلاقات بين الدخل الفعلي والدخل الكامن.



مثال:

دعنا نوضح العلاقة بين الدخل التوازني الفعلي وبين مستوى الدخل الكامن، بعرض بعض الأرقام الافتراضية الآتية:

دعنا نفترض أن مستوى الدخل التوازني المحقق فعليا خلال ثلاث فترات زمنية هو على النحو التالي:

الفترة الأولى	: الدخل الفعلي	= 4000 مليون ريال
الفترة الثانية	: الدخل الفعلي	= 5000 مليون ريال
الفترة الثالثة	: الدخل الفعلي	= 7000 مليون ريال

لنفترض الآن أن الدخل (الناتج) الكامن ، الذي يحقق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج هو 5000 مليون ريال.

والآن، ماذا نستنتج من هذه الأرقام؟

نلاحظ أن الاقتصاد يعاني من فجوة ركودية في الفترة الأولى حيث الدخل الفعلي هو أقل من الدخل الكامن.

أو 4000 أقل من 5000

حيث حجم الفجوة الركودية = 1000 مليون

ونلاحظ كذلك، أن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الفترة الثالثة حيث الدخل الفعلي أكبر من الدخل الكامن

أو : 7000 أكبر من 5000

حيث حجم الفجوة التضخمية = 2000 مليون ريال

وأخيراً نلاحظ أن هناك حالة واحدة للدخل الفعلي يكون مساوياً للدخل الكامن وهي الحالة التي أنجزها المجتمع في الفترة الثانية.

حيث لا توجد فجوة تضخمية أو ركودية في هذه الحالة بل تعكس هذه الحالة وجود الاستقرار الاقتصادي.



تدريب (1)

-متى تنشأ الفجوة الركودية؟

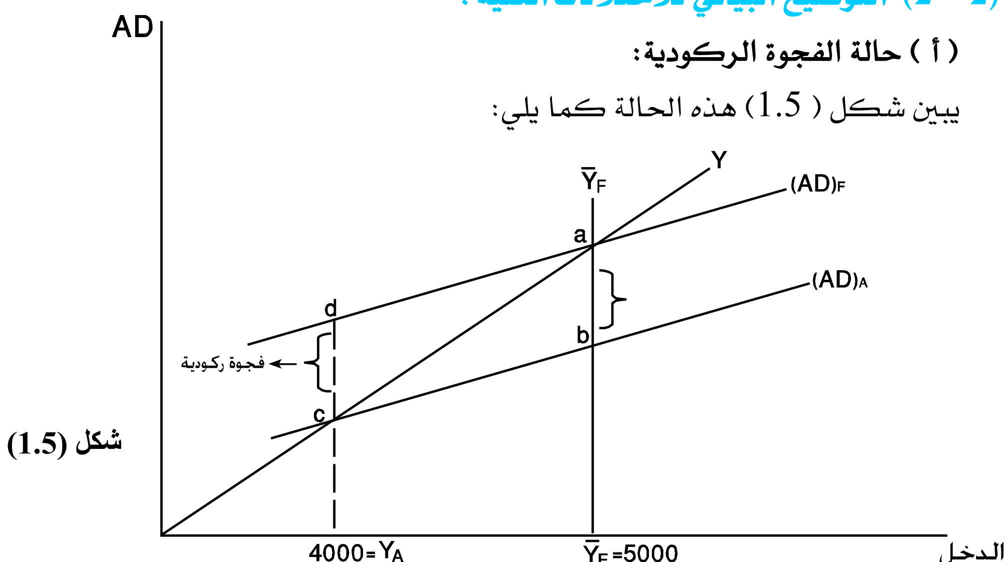
الخلاصة:

يعاني الاقتصاد من اختلالات اقتصادية كلية عندما يواجه الفجوة الركودية والفجوة التضخمية بينما يتمتع المجتمع بالاستقرار الاقتصادي عندما يكون قادراً على تخفيض توازن الدخل القومي عند المستوى المرغوب والمقبول وهو دخل التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية.

(2 -2) التوضيح البياني للاختلالات الكلية :

(أ) حالة الفجوة الركودية:

يبين شكل (1.5) هذه الحالة كما يلي:



شكل (1.5)

توازن الدخل الفعلي (Y_A) يتم عند تقاطع الطلب الكلي الفعلي (AD) مع خط الدخل (Y) وذلك عند النقطة (C) حيث $Y_A = 4000$

يلاحظ أن دخل التوظيف (التشغيل) الكامل لعناصر الإنتاج (الدخل الكامن) يتحقق عند الخط الرأسي $\overline{Y}_F\overline{Y}_F$ وهو المستوى الذي ينبغي أن يكون مقترناً مع منحنى الطلب الكلي (AD_F) عند النقطة (a).

نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ هو أقل من منحنى الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لبلوغ مستوى الدخل الكامن $\overline{Y}_F = 5000$.

أي أن هناك فجوة ركودية مقدارها = 1000 مليون ريال وتساوي المسافة الرأسية (ab) أو المسافة الرأسية (cd) .

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

?

اشرح بيانياً حالة حدوث فجوة ركودية.

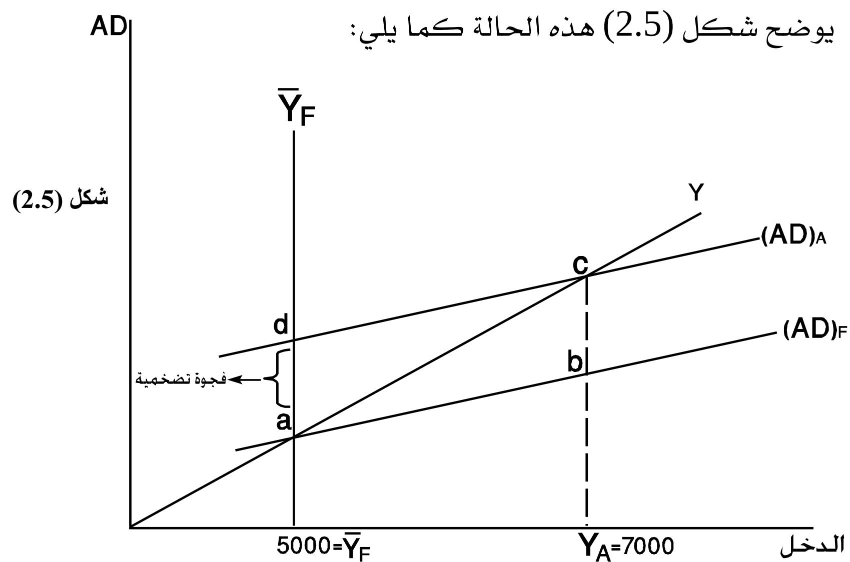
وبمعنى آخر فإنه إذا أراد المجتمع بلوغ مستوى الدخل الكامن (Y_F) فإن على هذا المجتمع أن يغير نقطة توازن الدخل الفعلي (Y_A) من النقطة(C) إلى النقطة(a).

أي أن عليه أن يزيد الطلب الكلي الفعلي حتى يصل إلى مستوى الطلب الكلي $(AD)_F$ اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن عند النقطة (a) . وبيانياً، فإن هذا يتطلب أن تنتقل دالة الطلب الكلي من المستوى $(AD)_A$ إلى أعلى، أي إلى منحنى الطلب الكلي $(AD)_F$.

ولزيادة الطلب الكلي الفعلي للقضاء على الفجوة الركودية والوصول إلى مستوى توازن الدخل الكامن، فإن هذا يتطلب سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية، أي: زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما وكذلك زيادة عرض النقود، وهذا ما سنعرفه فيما بعد.

ب – حالة الفجوة التضخمية:

يوضح شكل (2.5) هذه الحالة كما يلي:



يمثل الخط الرأسي $\overline{Y}_F\overline{Y}_F$ مستوى الدخل (الناتج) الكامن عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج.

حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب AD_F مع خط الدخل عند النقطة (a) . وتمثل النقطة (a) نقطة توازن الدخل المرغوب .



تدريب (2)

- متى تنشأ الفجوة التضخمية؟

ولكن نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق $(AD)_A$ يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة (C) حيث يحدث عندها توازن الدخل الفعلي $(Y_A) = 7000$

أي أننا نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ أكبر من منحنى الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن $\overline{Y}_F$.

ولذلك فقد تحقق توازن فعلي للدخل Y_A هو أكبر من التوازن المرغوب للدخل $(\overline{Y}_f)$.

أي أن الاقتصاد يواجه فجوة تضخمية مقدارها المسافة الرأسية (ad) أو المسافة الرأسية (cb) مقدارها (2000) مليون ريال في مثالنا هذا.

فإذا أراد المجتمع القضاء على الفجوة التضخمية والعودة إلى مستوى دخل التشغيل الكامل عند النقطة (a) على الخط الرأسي $\bar{Y}_F\bar{Y}_F$ ، فإن على هذا المجتمع أن يغير من نقطة توازن الدخل الفعلي عند النقطة (c) والانتقال إلى نقطة توازن الدخل المرغوب عند النقطة (a).

أسئلة التقويم الذاتي (3) :

?

اشرحْ بيانياً حالة حدوث فجوة تضخمية.

أي أن دالة الطلب الكلي الفعلي AD_A في شكل (2.5) ينبغي أن تنتقل إلى أسفل حتى تصل إلى مستوى الطلب الكلي المرغوب AD_F اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن Y_F عند النقطة (a) .

أي أن منحنى الطلب الكلي ينبغي أن ينتقل إلى أسفل حتى يبلغ المستوى AD_F بدلاً عن المستوى (AD_A).

ولتخفيض الطلب الكلي الفعلي من أجل تحقيق الدخل الكامن، فإن هذا يتطلب تطبيق سياسات مالية انكماشية وسياسات نقدية انكماشية ، أي: تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما أو تخفيض عرض النقود ، وهذا ما سنعرفه فيما بعد.

3- دور السياسات المالية في القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي:

عزيزي الدارس، عرفنا أن كل توازن للدخل الفعلي قد لا يكون هو التوازن المرغوب والمقبول، وذلك عندما يكون هذا التوازن أقل من التوازن المرغوب للدخل او أكبر منه .

أي عندما يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل الكامن أو أكبر ، حيث يقترن هذا الوضع باختلالات كلية متمثلة في الفجوة الركودية أو الفجوة التضخمية.

وفي هاتين الحالتين، ينبغي على المجتمع أن يغير من هذه الأوضاع التوازنية غير المرغوبة بهدف الوصول إلى مستوى التوازن المرغوب للدخل القومي الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد.



تدريب (3)

ما السياسات التي يتطلبها القضاء على الفجوة الركودية والفجوة التضخمية؟



وبصورة محددة، فإن الدوافع الأساسية لتغيير توازن الدخل هي:

- القضاء على الفجوة الركودية.
- القضاء على الفجوة التضخمية.
- إحداث تغيير مستمر في توازن الدخل من أجل ضمان نمو اقتصادي قابل للاستمرار ويؤمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

3 -1) طبيعة السياسات المالية:

تعريف السياسات المالية:

هي مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع.

إن التعريف السابق يشير إلى عدد من السمات والخصائص المتعلقة بدور وطبيعة السياسات المالية وأهمها ما يلي:



أسئلة التقويم الذاتي (4)

عرف السياسات المالية ووضح طبيعة أدوات تلك السياسات في علاج اختلالات الاقتصاد الكلي.

(1) للسياسات المالية أهداف اقتصادية واجتماعية منها :

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أبرز معالم هذا الهدف هو مكافحة البطالة والتضخم.
- تحقيق توازن مرغوب للدخل يمكن من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومرغوب عند التشغيل الكامل والكفؤ لموارد وعناصر الإنتاج في المجتمع.
- تحقيق الاستقرار والعدل الاجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

(2) إن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو التأثير في عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي).

وبمعنى آخر: إدارة الطلب الكلي الفعلي والسيطرة على تقلباته وبما يمكن من تحقيق المستوى المرغوب للطلب الكلي $(AD)_F$ اللازم لتحقيق دخل التشغيل الكامل لموارد المجتمع.

وقد عرفنا سابقاً أن تقلبات الطلب الكلي الفعلي هي التي تسبب انحراف الدخل الفعلي (التوازني) عن مستوى الدخل الكامن والمرغوب في المجتمع.

فعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أقل من الدخل المرغوب، وهذه هي الفجوة الركودية. وعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أكبر من الدخل المرغوب وهذه هي الفجوة التضخمية.

أي أن قصور الطلب الكلي الفعلي يسبب وجود البطالة، وعندما يكون هناك فائض في الطلب الكلي الفعلي، فإن هذا يسبب التضخم.

ولذلك فإن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو تحفيز الطلب الكلي في حالة قصوره وتحجيمه في حالة الفائض، وبما يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أسئلة التقويم الذاتي (5) :

?

ما الأهداف الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عن رسم السياسات المالية؟

(3) إن أدوات السياسة المالية تشمل عنصرين أساسيين هما: الإنفاق الحكومي والضرائب.

- الإنفاق الحكومي (G_0): يشمل مشتريات الحكومة للسلع والخدمات الاستهلاكية والإنفاق على السلع والاستثمارية وإنشاء البنى التحتية والفوقية للاقتصاد القومي، إضافة إلى التحويلات والإعانات التي تقدمها الحكومة للأفراد ضمن سياسة إعادة توزيع الدخل.
- أما الضرائب وهي تشكل المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية في الدول المتقدمة، فإنها تشمل أنواعاً منها:
  - الضرائب على الدخول الشخصية.
  - الضرائب على المرتبات والأجور والمكافآت.
  - ضرائب المبيعات.
  - ضرائب على دخول الشركات وأرباحها .
  - ضرائب التجارة الخارجية.

(4) إن أدوات السياسة المالية التي ذكرناها سابقاً، هي في الواقع تمثل أدوات الموازنة العامة للدولة، ولذا فإن الموازنة العامة للدولة تعتبر الأداة الأساسية والرئيسة بيد الحكومة للتأثير في حركة واتجاه الاقتصاد القومي واتجاهه، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- ويمكننا التعرف على اتجاه السياسات المالية من خلال فحص حالة الموازنة العامة للدولة:

- فعندما يكون هناك عجز في الموازنة العامة، أي: أن الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات العامة (الضريبة مثلاً) أو: ($G_0 > T_0$)، فإننا نستنتج أن اتجاه السياسات المالية هو اتجاه توسعي.

وهي الحالة التي يكون هدف الحكومة هو تحفيز الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة الركودية.

- أما عندما تكون الموازنة العامة في حالة فائض، أي: أن الإنفاق الحكومي أقل من الإيرادات العامة أو $G_0 < T_0$ فإننا نستنتج أن اتجاه السياسات المالية هو اتجاه انكماشي، أي: أن الحكومة تهدف إلى تحجيم الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة التضخمية.

- وهناك حالة توازن الموازنة العامة عندما يكون الإنفاق الحكومي يساوي الإيرادات الحكومية أو: $G_0 = T_0$ على أن هدف تحقيق توازن الموازنة قد لا يكون هو الهدف المرغوب، لأن هذه الحالة تشير إلى أن دور الموازنة العامة هو دور حيادي ليس له علاقة بإدارة الطلب الكلي والتأثير في تقلباته، وهو ما يعني حياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، غير أن كثيراً من الاقتصاديين (المدرسة الكينزية وأنصارهم) يفضل حالة عدم توازن الموازنة.

وينطلقون في هذا الرأي من مبررات منها:

أن اتجاهات الإنفاق الحكومي واتجاهات السياسات الضريبية ينبغي أن تتحدد وفقاً لمتطلبات إدارة الطلب الكلي والسيطرة على تقلبات الإنفاق الكلي، وليس من مجرد الرغبة في تحقيق توازن الموازنة العامة للدولة.

(5) إن كفاءة السياسات المالية وفاعليتها في التأثير في تقلبات الطلب الكلي تعتمد على عدد من العوامل أهمها:

- الاختيار المناسب للوقت الذي تجري فيه التغيرات في السياسات المالية.
- الدراسة الدقيقة للآثار الجانبية للتغيرات في السياسات المالية، التي قد تولد آثار ثانوية في الأسواقً ومنها أسواق التمويل والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص، إضافة إلى حجم العبء والتكاليف الاجتماعية على الأفراد الناجمة عن تغيير نظم وسياسات الضرائب أو تحويل الإنفاق الحكومي من تخصيص معين إلى تخصيص آخر يسبب آثاراً ضارة بالفقراء.

3 -2 دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية (تطبيق):

عزيزي الدارس، دعنا الآن نفترض أن حجم الفجوة الركودية في الدخل = 1000 مليون ريال (في مثالنا السابق).

والمطلوب هو زيادة الدخل الفعلي بهذا المقدار من أجل الوصول إلى حجم الدخل الكامن، وهو دخل التوظيف الكامل، الذي افترضناه سابقاً أنه = 5000 مليون ريال.

أي: أن المطلوب هو أن يتغير الدخل التوازني الفعلي بمقدار 1000 مليون ريال.

عرفنا سابقاً أن السياسات المالية الملائمة لزيادة الدخل وغلق الفجوة الركودية هو:

- إما زيادة الإنفاق الحكومي.
- أو تخفيض الضرائب.
- أو كليهما.

ولكن السؤال المهم هو: ماحجم الزيادة في الإنفاق الحكومي؟ أو ما حجم التخفيض في الضرائب اللازمين لزيادة الطلب الكلي، ثم زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون؟ ثم ما شروط نجاح السياسات المالية التوسعية في تحقيق هدف غلق الفجوة الركودية؟

الحل:

(أ) زيادة الإنفاق الحكومي:

تذكر أن فكرة المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التغير في السياسات المالية.

وتذكر أن معادلة مضاعف الإنفاق الحكومي التي تحصلنا عليها سابقاً هي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G_o} = \frac{1}{1-a_1}$$

أو: $\Delta Y = \left(\frac{1}{1-a_1}\right)\Delta G_o$

وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك $(a_1) = .8$ وأن $\Delta Y = +1000$

وبالتعويض في معادلة المضاعف إذن هي:

$$1000 = \frac{1}{1-.8}\Delta G_o$$

$$1000 = \frac{1}{.2}\Delta G$$

$$1000 = 5\Delta G$$

أو: $\Delta G = \frac{1000}{5} = 200$

أسئلة التقويم الذاتي (6) :

?

وضح دور السياسات المالية في علاج الفجوة التضخمية، وفي علاج الفجوة الركودية.

أي أن حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي ينبغي أن يكون 200 مليون ريال، وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بهذا المقدار، وعن طريق وسيلة المضاعف سيزيد الدخل إلى خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

تذكر أن مضاعف الإنفاق الحكومي = $\frac{1}{1-.8} = 5$

إذن لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون شريطة أن يكون $a_1 = .8$.

تذكر أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون على التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية كالطرقات والجسور والمباني مثلاً سيؤدي إلى فتح فرص عمل جديدة وتشغيل العاطلين، سيؤدي إلي زيادة الدخول، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثّم زيادة الدخل التوازني.

(ب) تخفيض الضرائب:

بدلاً من زيادة الإنفاق الحكومي ، قد يفضل صانعو القرار زيادة الطلب الكلي من خلال تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، على اعتبار أن الأفراد هم أقدر على التحديد الأفضل للسلع التي ينبغي أن يزيد إنتاجها لذلك يقع الاختيار على سياسة تخفيض الضرائب.

حيث يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد ثم سيؤدي إلي زيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال دالة الاستهلاك بمقدار = $a_1\Delta T_o$.

إن زيادة الاستهلاك بهذا المقدار ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمقدار نفسه ثم سيؤدي إلي زيادة الدخل بمقدار متضاعف.

تذكر مرة أخرى، أن آلية المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التخفيض اللازم في الضرائب، لازم وضروري لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ومن ثمَّ إغلاق الفجوة الركودية.

معادلة مضاعف الضرائب التي سبق أن تحصلنا عليها هي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T_o} = \frac{-a_1}{1-a_1}$$

أو :

$$\Delta Y = \left(\frac{-a_1}{1-a_1}\right)\Delta T_o$$

أو :

$$+1000 = \frac{-.8}{.2}\Delta T_o$$

$$= -4 \ \Delta T_o$$

أو :

$$\Delta T_o = \frac{-1000}{4} = -250$$

أي أنه لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ريال يتطلب خفض الضرائب بمقدار 250 مليون ريال.

لاحظ أن خفض الضرائب بمقدار 250 مليون ريال يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح بنفس المقدار، ثم زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي.

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي،ثم زيادة الدخل التوازني بمقدار متضاعف = 1000 مليون ريال.

(ج) شروط نجاح السياسات المالية التوسعية لمكافحة الفجوة الركودية (توازن الموازنة أو عجز الموازنة) :

حالة زيادة الإنفاق الحكومي:

يشترط لنجاح الإنفاق الحكومي :

(1) أن تكون هناك طاقة فائضة أو موارد عاطلة، وهي الحالة لتي تعكس الفجوة الركودية؛ حيث يؤدي وجود موارد عاطلة إلى إمكانية زيادة العرض الكلي (الناتج / الدخل) من خلال تحفيز الطلب الكلي.

وبمعنى آخر، أنه لا توجد قيود على العرض الكلي تمنع الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي.

(2) أن لا يتم تمويل زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب بنفس المقدار لأن زيادة الضرائب يلغي جزئياً أو كلياً أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحفيز الطلب الكلي.

تـذكـر أن زيـادة الضـرائب ⟵ انخفـاض الـدخل المتـاح ⟵ انخفـاض الإنفـاق الاسـتهلاكـي ⟵ انخفـاض الطلـب الكلـي وهـذا يلغـي الأثـر التوسـعي للإنفـاق الحكـومي علـى زيـادة الـدخل، أي ينبغـي أن لا يكـون الإنفـاق الحكـومي بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص.

- أي أن فعاليـة زيـادة الإنفـاق الحكـومي يـتم مـن خـلال خلـق عجـز في الموازنـة العامة، وليس من خلال توازن الموازنة.

وبمعنى آخر، فإنه لكي تنجح سياسة زيادة الإنفـاق الحكـومي في تحقيق الأثـر التوسـعي في الطلـب الكلـي، ثـم زيـادة الـدخل، فـلا بـد مـن إيجـاد عجـز في الموازنـة العامة يقوم على حجم أقل مـن الضـرائب، وتلكـم هـي حالـة الموازنـة العامـة المرغوبـة الـتي تضـمن أن لا يكـون الإنفـاق الحكـومي بـديلاً عـن الإنفـاق الاسـتهلاكي والاستثماري الخاص؛لأنه كما عرفنا إن زيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الاستهلاك الخاص وخفض ميل رجال الأعمال نحو الاستثمار.

- ولتوضـيح الآثـار الناجمـة عـن معالجـة الفجـوة الركوديـة مـن خـلال سياسـة الموازنة المتوازنة.

تذكر أن معادلة مضاعف الموازنة المتوازنة هو:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G_o - \frac{a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

وحيث إن $\Delta G_o = \Delta T_o$ (سياسة الميزانية المتوازنة)

فإن:

$$\Delta Y = \frac{1-a_1}{1-a_1}\Delta G_o$$

أو : $1000 = \frac{.2}{.2}\Delta G_o$

أو : $\Delta G_o = \frac{1000}{1} = 1000$

أي أنـه في هـذه الحالـة يتطلـب أن يزيـد الإنفـاق الحكـومي بمقـدار أكـبر مـن السابق (1000 مليون) من أجل زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون؛ لأن المضـاعف = 1.

ولأن $\Delta Y = \Delta G_o = \Delta T_o$.

أي أن سياسة الميزانية المتوازنة تؤدي إلى تحمل الحكومة عبئاً أكبر من أجل زيادة الدخل، بينما في حالة عجز الموازنة كان الإنفاق الحكومي المطلوب هو 200 مليون ريال فقط.

والسبب في زيادة العبء هو أن الإنفاق الحكومي أصبح بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي في مكافحة الفجوة الركودية بسبب زيادة الضرائب على القطاع العائلي.

ولكن من أين يتم تمويل الإنفاق الحكومي الزائد؟ هذا يتم من خلال:

- الاقتراض من الأفراد أو المصارف من خلال إصدار السندات الحكومية
- أو إصدار صكوك استثمار حكومية يشارك فيها الأفراد، والشركات الخاصة، و المصارف الاستثمارية.

(5) حالة تخفيض الضرائب:

يشترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي حتى لا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى إلغاء الأثر التوسعي لانخفاض الضرائب.

ومرة أخرى، فإن الحفاظ على عجز الموازنة هو الاتجاه المرغوب لنجاح سياسة تخفيضاً الضرائب.

دعنا نوضح بمثال ماذا يحدث لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 250 مليون الذي يساوي حجم التخفيض في الضرائب.

لاحظ أن $\Delta G_o = \Delta T_o$ ، وهذه هي حالة الميزانية المتوازنة.

والآن دعنا نرى ما النتائج من خلال إجراء التعويض في معادلة مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$\Delta Y = \frac{1-a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

$$+1000 = 1\Delta T_o$$

$$\Delta T_o = \frac{1000}{1} = 1000$$

ومرة أخرى، فإنه لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي للحفاظ على توازن الميزانية فإن القضاء على الفجوة الركودية وزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون يتطلب

تخفيضاً أكبر في الضرائب يصل إلى 1000 مليون مقارنة بمبلغ 250 مليون في الحالة السابقة عند افتراض عدم تخفيض الإنفاق الحكومي. وهذا يظهر أن تطبيق سياسة عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) يُعزز من فاعلية تخفيض الضرائب في زيادة الدخل والقضاء على الفجوة الركودية.

الخلاصة:

يشترط لنجاح الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على الدخل هو وجود طاقة فائضة وموارد عاطلة في الاقتصاد، إضافة إلى عدم اللجوء إلى زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي الزائد.

ويشترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي وزيادة الدخل، أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي.

وفي كلتا الحالتين يكون الحفاظ على عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) هو الاتجاه الصحيح لتعزيز فاعلية وكفاءة الأثر التوسعي للسياسات المالية في القضاء على الفجوة الركودية.

(3 -3) دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية

(تطبيق)

- عرفنا سابقاً في المثال السابق أن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الفترة الثالثة مقدارها (2000) مليون ريال، وهي الحالة التي تم توضيحها في الشكل السابق (شكل 6.2) .
- وسبب هذه الفجوة وجود طلب كلي فعلي (AD_A) أكبر (7000) من الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم للحفاظ على مستوى ناتج (دخل) التوظيف الكامل عند 5000 مليون ريال.
- وقد ذكرنا سابقاً أن إغلاق الفجوة التضخمية يتم بتطبيق سياسات مالية انكماشية من خلال:
  - تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تخفيض الطلب الكلي.
  - أو من خلال تخفيض الإنفاق الاستهلاكي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الضرائب التي تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي فالطلب الكلي.

– أو من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بصورة متزامنة.

- السؤال الآن هو: ما حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق الفجوة التصخمية؟ وما حجم الزيادة في الضرائب؟ وأيهما أفضل من وجهة نظر السياسات المالية للحكومة؟
- بالاستعانة بمعادلة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب الثابتة نجد ما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a_1}\Delta G$$

$$-2000 = \frac{1}{.2}\Delta G$$

$$-2000 = 54G$$

$$\Delta G = \frac{2000}{5} = -400$$

أي أن حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق فجوة تضخمية مقدارها 2000 مليون ريال هو 400 مليون ريال.

أما حجم الزيادة في الضرائب الثابتة:

$$\Delta Y = \frac{-a_1}{1-a_1}\Delta T_o$$

$$-2000 = \frac{-.8}{.2}\Delta T_o$$

$$-2000 = -4\Delta T_o$$

$$\Delta T_o = \frac{-2000}{-.4} = 500 \text{ مليون ريال}$$

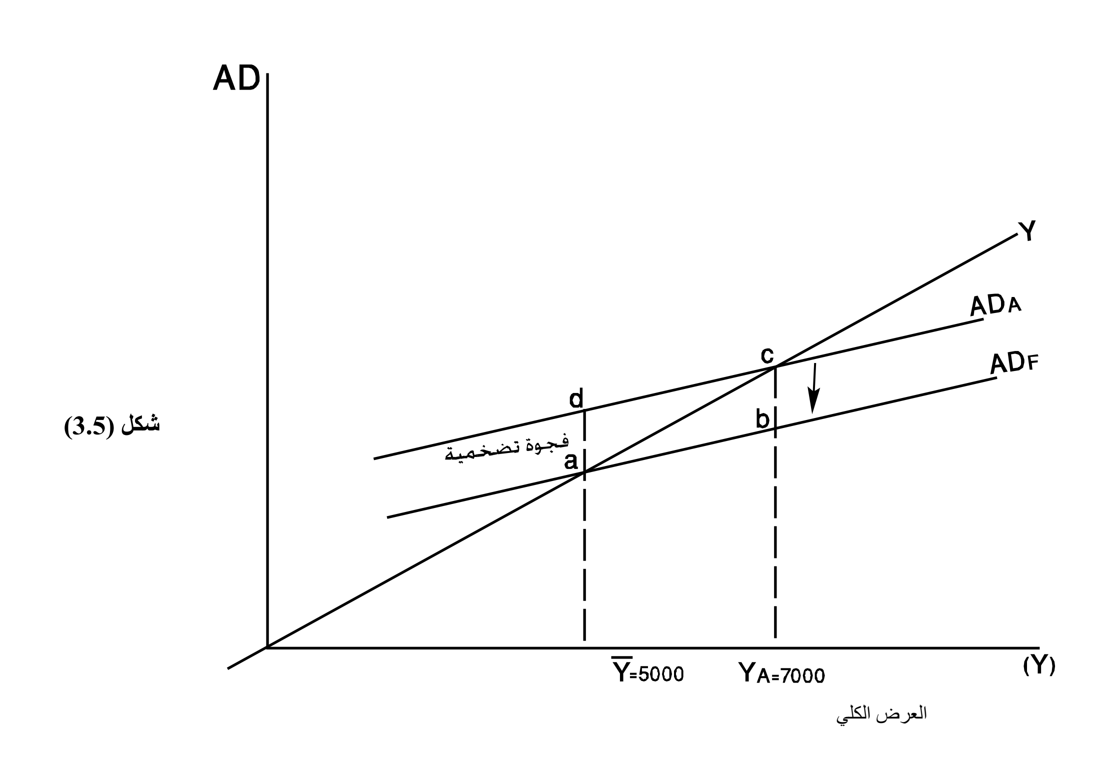
أي أنه إذا اختارت الحكومة زيادة الضرائب لإغلاق الفجوة التضخمية، فإنه ينبغي أن تزيد الضرائب بمقدار 500 مليون ريال من أجل إغلاق الفجوة التضخمية التي مقدارها 2000 مليون ريال.

- ويلاحظ من هذه النتائج أن خيار زيادة الضرائب قد يبدو أفضل من تخفيض الإنفاق الحكومي.

ولكن هذه الأفضلية تعتمد على أولويات السياسات المالية وأهدافها وعلى مدى العبء الذي يتحمله أفراد المجتمع من زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي.

- دعنا الآن نوضح أثر السياسات المالية الانكماشية في توازن الدخل بيانياً باستعادة الشكل (3.5).

حيث يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي (AD_A) إلى دالة الطلب الكلي المرغوب (AD_F) لتتقاطع مع دالة العرض الكلي عند النقطة (a)، وهي نقطة توازن الدخل عند مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.



شكل (3.5)

4- الخلاصة:

- الدخل الكامن هو ذلك المستوى من الدخل الذي يتحقق عند التوظيف (التشغيل) الكامل لعناصر الإنتاج.
- التوازن المرغوب للدخل يحدث عندما يكون الدخل الفعلي في فترة زمنية معينة قد تحقق عند التشغيل (التوظيف) الكامل لعناصر الإنتاج.

وفي هذه الحالة يتطابق كل من مفهوم الدخل الفعلي والدخل الكامن، ويطلق على هذا المستوى من الدخل: دخل التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

- يحدث التوازن غير المرغوب للدخل في حالتين هما:
  - عندما يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل الكامن، وفي هذه الحالة يعاني الاقتصاد من اختلال كلي يسمى بالفجوة الركودية.
  - أو عندما يكون الدخل الفعلي المحقق أكبر من الدخل الكامن، وهذه الحالة تسمى بالفجوة التضخمية.
- الفجوة الركودية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) الفعلي $(AD)_A$ أقل من الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لتحقيق دخل التوظيف الكامل.
- الفجوة التضخمية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ أكبر من الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم للحفاظ على مستوى دخل التوظيف الكامل.

أي: هي تلك الفجوة التي يكون فيها الدخل النقدي الفعلي أكبر من الدخل الكامن الحقيقي (عرض السلع والخدمات).

- القضاء على الفجوة الركودية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية، أي: زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما.
- القضاء على الفجوة التضخمية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية. أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما.
- يشترط لنجاح الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي أن تكون هناك موارد عاطلة، وأن لا يتم زيادة الضرائب، ويشترط لنجاح الأثر التوسعي لتخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي.

5- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السادسة:

بعد دراستك للوحدة الخامسة يمكنك لاحقاً استيعاب المفاهيم الأساسية للنقود والمصارف وهو ما سيتم تناوله في الوحدة السادسة حيث سيتم مناقشة مفهوم العقود وعرض طبيعة ووظائفها وأساليب قياس عرض النقود إضافة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي في التأثير في عرض النقود وتحديد التوازن في سوق النقود.

6- التعيينات (أسئلة الوحدة)

أولاً – الأسئلة الموضوعية

أ- ضع علامة(✓) أمام العبارة ة الصحيحة وعلامة(✕) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

1- يعاني الاقتصاد من الفجوة الركودية عندما يكون الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب ، وتنشأ عنه البطالة.

2- يعاني الاقتصاد من الفجوة التضخمية عندما يكون الطلب الكلي المرغوب أقل من الطلب الكلي اللازم، وينشأ عنه التضخم وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي الإجمالي.

3- يتصف الاقتصاد بحالة من الاستقرار الاقتصادي عندما لا يعاني من اختلالات اقتصادية كلية كحدوث التضخم والركود.

4- عندما يعاني الاقتصاد من حالة فجوة ركودية ، فإن المعالجات تتطلب سياسات مالية انكماشية وسياسات نقدية انكماشية ممثلة بانخفاض الإنفاق الحكومي والضرائب وانخفاض العرض النقدي.

5- عندما يعاني الاقتصاد من حالة فجوة تضخمية فإن المعالجات تتطلب سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية ، ممثلة بزيادة الإنفاق الحكومي والضرائب وزيادة العرض النقدي.

6- السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات يتخذها البنك المركزي من شأنه تخفيض العرض النقدي أو زيادتة.

7- من أدوات السياسة النقدية التحكم في الضرائب والإنفاق الحكومي.

السؤال الثاني: الأسئلة المقالية:

(1) عرف بدقة المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية التالية:

1- الفجوة الركودية
2- الفجوة التضخمية.
3- السياسة المالية.
4- السياسة النقدية
5- مضاعف الميزانية المتوازنة.
6- أدوات السياستين المالية والنقدية.

(2) عرف السياسة المالية مبيناً الأهداف العامة للسياسة المالية والأدوات المختلفة للسياسة المالية، ودورها في علاج التضخم والركود الاقتصادي.

(3) هل هناك فرق بين أدوات السياسة المالية والنقدية وأهدافها؟ وضح ذلك مبيناً دور السياسة النقدية في علاج التضخم والركود الاقتصادي.

(4) ماذا يقصد بمضاعف الميزانية المتوازنة؟

(5) كفاءة وفعالية كلٍّ من السياسات المالية والنقدية في التأثير في تقلبات الطلب الكلي تعتمد على مجموعة من العوامل اذكرها.

(6) "تستخدم سياسة السوق المفتوح في علاج التضخم وحالات الركود" اشرح كيف يمكن ذلك.

(7) ما أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها البنك المركزي اليمني لتحقيق الاستقرار وتحريك النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية؟

ثانياً – أسئلة الاختيار المتعدد:

حدد الإجابة الصحيحة مما يلي:

(1) يعالج التضخم الناشئ من زيادة الطلب عن طريق:

أ – زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
ب – زيادة الضرائب.
ج – زيادة الضرائب و/أو تخفيض الإنفاق الحكومي.
د – تقليل الإنفاق الحكومي.

(2) من أدوات السياسة المالية:

أ - زيادة كمية النقود.

ب – نقص عرض النقود بمفهومها الواسع.

ج – زيادة الاستثمار.

د – الضرائب والنفقات الحكومية.

(3) التضخم الركودي يبين:

أ – انخفاض الطلب الكلي.

ب – زيادة الأسعار (تضخم) مع ارتفاع معدل البطالة.

ج – ارتفاع الطلب الكلي مع انخفاض معدل البطالة.

د – لا شيء مما ذكر.

(4) ترمي السياسات المالية والنقدية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ – رفع معدل النمو الاقتصادي.

ب – إعادة توزيع الدخل.

ج – التوظيف الكامل.

د – جميع ما ذكر.

(5) لعلاج (حالة الكساد) تقوم الدولة بـ :

أ – زيادة الإنفاق الحكومي.

ب – خفض الضريبة.

ج – شراء البنك المركزي للسندات الحكومية.

د – مزيج من (أ) ، (ب) ، (ج) .

6) في حالة علاج التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي عن الطلب الكلي الفعلي عند مستوى التوظيف الكامل (التشغيل الكامل) بمقدار (100 مليون ريال) والميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.80) يجب تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار:

أ – 30 مليون. ب – 35 مليون. ج – 20 مليون. د – غير محدد.

رابعاً – تمارين ومسائل:

(أ) لو افترضنا أن لدينا حالة فجوة تضخمية نتيجة زيادة الطلب الفعلي على الطلب المرغوب عند التوظيف الكامل بمقدار (100 مليون ريال). فما السياسة المالية للحكومة التي يمكن أن تعالج هذه الحالة؟ بمعنى ما مستوى التغير في

الإنفاق الحكومي أو التغير في الضريبة الذي يمكن أن يعالج هذه الفجوة التضخمية إذا كان الميل الحدي للاستهلاك (b) يساوي (0.75) ؟

(ب) لو افترضنا أن دخل التوازن في حالة التوظيف الكامل (900 مليون ريال) بينما المستوى التوازني الفعلي للدخل (850 مليون ريال) ، أي: توجد فجوة انكماشية قدرها (50 مليون ريال) باستخدام السياسة المالية. كيف يمكن القضاء على هذه الفجوة الانكماشية إذا علم أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.90) بمعنى : ما مستوى التغير في الإنفاق الحكومي أو التغير الضريبي الذي يمكن أن يعالج هذه الفجوة الانكماشية؟

7- إجابة التدريبات :

إجابة تدريب (1):

يتمثل شرطي توازن الدخل في:-

إجابة تدريب رقم (1):

الفجوة الركودية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي (الانفاق الفعلي $(AD)_A$ أقل من الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم لتحقيق دخل التوظيف الكامل.

إجابة تدريب (2):

الفجوة التضخمية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي $(AD)_A$ أكبر من الطلب الكلي المرغوب $(AD)_F$ اللازم للحفاظ على مستوى دخل التوظيف الكامل.

إجابة تدريب (3):

- للقضاء على الفجوة الركودية يتطلب سياسات مالية ونقدية توسعية أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تحقيق الضرائب أو كلاهما.
- القضاء على الفجوة التضخمية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية إنكماشية أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما

إجابة الأسئلة الموضوعية للوحدة:-

(1) أسئلة الصواب والخطأ:

رقم الفقرة	صحة العبارة	التعليل
1-	×	فجوة تضخمية
2-	×	فجوة ركودية
3-	✓	————
4-	×	سياسات مالية ونقدية توسعية
5-	×	سياسات مالية ونقدية إنكماشية
6-	×	سياسات تتخذها وزارة المالية متمثلة بالإنفاق الحكومي والضرائب
7-	×	تعد من أدوات السياسة المالية وليست النقدية.

(2) أسئلة الاختيار المتعدد:-

رقم الفقرة	1	2	3	4	5	6
الإجابة الصحيحة	ج	د	ب	د	د	ج

8- قائمة المراجع:

1- الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ - 2000م.

2- نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

3- مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتيب الأردني، 1988م.

4- Reynolds, Lioyd, Economics, IR win Publisher, Fifth edition, 1988.

Reynolds, Lioyd, Economics, IR win Publisher, Fifth

5- Reynolds, Lioyd, Economics, IR win Publisher, Fifth edition, 1988.

الوحدة السادسة 6

النقود والمصارف ودور السياسات النقدية

محتويات الوحدة

1- المقدمة

1 -1 تمهيد :

عزيزي الدارس، تهدف هذه الوحدة إلى تمكين الدارس من استيعاب المفاهيم الأساسية للنقود والمصارف. إذ ستركز هذه الوحدة على مناقشة وعرض طبيعة وظائف النقود وأساليب قياس عرض النقود ، إضافةً إلى تحليل دور الجهاز المصرفي في التأثير في عرض النقود.

كذلك، فإن هذه الوحدة تقدم عرضاً تحليلياً مختصراً لمدارس تحليل الطلب على النقود ، وكيفية تحديد التوازن في سوق النقود.

وبصورة محددة، فإن موضوعات هذه الوحدة هي:

أولاً : طبيعة النقود : المفهوم والوظائف وقياس عرض النقود.

ثانياً : مدارس تحليل الطلب على النقود وتوازن سوق النقود.

ثالثاً : الجهاز المصرفي: المكونات والوظائف.

رابعاً : السياسات النقدية: المفهوم والأدوات.

خامساً : دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، فإن الغرض من دراسة النقود والمصارف هو توضيح وبيان علاقة النقود والمصارف بدور السياسات النقدية في معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي.

1 -2 أهداف الوحدة :

بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

1- تشرح مفهوم النقود.
2- تبين عرض النقود من حيث المفهوم وأساليب القياس.
3- تذكر الجهات المؤثرة في عرض النقود.
4- توضح المدارس المختلفة التي تحلل الطلب على النقود.
5- تشرح توازن سوق النقود.
6- تتعرف على طبيعة الجهاز المصرفي ومكوناته.
7- توضح مفهوم السياسة النقدية وأدواتها.
8- تقارن بين استخدامات السياسة النقدية وأدواتها في علاج الفجوة الركودية وفي علاج الفجوة التضخمية.



1 -3. أقسام الوحدة:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لهذه الوحدة فقد تم تقسيمها كالتالي:

أولاً: طبيعة النقود: المفهوم والوظائف وقياس عرض النقود.

ثانياً: مدارس تحليل الطلب على النقود وتوازن سوق النقود.

ثالثاً: الجهاز المصرفي: المكونات والوظائف.

رابعاً: السياسات النقدية: المفهوم والأدوات.

خامساً: دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

3.1 القراءات المساعدة:

لمزيد من المعلومات تتعلق بمواضيع هذه الوحدة يمكنك الاطلاع والرجوع إلى القراءات المساعدة الآتية:



1- الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ - 2000م.

2- الرفاعي، أحمد خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، جامعة آل البيت، الطبعة الثانية، 1997م.

3- نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخريمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

4- Reynolds, Lioyd, Economics, IR win Publisher, Fifth edition, 1988.

5- Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

6- Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994.

4.1 الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة.
- حل تدريبات التقويم الذاتي الخاص بهذه الوحدة.

2- طبيعة النقود (المفهوم وأساليب القياس):

عزيزي الدارس، لجأ الإنسان إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل بعد تجارب مختلفة مرت بها المجتمعات الإنسانية في ظل نظام المقايضة الذي كان سائداً قبل عصر استخدام النقود.

وقد مر استخدام النظام النقدي بمراحل مختلفة بدءاً من النظام النقدي السلعي إلى النظام النقدي المعدني ثم إلى النظام النقدي الورقي.

وتطورت أنظمة النقد الورقية وتعدد أشكالها ومنها النقود المصرفية ونقود الائتمان كبطاقات الائتمان بأنواعها المختلفة، وأخيراً النقود الإلكترونية.

على أن السمة الأساسية التي يتمتع بها النظام النقدي الورقي هي سمة القبول العام في المجتمع، وهي السمة التي تشكل المصدر الرئيس لتعريف النقود.

2 -1. تعريف النقود:

تتعدد المداخل المختلفة لتعريف النقود، ولكننا نورد تعريفاً للنقود وفقاً لمدخل وظائف النقود على النحو الآتي:

((النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع وتستخدم كوسيط في المعاملات (المعادلات) ومقياساً للحساب ومخزناً للثروة أو القيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة)).

يبين بشكل واضح هذا التعريف، أن للنقود وظائف أساسية هي ما يلي:

أسئلة التقويم الذاتي (1) :

؟

-عرف النقود. واشرح وظائفها.

(1) النقود وسيط للمعاملات (Medium of Exchange) :

تعتبر هذه الوظيفة هي الوظيفة الأساسية كونها تنبع من قبول الناس لذلك، وهي بذلك تكرس السمة العالية التي يتفوق فيها استعمال النقود كبديل عن نظام المقايضة الذي اقترن بصعوبات وتعقيدات كثيرة في الأزمنة الماضية. ومماً جعل أداء النقود لوظيفة الوساطة في المبادلات أو المعاملات بتفوق ونجاح هو توفر عدد من الشروط التي تتمتع بها النقود ، وهي:

- الاستقرار النسبي في قيمة النقود.
- قابلية النقود للتجزئة والانقسام والتجانس.
- قابليتها للنقل بسهولة وبأقل تكلفة.
- ثقة الناس بالنقود ، وهي ثقة تنبع من ضمان السلطات النقدية للوفاء بالنقود ،لأت ذلك يعتبر أحد مظاهر سيادة الدولة.
- صعوبة قابلية النقود للتزوير.

(2) النقود مقياس للقيم أو وحدة للحساب (Unit of Accounts):

تستخدم النقود كأداة لحساب قيم السلع والخدمات حيث يمكن استخدام النقود للمقارنة بين أسعار السلع والخدمات بسهولة تامة ، وهي الوظيفة التي تفوقت فيها النقود على نظام المقايضة.

(3) النقود مخزن للثروة أو القيمة (Store of Value) :

كان الناس في ظل نظام المقايضة يواجهون صعوبات كبيرة في تخزين ثرواتهم، ويتعرضون لمخاطر كبيرة، منها التعرض للسرقة أو لتلف الثروة أو صعوبات النقل والتخزين.

غير أن استعمال النقود كمخزن للثروة تغلب على هذه الصعوبات، وصار بإمكان الأفراد الادخار والاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقود ، أي: أن النقود تؤدي وظيفة مخزن للثروة أو مخزن للقيمة بسهولة تامة، لأنها تتمتع بميزة أنها أصل كامل السيولة يتم تحويلها إلى سلع أخرى بتكلفة منخفضة ودون خسائر في قيمتها.

(4) النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة:

تقوم كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية والخارجية على أساس التسويات الآجلة حيث تتم هذه التسوية من خلال النقود.

أي: أن وسائل دفع هذه القروض أو المدفوعات الآجلة يتم باستخدام النقود.

2 -2. عرض النقود: (المفهوم وأساليب القياس)

إن مفهوم عرض النقود ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة أي: إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة محددة من السنة (31 ديسمبر مثلاً).

أي: أن هناك فرقاً بين مفهوم كمية النقود، وهي الكمية المصدرة من النقود التي تتحدد بناءً على قرار سياسي من السلطات النقدية في البلد (البنك المركزي مثلاً)، وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة وليس البنك المركزي فقط.

وفي مناسبات أخرى، يطلق على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد.

ولكن قياس عرض النقود يتم بطريقتين رئيسيتين هما:

(أ) المقياس الضيق للنقود وغالباً يعطى الرمز (M_1) .

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كأداة أو وسيط في التبادل والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات (Transaction Approach) .

وبناءً على هذه الطريقة فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- السيولة (النقد) المتداولة بيد الأفراد، وتتكون من كافة العملات المعدنية والورقية، ويرمز لها بالرمز (c) .
- الودائع الجارية، وتشمل الشيكات البنكية وبطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية، ويرمز لها بـ (D).

ويلاحظ أن هذين البندين يعكسان دور النقود كوسيط في التبادل.

باختصار فإن المقياس الضيق للنقود هو: $M_1 = C + D$

?

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

قارن بين المفهوم الضيق والواسع لعرض النقود.

(ب) المقياس الواسع للنقود : (M_2)

إن الأساس الفكري لهذا المقياس هو التركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، ولذلك يُنظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الأسمية.

ويعرف هذا المقياس بطريقة السيولة (Liquidity Approach). وبناءً على هذا المقياس، فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- النقود بمعناها الضيق (M_1).
- كافة الودائع الآجلة، مثل ودائع الادخار + ودائع الآجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات. ويطلق على ودائع الآجل بأشباه النقود أو (شبه النقود).
- باختصار، فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو:

$M_2 = M_1 +$ أشباه النقود

(2 -3) الجهات المؤثرة في عرض النقود:

(استنتاج مضاعف النقود الواسع)

عزيزي الدارس، يمكن القول أن هناك ثلاث جهات رئيسة تؤثر في حجم عرض النقود، أو بمعنى أدق تؤثر في تغير عرض النقود، وهي:

(أ) السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي.

يمارس البنك المركزي تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (B) إضافة إلى التأثير في مكونات مضاعف النقود.

القاعدة النقدية هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (B) وتتكون من :

- النقد المتداول بيد الأفراد (أوراق البنكنوت) (C).

- الاحتياطيات في الجهاز المصرفي (الذي يتكون من البنك المركزي + البنوك التجارية التقليدية + البنوك الإسلامية + البنوك المتخصصة).

أي أن القاعدة النقدية هي:

$$B = C + R$$

حيث : B = القاعدة النقدية.

C = النقد المتداول.

R = الاحتياطيات في الجهاز المصرفي.

ولذ فإن معادلة عرض النقود يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$M = m.B$$

حيث M =- كمية عرض النقود.

m = مضاعف النقود.

B = القاعدة النقدية.

يلاحظ أن البنك المركزي يؤثر على عرض النقود من خلال التأثير في كل من:

- القاعدة النقدية (B) .
- مضاعف النقود (m) .

ويمكننا كتابة معادلة عرض النقود بدلالة التغيرات في المعادلة على النحو الآتي:

$$\Delta M = m\Delta B$$

أو : $$m = \frac{\Delta M}{\Delta B}$$

أو مضاعف النقود = $\dfrac{\text{التغير في عرض النقود}}{\text{التغير في القاعدة النقدية}}$



بين الجهات المختلفة التي يمكن من خلالها التأثير في عرض النقود.

(ب) الجمهور (أفراد المجتمع):

يعتمد تأثير الجمهور في عرض النقود على حجم كمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها خارج البنوك مقارنة بحجم النقود التي يرغبون في إيداعها في البنوك.

أي: تعتمد على نسبة السيولة إلى حجم الودائع وعلى نسبة الودائع الآجلة إلى حجم الودائع. دعنا نفترض أن:

$\left(cd = \frac{C}{D}\right)$ هي نسبة السيولة التي يحتفظ بها الجمهور خارج البنوك.

وأن $\left(td = \frac{T}{D}\right)$ هي نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع التي يحتفظ بها الجمهور داخل البنوك.

فكلما كانت نسبة السيولة (cd) أقل، (وبالتالي كلما كانت نسبة الودائع الآجلة أكبر (td)) فإن هذا يعني أن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بحجم أكبر من النقود داخل البنوك. وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض أو منح الائتمان وهذا يؤدي إلى زيادة قدرتها على خلق النقود وزيادة عرض النقود.

والعكس يحدث لو رغب الجمهور في الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود في صورة سائلة (أي خارج البنوك cd تكون مرتفعة)، فإن هذا يضعف قدرة البنوك في والتأثير على عرض النقود.

(ج) البنوك التجارية:

تعتمد قدرة البنوك في التأثير على عرض النقود على عدد من العوامل هي:

- مدى تفضيلها للاحتفاظ باحتياطيات فائضة، فكلما احتفظت البنوك التجارية باحتياطيات فائضة كبيرة في خزانتها أو لدى البنك المركزي فإن ذلك يضعف من قدرتها في التأثير على عرض النقود.
- حجم ودائع الجمهور في البنوك التجارية ومدى انتشار عادة التعامل مع المصارف من خلال الشيكات والحوالات والوسائل المصرفية الحديثة.
- مدى رغبة الجمهور في طلب القروض والائتمان من البنوك التجارية. وكلما كان هناك طلب نشط على قروض البنوك التجارية فإنه يزيد من قدرتها في التأثير على عرض النقود.

- سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت النسبة، ضعف تأثير البنوك في خلق النقود (الائتمان) وبالتالي عرض النقود.

مضاعف النقود الواسع (المركب): m

بعد أن أوضحنا كيف يؤثر كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور في عرض النقود، نستطيع الآن صياغة مضاعف النقود الواسع الذي يعكس تأثير الأطراف الثلاثة السابقة، وذلك على النحو الآتي:

$$m = \frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd}$$

حيث نسبة السيولة = $cd = \frac{C}{D}$

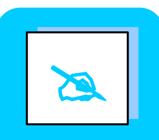
نسبة الودائع الآجلة = $td = T/D$

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية = rd

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة = rt

وبالتالي: فإن عرض النقود هو:

$$M = \left(\frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd}\right)B$$



مثال :

افترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

- الودائع الجارية 500 مليون ريال.
- السيولة المتداولة = 1000 مليون ريال.
- الودائع الآجلة (T) = 2000 مليون ريال.
- نسبة الاحتياطي القانوني (.20) rd =
- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة rt = (.10)

والمطلوب ما يلي:

1) إيجاد مضاعف النقود.

2) إيجاد حجم عرض النقود.

الحل:

$$cd = \frac{C}{D} = \frac{1000}{500} = 2$$

$$td = \frac{T}{D} = \frac{2000}{500} = 4$$

$$m = \frac{1+2}{.20+.10(4)+2} = \frac{3}{2.60} = 1.15$$

أي أن كل ريال زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة عرض النقود بمقدار (1.15) ريال.

$$M = C + D$$

$$= 1000 + 500 = 1500$$

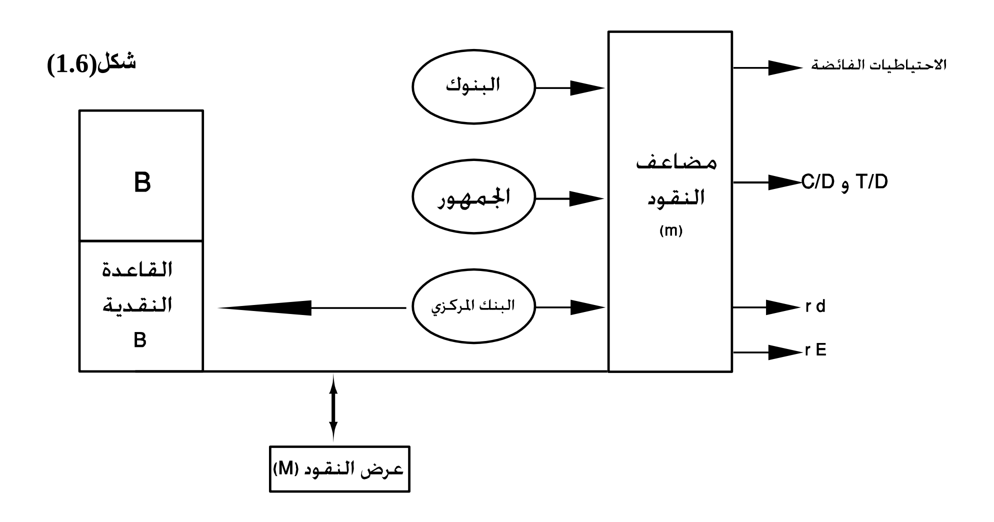
كذلك فإن القاعدة النقدية (B) هي:

$$B = \frac{M}{m} = \frac{1500}{1.15} = 1304.3$$

وبالتالي فإن عرض النقود هو:

$$M = (1.15)\ \ [1304.3]\ =$$

وأخيراً يمكننا توضيح الجهات والعوامل المؤثرة في عرض النقود في شكل (7.1).



3- الطلب على النقود: (The Demand for Money)

3 -1 مدارس تحليل الطلب على النقود:

عزيزي الدارس، ناقشنا سابقاً عرض النقود والجهات المؤثرة في جانب العرض من النقود، وهي البنك المركزي باعتباره المؤثر الرئيس والبنوك التجارية التي تسهم في خلق النقود ثم الجمهور الذين يمارسون دوراً مؤثراً في عرض النقود.

وحتى تكتمل الصورة في سوق النقود، فلا بد من تقديم عرض تحليلي لجانب الطلب على النقود.

لذا يهتم هذا الجانب بدراسة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود وتحليلها. وفي إطار هذا التحليل، نجد أن هناك رؤى مختلفة لمدارس مختلفة في دراسة وتحليل محددات الطلب على النقود وتحليلها ومن أبرزها ما يلي:

أولاً : المدرسة التقليدية:

قدمت هذه المدرسة ما يسمى بالنظرية الكمية في الطلب على النقود (The Quantity Theory of Demand for Money)، حيث تركز هذه النظرية على دافع المعاملات في الطلب على النقود، أي أن النقود إنما تطلب بصورة أساسية من أجل التبادل أو كوسيط في المعاملات.

ثانياً – المدرسة الكينزية في الطلب على النقود:

قدمت هذه المدرسة ما يسمى بنظرية التفضيل النقدي (The Liquidity Theory of Demand for Money)، وقد ركزت هذه النظرية على ثلاثة دوافع رئيسة في الطلب على النقود وهي:

(أ) دافع المعاملات (التبادل)، حيث النقود تطلب لإتمام المعاملات والتبادل بين الناس. أي أن الناس بحاجة للاحتفاظ بكمية معينة من النقود خلال فترة زمنية من أجل شراء وتبادل السلع والخدمات، يعتمد هذا الدافع على مستوى الدخل.

(ب) دافع الاحتياط والتحوط للمستقبل:

يميل الناس للاحتفاظ بكمية معينة من النقود لمواجهة حالات الطوارئ وحالات الشدة في المستقبل، مثل حالات المرض وحالات البطالة وعدم وجود فرص عمل، وانقطاع الدخل وغيرها من حالات المستقبل غير المتوقعة.

ويعتمد هذا الدافع على مستوى دخل الأفراد ، فكلما زاد الدخل زادت نسبة النقود التي يحتفظون بها تحوطاً للمستقبل.

أسئلة التقويم الذاتي (3) :

?

- اشرحْ المدارس المختلفة التي تحلل الطلب على النقود.

(ج) دافع المضاربة:

يعتبر دافع المضاربة من الدوافع التي تميزت بها المدرسة الكينزية على غيرها (التقليدية مثلاً) في تحليل دوافع الطلب على النقود.

وفقاً لدافع المضاربة ، فإن الناس يحتفظون أو يطلبون كمية من النقود من أجل الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق.

ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة وفقاً لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسة ، وعلى توقع المضاربين لهذا السعر مستقبلاً.

والعلاقة هنا هي علاقة عكسية ، فكلما ارتفع سعر الفائدة ، مال الناس للاحتفاظ بكمية أقل من النقود ، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.

وباختصار ، فإن دالة الطلب على النقود وفقاً للمدرسة الكينزية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f\left(\overset{(-)}{i}, \overset{(+)}{y} \right)$$

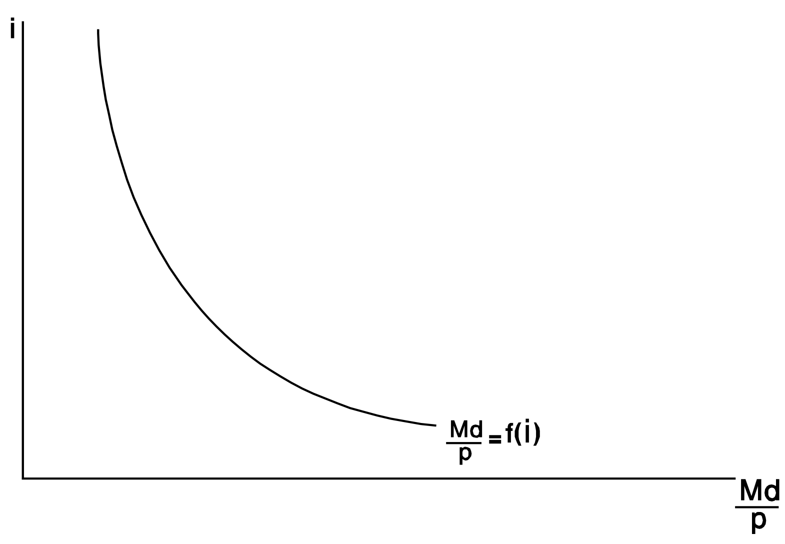
حيث $\frac{M^d}{P}$ = الطلب على النقود الحقيقية.

i = سعر الفائدة وعلامة السالب تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الطلب على النقود.

y = الدخل ، ويرتبط بعلاقة طردية مع كمية الطلب على النقود.

- بيانياً ، فإن دالة الطلب على النقود يمكن توضيحها في شكل (7.2).

شكل (2.6)



ثالثاً – هناك مدارس أخرى ونماذج أخرى قامت بدراسة محددات الطلب على النقود وتحليلها ومنها:

- نموذج ويليام بامول وجيمس توين، وهو النموذج الذي عرف بنموذج المخزون في الطلب على النقود، ويعتبر هذا النموذج امتداداً فكريًّا للمدرسة الكينزية.
- نموذج المحفظة في الطلب على النقود، و يؤكد على دور النقود كمخزن للقيمة.
- النظرية الحديثة في الطلب على النقود، وهي نظرية المدرسة النقدية. (The monetarists school)

وقد اهتمت هذه المدرسة بتحليل الطلب على النقود بأسلوب مماثل في تحليل الطلب على أي سلعة أو أي أصل مالي آخر.

ونظراً لأن مستوى هذا الكتاب لا يسمح بتقديم تفاصيل أكثر عن هذه النظريات والنماذج الأخرى، فإن التحليل يتوقف عند هذا الحد.

(3 -2) توازن سوق النقود:

باكتمال تحليل عرض النقود والطلب على النقود ، يمكننا توضيح توازن سوق النقود بيانياً في شكل (3.6) في ظل الافتراضات التالية:

- كمية عرض النقود هو متغير تلقائي مستقل يحدده البنك المركزي. أي أن $\frac{M^s}{P} = \frac{M_o^s}{P}$

حيث M_o^s = عرض النقود كمتغير ثابت ومستقل.

- الطلب على النقود يحدد وفقاً لرؤية المدرسة الكينزية.

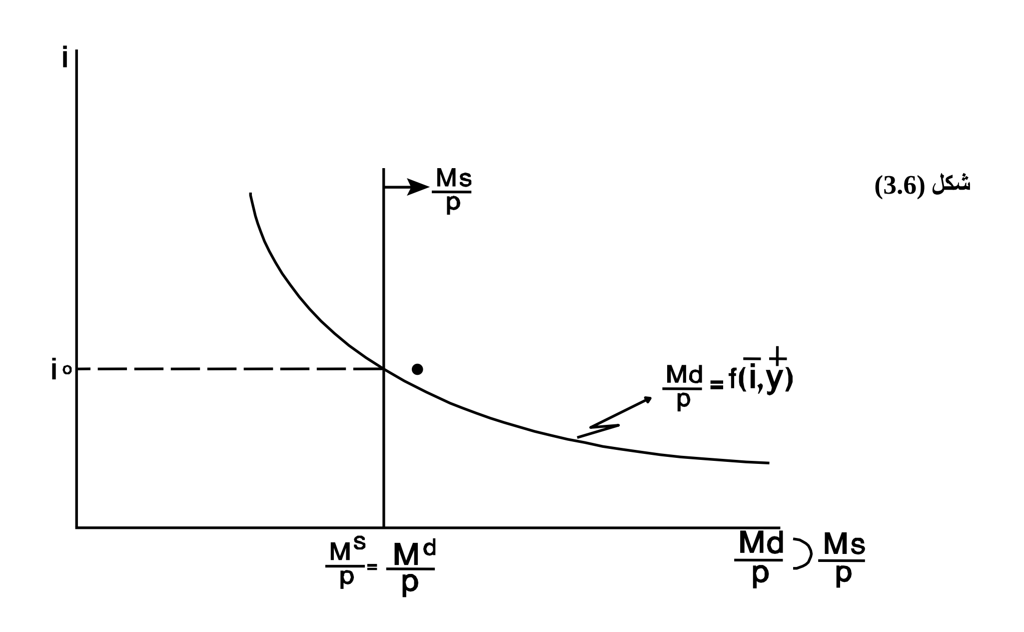
أي أن: $\frac{M^d}{P} = f\left(\overset{-}{i}, \overset{+}{y}\right)$

- إن نقطة التقاطع بين خط عرض النقود ومنحنى الطلب على النقود تحدد سعر الفائدة التوازني عند كمية معينة توازنية للنقود. (أنظر شكل 7.3) .

أسئلة التقويم الذاتي (4) :

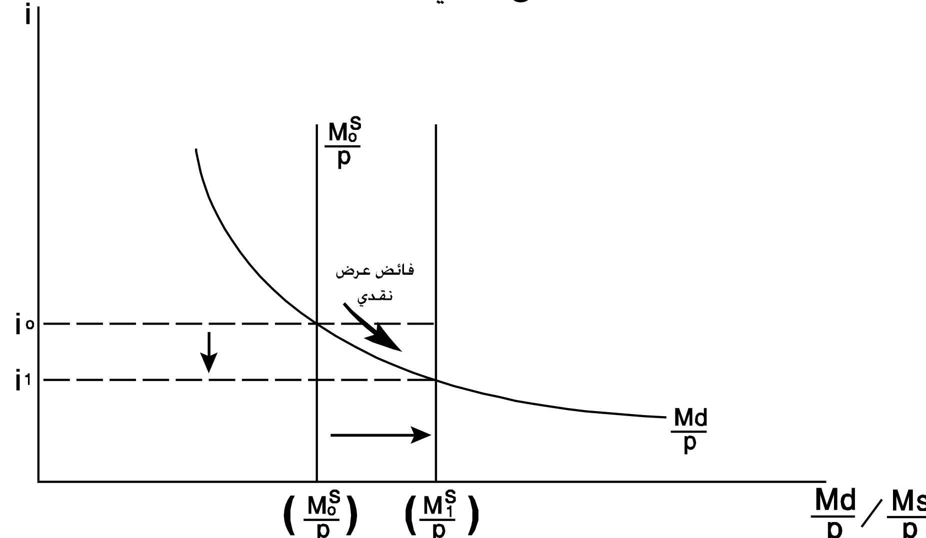
?

بين آلية التوازن في سوق النقود ، والعوامل المؤثرة في التوازن.



شكل (3.6)

- يلاحظ من شكل (3.6) أن سعر الفائدة التوازني $\left(\overset{x-}{i}\right)$ قد تحدد عند كمية التوازن من النقود حيث $\frac{M_o^s}{P} = \frac{M^d}{P}$.
- ويلاحظ كذلك أنه إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود من $\frac{M_o^s}{P}$ إلى $\frac{M_1^s}{P}$ ، فإن هذا يؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى جهة اليمين، مسبباً وجود فائض عرض نقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يستقر عند وضع توازني جديد (i_1). انظر شكل (4.6)



شكل(4.6)

4- الجهاز المصرفي:

عزيزي الدارس، يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من مجموعة من المصارف أو البنوك الآتية:

- البنك المركزي.
- البنوك التجارية التقليدية.
- البنوك المتخصصة.
- البنوك الإسلامية في بعض البلدان.


تدريب (2)



- مما يتكون الجهاز المصرفي؟

أولاً : البنك المركزي:

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية لأي بلد ، حيث يمارس عدداً من المهام والاختصاصات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وتحديد أولوياتها وأهدافها.

وفي الغالب، فإن هذه الاختصاصات والمهام تكون محددة في قانون البنك المركزي. وعلى وجه الخصوص فإن أهم وظائف ومهام البنك المركزي هي:

- إصدار النقود القانونية وفقاً لمتطلبات التطور الاقتصادي وأهداف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة الوطنية.
- إدارة السياسة النقدية بشكل سليم ومرغوب من حيث اتخاذ كافة الإجراءات والأدوات اللازمة للإشراف على سير البنوك التجارية ونشاطها وبما يحقق أهداف التشغيل الكامل للمواد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار وتوجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلكم الأهداف.
- إجراء المقاصات والتسويات بين البنوك والمؤسسات المالية.
- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة باعتباره بنك الدولة أو بنك الحكومة.

- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والقيام بتسوية المدفوعات الدولية للحكومة.

باختصار، فإن أبرز وظائف الصرف أو البنك المركزي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

(1) البنك المركزي هو بنك الدولة من حيث أنه يقوم بالآتي:

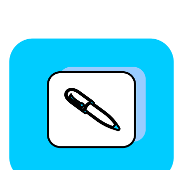
- تقديم الخدمات المصرفية والائتمانية للحكومة.
- إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية وتسوية المدفوعات الدولية.
- المستشار النقدي والمالي للحكومة.

(2) البنك المركزي هو بنك البنوك من حيث:

- إجراء المقاصات والتسويات من البنوك.
- تقديم القروض للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للبنوك التجارية عند الشدائد.

(3) البنك المركزي هو بنك الإصدار لأنه:

- يقوم بإصدار النقود القانونية وفقاً لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.



تدريب (3)

- اذكر الوظائف المختلفة للبنك المركزي، مع الشرح.

ثانياً : البنوك التجارية :

تمارس البنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين. وبعبارة أدق، فإنها تقوم بدور المتاجرة في الديون. أي أنها تقوم بعملية إقراض النقود والمساهمة في خلق الائتمان، إذ تستقبل الودائع من المدخرين، وهم بمثابة المقرضين للبنوك مقابل حصول المودعين على فوائد.

وبالمثل فإن البنوك تقوم بإقراض هذه الأموال أو القروض إلى طالبيها من المستثمرين مقابل حصولها على فوائد تكون أعلى من الفوائد التي تقدمها البنوك للمودعين، والفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين والفائدة المقبوضة من المقرضين (المستثمرين) يمثل أرباح البنوك التجارية.

وبصورة عامة فإن أهم وظائف البنوك التجارية هي:

- قبول الودائع من الجمهور (المقرضين) بمختلف أشكالها: ودائع تحت الطلب، وودائع لآجال مختلفة.
- تقديم الائتمان (القروض) للمستثمرين وفقاً لاعتبارات الربحية والسيولة.
- القيام بكافة المعاملات والخدمات المصرفية المعروفة مثل، خصم الأوراق التجارية والمراسلات مع البنوك والمراسلين وشراء العملات الأجنبية وبيعها وفتح الاعتمادات المستندية وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية للمتعاملين مع البنوك.

ثالثاً: البنوك المتخصصة:

تنشأ البنوك المتخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، حيث ينحصر نشاط هذه البنوك في تحقيق أهداف تنموية، مثل البنوك المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية، والبنوك التي تتخصص في تمويل أنشطة صناعية مختلفة أو بنوك تنمية الصادرات وتختص بتقديم تمويلات لتحفيز النشاط التصديري في البلد.

كذلك، فإن البنوك قد تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية، مثل: بنوك الإسكان التي تختص بتمويل المشروعات الإسكانية، ومثل بنوك تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر ونحوها.

تختلف البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية التقليدية في الأوجه التالية:

- ليس من وظائف البنوك المتخصصة قبول ودائع الطلب كما هو الحال عند البنوك التجارية، ولذا فإن نشاط البنوك المتخصصة محدداُ فيما يتعلق بقبول الودائع وجذب المدخرات.
- تسهم الحكومات بنسب مرتفعة في رأس مال هذه البنوك إضافة إلى ما تحصل عليه هذه البنوك من أرباح وقروض محلية أو خارجية لتعزيز مواردها.
- لذلك، فإن نجاح هذه البنوك في تحقيق أهدافها الاقتصادية يعتمد على مدى مساهمة الحكومات في رأس مالها ومدى ما تحصل عليه من دعم حكومي أو أرباح أو قروض.

ومن أمثلة البنوك المتخصصة في اليمن، بنك التنمية الزراعية والبنك الصناعي (سابقاً) وبنك الإسكان.

تدريب (4)

ما أوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة؟

رابعاً : البنوك الإسلامية:

نشأت الحاجة إلى بنوك إسلامية لسببين رئيسين هما :

(1) ضرورة التعامل بأساليب تمويل خالية من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية، وهذا لا توفره البنوك التجارية التقليدية.

(2) إن مفهوم الائتمان هو مفهوم واسع؛ فهو لا يعني مجرد القيام بوظيفة إقراض النقود كما هو الحال في البنوك التجارية التقليدية.

إن مفهوم الائتمان عند البنوك الإسلامية يتسع ليشمل (بالإضافة إلى إقراض النقود) الإقراض أو المداينات بشكل واسع.

أي أن الائتمان يشمل القروض النقدية، أو البيوع بالآجل والمرابحة أو الديون السلعية كأسلوب التمويل بصيغة السلم، وبناءً على هذا المفهوم الواسع للائتمان، فإن البنوك الإسلامية لديها قدرة على توليد الائتمان بمعناه الشامل.

وهي لا تختلف عن البنوك التقليدية إلا في الصيغ والأساليب (الخالية من الربا المحرم شرعاً) لتوليد الائتمان؛حيث إن هذه الصيغ والأساليب تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) فلا توجد أرباح بدون تحمل المخاطرة، من رب المال والمستثمر.

لقد تطورت البنوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية كماً ونوعاً،ووصل عددها إلى (أكثر من 260). وفي اليمن، تم افتتاح أول بنك إسلامي في عام 1996 وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن حتى وصل عددها إلى أربعة بنوك.

وتم إنشاء فروع لهذه البنوك الإسلامية في بعض محافظات اليمن. ومن أمثلة البنوك الإسلامية في اليمن، بنك سبأ الإسلامي، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك الاستثمار والتمويل الإسلامي.



تدريب (5)

- ما يميز المصارف الإسلامية عن البنوك التجارية؟

أساليب التمويل في البنوك الإسلامية:

(1) بيع المرابحة للأمر بالشراء:

تهدف هذه الصيغة إلى توفير التمويل لطالبيه (أفراداً أو شركات) الذين لا تتوفر لهم سيولة نقدية كافية للشراء نقداً. وبالتالي فإن تأجيل الثمن يعد جوهر عملية المرابحة للأمر بالشراء.

وتتم هذه العملية من خلال قيام البنك الإسلامي بشراء السلعة بأمر العميل الذي يرغب بشرائها ويطلب ذلك من البنك على أساس الوعد بالشراء بالثمن الذي يتفقان عليه وبالأقساط ونسبة الربح المتفق عليهما.

(2) صيغة المضاربة:

تستخدم البنوك الإسلامية صيغة المضاربة المصرفية باعتبارها أسلوب تمويل بديلاً عن القرض النقدي بفائدة. وفقاً لهذه الصيغة، يمنح البنك المال (النقود) باعتباره رب المال إلى العميل (طالب الائتمان). يقوم العميل باستثمار هذا المال في نشاط مولد للربح. يقسم الربح بين البنك وبين العميل (المضارب) وفقاً لحصة شائعة يتفق عليها.

(3) صيغة المشاركة:

تمثل صيغة المشاركة أسلوباً للتمويل بديلاً عن القرض بفائدة حيث يقدم البنك الإسلامي نسبة معينة متفق عليها من رأس المال اللازم للاستثمار في نشاط اقتصادي مولد للربح، ولكن على سبيل المشاركة بين البنك وبين العميل (فرداً أو شركة).

وفي إطار هذه الصيغة يتم اقتسام الأرباح وفقاً لنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال.

وهناك عدة أساليب في صيغة المشاركة ومنها:

- المشاركة المتناقصة حيث يقوم البنك بشراء أي أصل من الأصول المنتجة بالمشاركة مع أحد العملاء مع الاتفاق على أن تؤول ملكية الأصل في النهاية إلى العميل. وفقاً لشروط محددة متفق عليها في عقد المشاركة.

(4) الإيجار المنتهي بالتمليك:

تلبي هذه الصيغة حاجة العملاء (المستثمرين) في الحصول على السيولة النقدية لشراء الآلات والمعدات المطلوبة بطريقة الاستئجار. تتم هذه العملية من خلال طلب العميل إلى البنك بشراء هذه المعدات ووعد من العميل باستئجار هذه المعدات من العميل وفقاً لإيجار معلوم وشروط محددة متفق عليها تؤول بموجبها ملكية هذا الأصل إلى العميل في نهاية المدة المحددة.

(5) صيغة السلم:

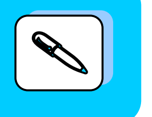
أسلوب السلم هو أحد صيغ التمويل التي يعمل بها البنك الإسلامي، ويتم هذا الأسلوب وفقاً للإجراءات التالية:

أ – إجراء عقد سلم بين البنك الإسلامي و بائع السلعة أو منتجها (سلعة زراعية مثلاً).

بموجب هذا العقد يكون البنك مشترياً للسلعة وفقاً للمواصفات المعلومة والمحددة. حيث يدفع البنك ثمن السلعة حالاً (أي نقداً) للبائع أو المنتج، بينما يتم تسليم السلعة للبنك في الأجل المعلوم المحدد في عقد السلم.

ب – يجري البنك عقد سلم آخر (عقد سلم مواز) مع العميل طالب الائتمان من البنك.

وفقاً لهذا العقد الموازي، يكون البنك بائعاً للسلعة المحددة بالأوصاف في عقد السلم الأول والثاني (المواز)، حيث يقبض البنك الثمن من العميل حالاً (نقداً)، بينما يتسلم العميل السلعة من البنك في الأجل المحدد المتفق عليه.



تدريب (6)

- عدد طرق التمويل التي تستخدمها المصارف الإسلامية، وهل تختلف عن طبيعة الطرق المستخدمة في النبوك التجارية؟ وبماذا؟

5- السياسة النقدية: (Monetary Policy)

5 -1. تعريف السياسة النقدية:

هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار.

يشير التعريف السابق إلى جملة من سمات السياسة النقدية وخصائصها ومن أبرزها ما يلي:

(1) للسياسة النقدية أهداف نهائية وأهداف وسيطة

- الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل (الناتج) عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، أي: ضمان زيادة الدخل وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تكون عندها معدلات البطالة في أدناها (انخفاض معدل البطالة).
- إضافة إلى تأمين الاستقرار في الأسعار عند مستويات منخفضة واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند مستويات مرغوبة.
- أما الأهداف الوسيطة التي تتوخاها السياسة النقدية، فإنها تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي، وخاصة عرض النقود بمعناه الضيق (M1) ويقصد بمعدل النمو المرغوب للعرض النقدي، ذلك المعدل الذي ينسجم أو يتواءم و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي من أجل تحقيق استقرار الأسعار.
- كذلك فإن من الأهداف الوسيطة هو تحقيق معدلات مرغوبة لأسعار الفوائد والعائد على رأس المال، وعند ذلك المستوى الذي يحقق ويحفز نمو الناتج الكلي.

ويلاحظ أن الأهداف الوسيطة (التحكم في نمو عرض النقود وأسعار الفوائد) تسمى : بأهداف الأداء.

(2) إن التحكم في عرض النقود كهدف وسيط (أو هدف أداء) للسياسة النقدية له أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي، وتكمن هذه الأهمية

في أن عـرض النقـود لـه تـأثير في سـعر الفائـدة، والأخـير لـه تـأثير في الاستثمار وبالتـالي الطلب الكلي ومن ثم تأثيره في الدخل القومي وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية.

أي أن التغير في عرض النقود يسبب تغيراً في سعر الفائدة، وهذا يسبب تغيراً في حجم الاستثمار الذي يسبب تغير الطلب الكلي ومن ثم التأثير في الدخل فالأسعار.

وقد سبق أن لاحظنا كيف يؤثر عرض النقود في سعر الفائدة عند مناقشة التوازن في سعر النقود.

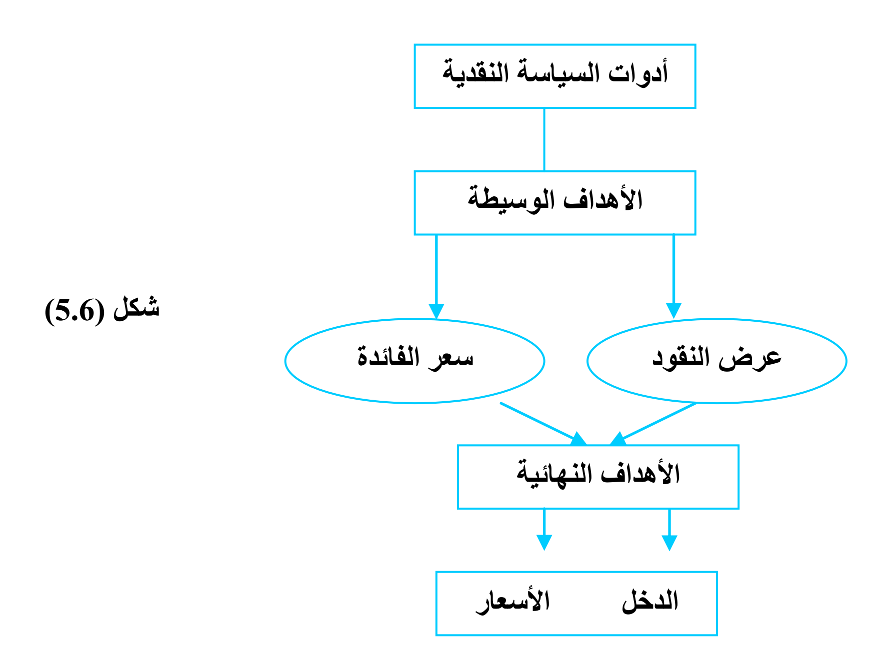
(3) أن السلطات النقدية (البنك المركزي) هي التي تستخدم جملة من أدوات وإجراءات السياسة النقدية من أجل التأثير في عرض النقود كهدف وسيط ومن ثم التأثير في الدخل (الناتج) والأسعار كهدف نهائي.

دعنا نوضح العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة والنهائية في الشكل الآتي (5.6) .

أسئلة التقويم الذاتي (5) :

؟

- عرف السياسة النقدية، مع ذكر أهم أدواتها وأهدافها.



شكل (5.6)

عزيزي الدارس: إن أهم أدوات وإجراءات السياسة النقدية هي:

- عمليات السوق المفتوحة.
- سياسة سعر الخصم.
- نسبة الاحتياطي القانوني.
- وسائل الإقناع الأدبي.

(4) إن خطة السلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية تشتمل على الإجراءات الآتية:

(أ) تحديد الهدف النهائي، وليكن مثلاً تحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (يحدد بقرار سياسي).

(ب) تحديد الهدف الوسيط للسياسة النقدية.

حيث يقوم البنك المركزي بتحديد معدل النمو المرغوب للعرض النقدي الذي ينسجم مع معدل نمو الناتج المرغوب والمحدد سلفاً.

دعنا نفترض أن البنك المركزي اتخذ قراراً بزيادة عرض النقود بنسبة 5٪ خلال فترة معينة.

(ج) يقوم البنك المركزي بتحديد حجم الزيادة المستهدفة في احتياطيات البنوك اللازمة لزيادة عرض النقود بنسبة 5٪.

دعنا نفترض أن حجم الزيادة المستهدفة في الاحتياطيات هو 4٪ مثلاً.

(د) يقوم البنك المركزي بتحديد أدوات السياسة النقدية اللازمة لزيادة عرض النقود بتلك النسبة المحددة.

ويلاحظ أن أدوات السياسة النقدية تكون ذات اتجاه توسعي، حيث الهدف منها هو زيادة عرض النقود، وذلك من خلال الأدوات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
- شراء الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة.
- أو زيادة قروض الخصم للبنوك التجارية.

يلاحظ أن تلك الأدوات سوف تؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على توليد الائتمان والإقراض وبالتالي زيادة عرض النقود. وهذا هو الهدف الذي توخاه البنك منذ البداية.

والعكس يحدث إذا قرر البنك تخفيض عرض النقود لأنه سيطبق في هذه الحالة سياسات نقدية ذات توجه انكماشي.

أي زيادة سعر الخصم أو بيع الأوراق المالية أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني أو كل هذه الأساليب مجتمعة.

(5 -2) أدوات وإجراءات السياسة النقدية.

(1) نسبة الاحتياطي القانوني (rd) :

تستهدف سياسة الاحتياطي القانوني التأثير في عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان.

تعرف نسبة الاحتياطي القانوني، بأنها النسبة من الودائع لدى البنوك وهذه النسبة يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف. $\left(rd = \frac{R}{D} \right)$

حيث : R = حجم الاحتياطي.

D = إجمالي الودائع لدى البنوك.

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفقاً لأهداف السياسة النقدية.

أ – اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي:

يسمى هذا الاتجاه بالاتجاه التقييدي أو الاتجاه الانكماشي، حيث يهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقود من خلال الحد من قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي التوسع في الاستثمار، يستعمل هذا الاتجاه عند مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية.

نلاحظ أنه عندما يتم رفع نسبة الاحتياطي على الودائع، فإن قدرة البنوك التجارية على الإقراض تنخفض، وبالتالي تنخفض قدرتها على توليد الودائع، وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

ب – اتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني:

هذا هو الاتجاه التوسعي، حيث يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فزيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الدخل.

يستخدم هذا الاتجاه في حالات الانكماش الاقتصادي إذ يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية.

أي أنه عندما يتم تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع، تزيد قدرة البنوك على الإقراض ومن ثم تزيد قدرتها في توليد الائتمان وزيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

مثال:

دعنا نوضح كيف يؤدي تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغير في قدرة البنوك على توليد الائتمان، وبالتالي التأثير في عرض النقود، وذلك من خلال فكرة ما يسمى بمضاعف النقود البسيط.

ومضاعف النقود البسيط هو:

$$\frac{1}{rd} = \frac{\Delta D}{\Delta R}$$

حيث : ΔD = حجم التغير في الودائع.

ΔR = حجم التغير في الاحتياطيات.

$\frac{1}{rd}$ = مضاعف النقود البسيط وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (rd) .

من المعادلة السابقة نستطيع إيجاد حجم التغير في الودائع الناجم عن تغير معين في حجم الاحتياطيات.

$$\Delta D = \frac{1}{rd}\Delta R$$

دعنا نفترض الآن أن rd = 20.

وأن ΔR = 100 مليون ريال، وتمثل حجم الوديعة الأصلية في أحد البنوك التجارية مثلاً.

أي: أن حجم التغير في الودائع التي تستطيع البنوك توليدها هو:

$$\Delta D = \frac{1}{.20}(100)$$
$$= 5\ (100) = 500$$

وهذا يعني أنه عندما تكون نسبة الاحتياطي = 20. فإن مضاعف النقود البسيط = 5 ، وبالتالي فإن تغيراً مقداره (100) مليون ريال في احتياطيات البنوك

(أي ودائـع أصـلية في البنـوك مقـدارها 100)يـؤدي إلى زيـادة حجـم الودائـع الـتي تستطيع البنوك توليدها إلى 500 مليون ريال.

أي أنها تضاعفت خمس مرات الزيادة الأصلية في الودائع (الاحتياطيات).

لاحظ الآن لـو أن البنـك المركـزي قـام بتخفيض نسـبة الاحتيـاطي إلى 10٪ هـذا الأمـر يـؤدي إلى زيـادة قـدرة البنـوك علـى توليـد الودائـع وبالتـالي التـأثير علـى عـرض النقود بالزيادة.

في هذه الحالة نجد ما يلي:

$$\Delta D = \frac{1}{.10}(100)$$

1000 = (100) 10 = مليون ريال.

ولذا، فإن تضاعف الودائع عشر مرات الزيادة الأصلية في الودائع يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض، وبالتالي زيادة الاستثمار نتيجة زيادة عرض النقود.

(2) سياسة السوق المفتوحة:

تسـتهدف عمليـات السـوق المفتوحـة التـأثر في عـرض النقـود، وتتضـمن عمليـات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعملية بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السـندات الحكومية أو أذونات الخزانة، وذلك للأفراد والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

فـإذا أراد البنـك المركـزي زيـادة القاعـدة النقديـة (B) ،وبالتـالي زيـادة عـرض النقود، فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية.

حيث تزيد حوزة البنك المركزي من هذه السندات، بينما يقوم بـدفع قيمتها إلى الأفراد والبنوك، وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

أمـا إذا أراد البنـك المركـزي تخفيض عـرض النقـود، فإنـه يلجـأ إلى عمليـة بيـع الأوراق الماليـة، وبهـذه العمليـة تزيـد حـوزة البنـوك والأفـراد مـن هـذه الأوراق مقابـل انخفاض السيولة النقدية لديهم ،وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

يلاحظ أن مدى نجـاح عمليـات السـوق المفتوحـة يتوقـف علـى درجـة التطـور المـالي والاقتصادي. فعندما يتوفر للبلد أسـواق ماليـة متقدمـة، تـكـون هـذه السياسـة فعالـة والعكس إذا كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية.

ولذلك، فإن هذه السياسة تكون فعالة أكثر في البلدان المتقدمة حيث يتوفر لها مؤسسات مالية متقدمة.

وعلى العكس، فإن البلدان النامية تستخدم نسب الاحتياطي القانوني أكثر من عمليات السوق المفتوحة نظراً لتخلف المؤسسات المالية في البلدان النامية.

(3) سياسة سعر الخصم:

تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة.

يقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم، ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر الخصم للتأثير في عرض النقود من خلال التأثير في قدرة البنوك في توليد الائتمان.

فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان.

والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم من أجل تحفيز البنوك على زيادة اقتراضها من البنك المركزي، وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في عرض النقود.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن فعالية هذه السياسة في البلدان النامية، ومنها اليمن، محدودة نظراً لعدم حاجة البنوك للاقتراض من البنك المركزي.

حيث يتوفر لهذه البنوك فوائض نقدية لديها لم تتمكن من توظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار بصورة كافية.

6- دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

6 -1 حالة معالجة الفجوة الركودية:

عزيزي الدارس، عرفنا سابقاً أن التغير في عرض النقود له أهمية كبيرة في التأثير في سعر الفائدة، ومن ثم التأثير في الاستثمار فالطلب الكلي وبالتالي التأثير في الدخل.

دعنا نفترض الآن أن الاقتصاد يواجه مشكلة الانكماش الاقتصادي ،التي تسمى بالفجوة الركودية.

إن السؤال هو: كيف تستخدم السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية؟

من الواضح أننا بحاجة الآن إلى زيادة عرض النقود باستخدام أدوات السياسة النقدية المذكورة سابقاً ولكن بالاتجاه التوسعي.أي: من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو تخفيض سعر الخصم، أو كل هذه الأدوات، إضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي يستطيع مباشرة أن يزيد القاعدة النقدية (أوراق البنكنوت).

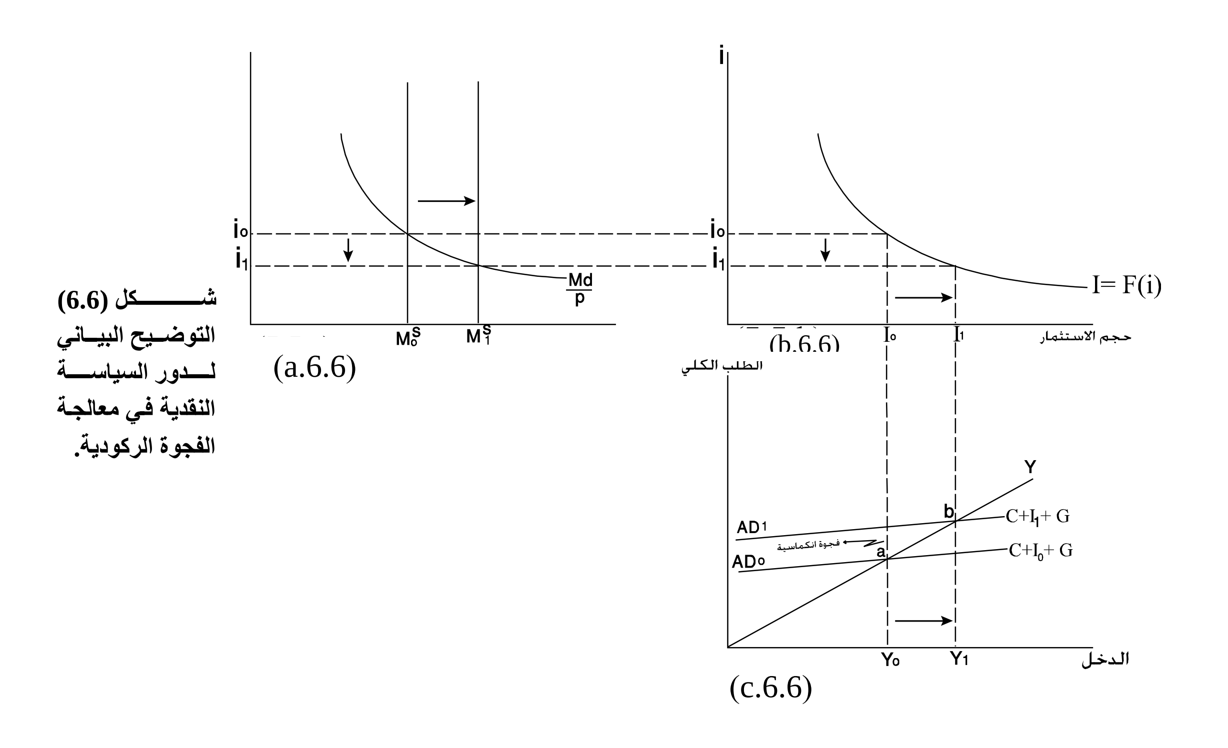
ولكن لماذا زيادة عرض النقود؟

عرفنا سابقاً أن زيادة عرض النقود هو الهدف الوسيط أو هدف الأداء للبنك المركزي من أجل أن ينخفض سعر الفائدة (في ظل اقتصاد حر). وحيث أن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار وفقاً لتحليل المدرسة الكلاسيكية (راجع الوحدة الثالثة)، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار. وحيث إن الاستثمار هو محدد رئيس أو مكون رئيس في دالة الطلب الكلي، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى).

إن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل تعتمد على حجم مضاعف الإنفاق الكلي الذي عرفناه سابقاً.

إذن آلية تأثير التغير في عرض النقود على الدخل التوازني تتم من خلال آلية التغير في سعر الفائدة وفقاً لتحليل المدرسة الاقتصادية الكينزية.

دعنا الآن نوضح آلية التأثير بيانياً من خلال الربط بين توازن سوق النقود وتوازن الدخل في شكل (6.6).



شكل (6.6) التوضيح البياني لدور السياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية.

يمثل شكل (a.6.6) توازن سوق النقود الذي يحدد سعر الفائدة التوازني (i_o) ، بينما يمثل شكل (b.6.6) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، حيث يتحدد حجم الاستثمار ومقداره (Io) عند سعر الفائدة (i_o) .

أما الرسم (c.6.6)فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي (y) = دالة الطلب الكلي $AD = C + Io + G$ والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند (yo).

لاحظ أن الدخل التوازني (yo) ليس هو دخل التوظيف الكامل (الكامن)، وبالتالي فإن الاقتصاد يواجه فجوة ركودية يتطلب زيادة الطلب الكلي ، أي: انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى $(AD_1 = C + I_1 + G)$ من أجل تحقيق الدخل التوازني الكامن (Y_1).

عندما يقرر البنك المركزي زيادة عرض النقود إلى M_1^s ، فإن دالة عرض النقود في شكل (a.6.6) تنتقل جهة اليمين، حيث يسبب هذا انخفاض سعر الفائدة إلى (i_1) .

ومن خلال دالة الاستثمار في الشكل (a.6.6) يزيد حجم الاستثمار على نفس الدالة إلى (I_1) عند سعر الفائدة المنخفض (i_1) .

وحيث أن الاستثمار هو جزء من الطلب الكلي، فإن زيادة الاستثمار إلى (I_1) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي إلى أعلى.

أي تنتقل الدالة من $AD_o = C + I_o + G_o$ إلى $AD_1 = C + I_1 + G$ وذلك في شكل (c.6.6) .

حيث يزيد الدخل التوازني من Y_o إلى (Y_1) وبالتالي يتم التخلص من الفجوة الركودية، بانتقال نقطة توازن الدخل من النقطة (a) إلى النقطة (b) في شكل (c.6.6) .

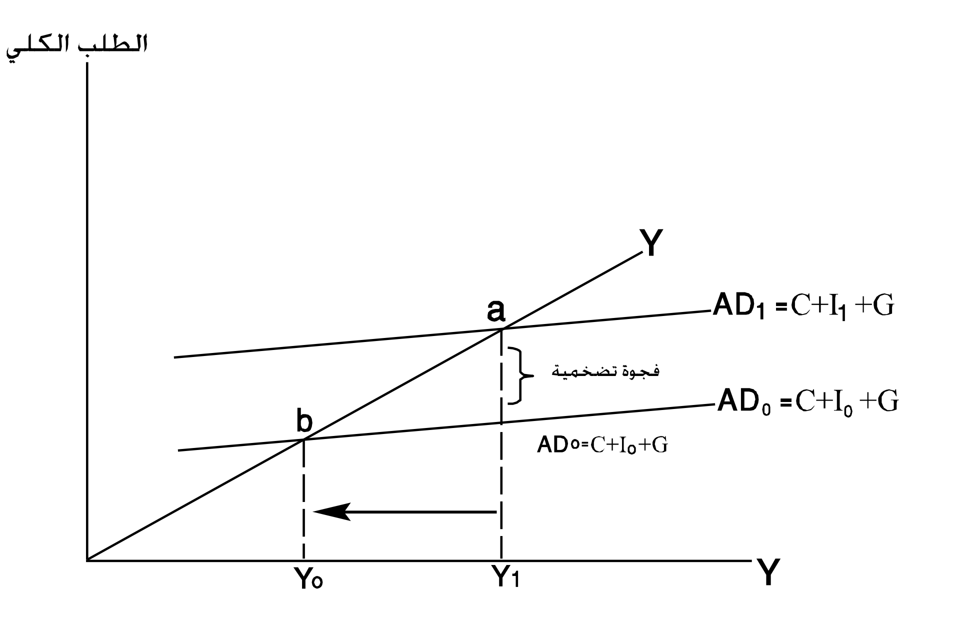
6 -2 . حالة معالجة الفجوة التضخمية:

عزيزي الدارس، دعنا الآن نفترض أن الاقتصاد يواجه مشكلة الفجوة التضخمية ، هذا يتطلب تطبيق سياسات نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود.

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل، وبذلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية.

وبيانياً، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل من $AD_1 = C + I_1 + G$ إلى $AD_o = C + I_o + G$. انظر شكل (7.6)

وبمعنى آخر، فإن معالجة الفجوة التضخمية باستخدام سياسات نقدية انكماشية إنما هي إجراءات معاكسة لحالة معالجة الفجوة الركودية.



شكل (7.6)

أسئلة التقويم الذاتي (6) :

?

قارن بين أدوات وآليات استخدام السياسة النقدية في علاج الفجوة الركودية وبين أدوات وآليات استخدام السياسة النقدية في علاج الفجوة التضخمية.

(6 -3) دور السياسات النقدية وفقاً للتحليل الكينزي (تلخيص) :

حالات الاختلالات الاقتصادية	عرض النقود	النتائج			
		سعر الفائدة	حجم الاستثمار	حجم الطلب الكلي	الدخل
1) حالة الفجوة الركودية يتطلب:	**زيادة عرض النقود**	**ينخفض**	**يزيد**	**يزيد**	**يزيد**
2) حالة الفجوة التضخمية يتطلب:	**تخفيض عرض النقود**	**يزيد**	**ينخفض**	**ينخفض**	**ينخفض**

(6 -4) مدى نجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية:

عرضنا سابقاً دور السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية.

ولكن فاعلية ونجاح السياسة النقدية يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق، وهي:

(1) عند معالجة الفجوة الركودية، فإن زيادة عرض النقود ينبغي أن لا يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، أي: أنه يشترط ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار أو جموده.

(2) إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية. أما إذا كانت ضعيفة، فإن هذا يعني أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للسياسة النقدية.

(3) في حالة معالجة الفجوة التضخمية، فإنه يشترط أن لا يرتفع معدل البطالة عند تقييد عرض النقود أو تخفيضه.

من الواضح أن عدم توفر تلك الشروط يضعف من فعالية ونجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

وعندئذ فلا بد من تطبيق متزامن أو متكامل للسياسات النقدية والمالية في آن واحد.

إطار (1) : النقود والجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية

- **خلال الفترة 2000 – 2004 ارتفع عرض النقود بالمقياس الواسع (Mz) من 474,5 مليار ريال إلى 917,3 مليار ريال لعام 2004.**
- **وقد بلغت نسبة عرض النقود (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 35٪ خلال الفترة 2000 – 2004.**
- **وبلغ معدل نمو عرض النقود نحو 25.1٪ لعام 2000 وانخفضت إلى 15٪ لعام 2004. وقد انعكس هذا على انخفاض معدل التضخم.**
- **أما سرعة دوران النقود فقد انخفضت من 3.19 لعام 2000 إلى 2.64 لعام 2005، مما يشير إلى ارتفاع نسبة تعامل الجمهور (الأفراد) مع النظام المصرفي.**

وهذا ما تؤكده انخفاض نسبة العملة المتداولة خارج البنوك إلى إجمالي عرض النقود.

حيث بلغت هذه النسبة 0.42 ٪ لعام 2000 انخفضت إلى 33.٪ لعام 2005.

ويبين الجدول التالي هذه البيانات النقدية.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو عرض النقود (M2)	٪25.1	٪18.7	٪18.1	٪20	٪15	
سرعة دوران النقود	٪3.19	٪3.46	٪2.35	٪2.11	٪3.1	٪2.64
نسبة العملة إلى عرض النقود	0.42	0.39	0.36	0.34	0.37	0.33
نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي	30.4	33.4	35.1	36.6	35.9	
عرض النقود (بمليارات الريالات)	475	563	665	797	917	

- تشير البيانات إلى تطور أداء المصارف النقدية والمصارف الإسلامية والمتخصصة، حيث تبين الميزانية الموحدة للبنوك أن إجمالي أصوم وخصوم البنوك قد ارتفع من (311) مليار ريال لعام 2000 إلى (686) مليار ريال. وهذا يدل على تراكم فوائض نقدية كبيرة يتطلب توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة.

يتكون الجهاز المصرفي في اليمن من المصارف الآتية:

(1) البنك المركزي اليمني وهو بنك الدولة والمسؤول عن إدارة السلطة النقدية.

(2) البنوك التجارية وقد بلغ عددها بنهاية 2004 أحد عشر بنكاً.

(3) البنوك الإسلامية وبلغ عددها بنهاية 2004 أربعة بنوك.

(4) البنوك المتخصصة وبلغ عددها اثنان

يتولى البنك المركزي اليمني إدارة السياسة النقدية وفقاً لقانون البنك المركزي الصادر لعام 1991 وتعديلاته ويختص بتحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق استقرار قيمة العملة الوطنية.

- تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- إدارة السياسة الائتمانية وتنظيم الأعمال المصرفية.

يمارس البنك المركزي أعماله في تحقيق الاستقرار النقدي والسعري من خلال أدوات السياسة النقدية الآتية:

(أ) نسبة الاحتياطي القانوي.

حيث يعتمد البنك المركزي على هذه الأداة بصورة دائمة للتأثير في الائتمان والتحكم بعرض النقود.

(ب) عمليات السوق المفتوحة:

لا يمارس البنك المركزي هذه الأداة نظراً لتخلف البنيان المصرفي وغياب سوق أوراق مالية في اليمن، ولكن منذ 1996 يقوم البنك المركزي ببيع وشراء أذون الخزانة في السوق النقدي، وذلك من أجل امتصاص السيولة المتداولة خارج البنوك.

غير أن البنوك التجارية والصناديق الأخرى هي المستثمر الأول في أذون الخزانة، وقد أثر هذا سلباً على حركة الاستثمارات الحقيقية في مجال الزراعة والصناعة وغيرها.

(ج) سياسة سعر الخصم:

مازال استخدام البنك المركزي لهذه السياسة محدوداً جدًّاً نظراً لعدم حاجة البنوك التجارية للاقتراض، حيث تمتلك هذه البنوك فوائض نقدية كبيرة.

باختصار يعتمد المركزي في إدارة السياسة النقدية على نسبة الاحتياطي القانوني بشكل دائم، بينما اعتماده على الأدوات الأخرى مثل عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم مازال محدوداً جدًّاً.

7- الخلاصة

- تعرف النقود بأنها أي شيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع ويستخدم كوسيط في المعاملات ومقياسٍ للحساب ومخزنً للقيمة وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة.
- للنقود وظائف رئيسة أربعة هي:
  - وسيط في المعاملات (التبادل).
  - مقياس للقيم أو وحدة للحساب.
  - مخزن للثروة أو القيمة.
  - النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة.
- عرض النقود يمثل إجمالي السيولة المحلية وإجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة، ويقاس عرض النقود بأسلوبين:
  - مقياس ضيق (M_1).

أو $M_1 = C + D$

حيث $C \equiv$ إجمالي السيولة خارج البنوك (النقد المتداول).

$D \equiv$ إجمالي الودائع في البنوك.

  - مقياس أوسع M_2

أو : $M_2 = M_1 +$ شبه النقود

حيث شبه النقود = إجمالي الودائع الآجلة + الودائع بالعملة الأجنبية.

- الجهات المؤثرة في عرض النقود هي:
  - البنك المركزي من خلال التأثير في القاعدة النقدية (B) ومضاعف النقد.
  - البنوك التجارية من خلال التأثير في توليد الائتمان.
  - الجمهور من خلال التفضيل بين السيولة خارج البنوك والسيولة داخل البنوك.
- من أبرز نظريات تحليل الطلب على النقود:
  - النظرية الكمية في الطلب على النقود، وقد ركزت على دور دافع المعاملات في تفسير الطلب على النقود.

- دافع المعاملات أو التبادل.
- دافع الاحتياط والتحوط.
- دافع المضاربة.

وبناءً على ذلك، فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على كل من سعر الفائدة (علاقة عكسية) والدخل (علاقة طردية).

أو : $\frac{M^d}{P} = f\left(\overset{(-)}{i}, \overset{(+)}{y}\right)$

- يتوازن سوق النقود عندما تكون الكمية المطلوبة من النقود = الكمية المعروضة

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$$

حيث يتحدد في هذا التوازن سعر الفائدة التوازني.

- يتكون الجهاز المصرفي لأي بلد من:
  - البنك المركزي.
  - البنوك التقليدية.
  - البنوك المتخصصة.
  - البنوك الإسلامية.
- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود كهدف وسيط من أجل التأثير على الناتج الكلي والأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.
- أدوات السياسة النقدية تتكون من:
  - سياسة نسبة الاحتياطي القانوني.
  - سياسة السوق المفتوحة.
  - سياسة سعر الخصم.
  - وسائل الإقناع الأدبي.
- تستخدم السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية من خلال تطبيق سياسات نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي يسبب انخفاض سعر الفائدة.

يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار فالطلب الكلي، وبالتالي التأثير على الدخل التوازني؛ حيث يزيد الدخل في هذه الحالة.

- يشترط لنجاح السياسة النقدية التوسعية أن توجد علاقة عكسية قوية بين سعر الفائدة و حجم الاستثمار، إضافة إلى ثبات المستوى العام للأسعار.
- تستخدم سياسات نقدية انكماشية لمعالجة الفجوة التضخمية، حيث يكون الهدف الوسيط هو تخفيض عرض النقود الذي يسبب ارتفاع سعر الفائدة ممّا يسبب انخفاض الاستثمار فالطلب الكلي فالدخل.
- ويشترط لنجاح هذه السياسة عدم ارتفاع معدل البطالة عند تخفيض عرض النقود.

8- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السابعة:

سيتم تناول موضوع التضخم في الوحدة السابعة باعتباره أحد مشكلات الاقتصاد الكلي ؛ حيث ستتناول هذه مفهوم التضخم والنظريات الاقتصادية المفسرة لأسباب التضخم ستتناول أيضاً آثار التضخم الاقتصادي وأساليب مواجهته.

9-قائمة المصطلحات:

- m_1 = مقياس ضيق للنقود ويشمل: $m_1 = C + D$
- C= إجمالي السيولة خارج البنوك (النقد المتداول).
- D= إجمالي الودائع في البنوك.
- m_2 = مقياس أوسع للنقود، ويشمل : شبه النقود+ $m_2 = m_1$
- شبه النقود= إجمالي الودائع الآجلة + الودائع بالعملة الأجنبية.
- السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود.

10- التعيينات

س1: عرف بدقة ما يلي:

(1) النقود.

(2) النقود مخزن للقيمة.

(3) مضاعف النقود البسيط.

(4) مضاعف النقود المركب.

(5) القاعدة النقدية.

(6) M1 ، M2

(7) السياسة النقدية.

س2: ناقش باختصار القضايا التالية:

(1) وظائف النقود.

(2) النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود.

(3) نظرية التفضيل النقدي في الطلب على النقود.

س3: ما وظائف البنك المركزي؟

س4: اشرح مفهوم السياسة النقدية وطبيعتها.

س5: إذا أعطيت لك البيانات التالية عن حجم الاحتياطيات R=500 مليون ريال. والمطلوب حساب حجم الودائع التي يمكن للبنوك التجارية أن تولدها في الحالات الآتية لنسبة الاحتياطي القانوني:

(1) rd = صفر٪

(2) rd = 20٪

(3) rd = 50٪

(4) rd = 100٪

- علق على النتائج التي تحصل عليها مبيناً مدى قدرة البنوك التجارية في توليد أو خلق النقود.

س6: افترض أنه أعطيت لك البيانات التالية:

حجم الودائع الجارية (D) = 1000 مليون ريال.

حجم الودائع الآجلة (T) = 1500 مليون ريال.

نسبة الاحتياطي القانوني (rd) = 10%

نسبة الاحتياطي على الودائع الآجلة (rt) 5%

السيولة بيد الأفراد (C) = 2000 مليون ريال.

والمطلوب ما يلي:

(1) احسب مضاعف النقود المركب.

(2) احسب عرض النقود.

(3) ما الجهات والعوامل المؤثرة في عرض النقود؟

س7: باستخدام الرسوم البيانية المناسبة، ناقش بدقة استخدام السياسة النقدية المناسبة في معالجة الاختلالات الاقتصادية التالية:

(أ) معالجة الفجوة التضخمية.

(ب) معالجة الفجوة الركودية.

(8) عندما ترفع نسبة الاحتياطي القانوني:

أ – تقل السيولة لدى البنوك.

ب – ترتفع السيولة لدى البنوك.

ج – يزداد عرض النقود.

د – ينخفض سعر الفائدة.

(9) سياسة نسبة الاحتياطي على الودائع تمثل:

أ – أحد أدوات السياسة المالية.

ب – أحد أدوات السياسة النقدية.

ج – أحد أدوات سياسة اقتصاديات العرض.

د – لا شيء مما ذكر.

(10) عندما تريد السلطات النقدية تخفيض عرض النقود وفإن البنك المركزي يقوم بـ:

أ – بيع السندات الحكومية.

ب - شراء السندات الحكومية.

ج – طرح سندات جديدة.

د – زيادة طبع نقود جديدة.

11- إجابات التدريبات

تدريب رقم (1)

- الجهات المختلفة التي تؤثر في عرض النقود هي:

1- السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي

2- الجمهور (أفراد المجتمع)

3- البنوك التجارية

تدريب رقم (2)

- يتكون الجهاز المصرفي من:

1- البنك المركزي

2- البنوك التاريخية

3- البنوك المتخصصة

4- البنوك الإسلامية

تدريب رقم (3)

- الوظائف المختلفة للبنك المركزي:

1- البنك المركزي الدولي بنك الدولة وممثلها المالي.

2- البنك المركزي بنك البنوك

3- البنك المركزي بنك الإصدار

تدريب رقم (4)

- تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، أي :أنها تقوم بدور الوساطة المالية (المتاجرة في الديون)بينما ما تقوم به البنوك المتخصصة هو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة حيث ينحصر نشاطها في تحقيق تلك الأهداف التنموية مثل البنوك المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية والصناعية وتنمية الصادرات وبنوك الإسكان وتنمية المشروعات الصغيرة وغيرها.

تدريب رقم (5)

ما يميز المصارف الإسلامية أنها لاتقوم بالاتجار بالنقود كمثل البنوك التجارية و تمارس أنشطتها في التمويل المباشر، بمعنى آخر: الاستثمار المباشر من خلال أساليب التمويل المختلفة التي تستخدمها المصارف الإسلامية.

تدريب رقم (6)

أساليب التمويل في البنوك الإسلامية هي:

1- بيع المرابحة للآمر بالشراء
2- صيغة المضاربة
3- صيغة المشاركة
4- الإيجار المنتهي بالتمليك
5- صيغة السلم

وهي صيغ تختلف عن معاملات البنوك التجارية، وأيضاً في الأساليب (الخالية من الربا المحرم شرعاً) لتوليد الائتمان حيث الصيغ والأساليب تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفقاً لقاعدة (الغُنم بالغرم)، فلا توجد أرباح بدون تحمل مخاطر من رَبِّ المال والمستثمر.

12- قائمة المراجع:

1- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، جامعة الكويت، 1994م.

2- ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، جامعة الملك سعود، 1988م.

3- القري، محمد علي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2000م.

4- Mankiw, GreGory, Macroeconomics, Worth Publishers, Fourth edition, 2000.

5- Gordon, RoBert, Macroeconomics, Addison-Wesely, Eight editin, 2000.

الوحدة السابعة 7

التضخم

Inflation

محتويات الوحدة

1- المقدمة

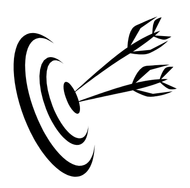
1 -1. تمهيد :

عزيزي الدارس، تتناول هذه الوحدة موضوع التضخم باعتباره أحد مشكلات الاقتصاد الكلي الرئيسية. حيث سيتم التركيز على مفهوم التضخم والنظريات الاقتصادية المفسرة لأسباب التضخم. كما سنتناول آثار التضخم الاقتصادي وأساليب مواجهته.

1 -2. أهداف الوحدة :

عزيزي الدارس: ينبغي بعد دراستك لهذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1- توضح مفهوم التضخم.
2- تفرق بين أنواع التضخم وأشكاله.
3- تقيس معدل التضخم.
4- تقارن بين النظريات المختلفة التي تحلل أسباب التضخم.
5- تصف آثار التضخم.
6- تشرح سياسات مكافحة التضخم.
7- تفسر دور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم بيانياً.



1 -3. أقسام الوحدة:

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الوحدة فقدتم تقسيم الموضوعات التي تناولها إلى الأقسام التالية:

أولاً : مفهوم التضخم.

ثانياً : أسباب التضخم.

ثالثاً : آثار التضخم .

رابعاً : سياسات معالجة التضخم.

خامساً : مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية.

4.1 القراءات المساعدة:

إن مادة هذه الوحدة التي بين يديك تعد كافية لاستيعاب ما تتضمنه، ولإثراء معلوماتك وترسيخها حول موضوع الوحدة يمكنك الرجوع إلى القراءات المساعدة الآتية:

(1) الأفندي، محمد، محاضرات في التمويل الدولي، مذكرات غير مطبوعة، 94-1999م.

(2) الحبيب، فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة، 1421هـ - 2000م.

(3) الرفاعي، أحمد خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، جامعة آل البيت، الطبعة الثانية، 1997م.

(4) Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

(5) Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994



5.1 الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة.
- حل تدريبات التقويم الذاتي الخاص بهذه الوحدة.

2- مفهوم التضخم: The Concept of Inflation

(2 -1) تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية وله صور وأشكال مختلفة.

يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم، وأبرزها ما يلي:

(1) التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، أي: أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخما، وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

(2) أن معدل التضخم يحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

$$\text{أو} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}} \times 100$$

أو : $\frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$ = معدل التضخم

حيث: P_t = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية

P_{t-1} = المستوى العام للأسعار في السنة الماضية.

?

أسئلة التقويم الذاتي (1) :

- بين مفهوم التضخم
- كيف يمكن قياس معدل التضخم؟

(3) التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع كأن ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما ينخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة، أي: أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

(2 -2) أنواع التضخم وأشكاله:

هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:

أ – التضخم الزاحف (Creeping Inflation): عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة، فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف.

ب – التضخم الجامح (Hyper Inflation): يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة. ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامح أو التضخم المفرط أو المتسارع.

وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي. وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي عرفت ألمانيا التضخم الجامح الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني.

وفي اليمن، عانى الاقتصاد اليمني في منتصف تسعينات القرن الماضي حالة من حالات التضخم الجامح وصل معدل التضخم إلى أكثر من 104٪ بنهاية عام 1994.

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

؟

- بين الأنواع المختلفة للتضخم، وأوجه الاختلاف فيما بينها.

ج – التضخم المستورد (Imported Inflation) : عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من

الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة. أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وقد يحدث التضخم بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة من الخارج.



تدريب (1)

- عدد الأنواع المختلفة للتضخم.

2) 3- قياس التضخم:

عزيزي الدارس، هناك عدة أساليب لحساب وقياس معدل التضخم، ومن أهمها:

أ – مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDPD) :

يقدم هذا الأسلوب مقياساً شاملاً لمعدل التضخم؛ لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً فقط.

وقد عرفنا سابقاً طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

أو:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الاسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

ب – الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CP1) (Consumer price index):

يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$CPi = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى.

أسئلة التقويم الذاتي (3) :

- بين الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها قياس معدل التضخم.

3- نظريات تحليل أسباب التضخم:

(3 -1) النظرية النقدية في تفسير التضخم:

تنظر هذه المدرسة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية؛ فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة. أي: أن التضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي.

تستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم إلى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

حيث قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يُفسر من خلالها التضخم.

إن معادلة التبادل هي:

$$MV = PY$$

حيث: M = كمية النقود .

V = سرعة دوران النقود.

P = المستوى العام للأسعار.

Y = إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.

MV = إجمالي عرض النقود.

PY = إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي.

وحيث أن التضخم هو معدل تغير المستوى العام للأسعار، فإن هذا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل السابقة في صورة معادلات تغير على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{M}+\frac{\Delta V}{V}=\frac{\Delta P}{P}+\frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث $\frac{\Delta M}{M}$ = معدل نمو (تغير) عرض النقود.

$\frac{\Delta V}{V}$ = معدل تغير سرعة دوران النقود.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج الحقيقي.

$\frac{\Delta P}{P}$ = معدل تغير الأسعار وهو معدل التضخم.

تفترض النظرية النقدية ثبات سرعة دوران النقود، أي أن $\frac{\Delta V}{V}$ = صفر. وبالتالي فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta P}{P}=\frac{\Delta M}{M}-\frac{\Delta Y}{Y}$$

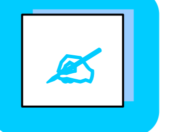
تدل المعادلة السابقة على أن معدل التضخم يساوي معدل نمو عرض النقود مطروحاً منه معدل نمو الناتج الحقيقي. وفي مناسبات أخرى، تسمى تلك المعادلة بمعادلة معامل الضغط التضخمي.

وفقاً للمعادلة السابقة يحدث التضخم، أي: يرتفع معدل التضخم عندما يكون معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي.

أي عندما تزيد كمية النقود (M) بنسبة أكبر من زيادة الناتج الحقيقي.

أي: أن التغيرات في عرض النقود هي المصدر الأساسي لحدوث التضخم.

وهذا ما ينسجم مع عبارة التضخم ظاهرة نقدية.



مثال:

دعنا نفترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

- معدل نمو عرض النقود 15٪
- ما معدل التضخم في الحالات الآتية:

أ – معدل النمو للناتج الحقيقي 5٪.

ب – معدل النمو للناتج الحقيقي = صفر ٪

ج – معدل النمو الحقيقي للناتج الحقيقي 15٪

أ : $\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$

$$\frac{\Delta P}{P} = 15\% - 5\% = 10\%$$

ب - $\frac{\Delta P}{P} = 15\% - 0\% = 15\%$

ج - $\frac{\Delta P}{P} = 15\% - 15\% = 0$

يلاحظ أنه كلما كان معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي، فإن معدل التضخم يرتفع ممّا يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية وفقاً للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي.

أسئلة التقويم الذاتي (4) :

؟

- بين الأفكار الرئيسة للنظرية الكينزية في تفسير أسباب التضخم.

(3 -2) النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

تفسر هذه النظرية التضخم بدفع الطلب (demand-pull-inflation) حيث ينشأ التضخم وفقاً لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي (ADA) (الإنفاق الكلي) عن الطلب الكلي اللازم (AD_F) للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه ممّا يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار.

غير أن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بالأسباب الآتية:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي أو كل عناصر الإنفاق الكلي.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي.

- زيادة العرض النقدي الذي يسبب زيادة الإنفاق الكلي. وهنا تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي.

غير أن المدرسة الكينزية تعطي أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد عناصر الإنفاق الكلي المذكورة سابقاً أو كلها.

وفي كل الأحوال السابقة، فإن زيادة الإنفاق الكلي تسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية (راجع الوحدة الخامسة).

خلاصة الأمر، يحدث التضخم وفقاً لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي.

(3 -3) النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم:

تُرجع هذه النظرية حدوثَ التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهي الظاهرة المعروفة بالتضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج (Cost-Push Inflation)، المؤدية إلى انخفاض العرض الكلي مما يسبب تصاعد التضخم، حيث يُعزى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى وجود قوة احتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها؛ لأنها لا تخشى المنافسة، فهي تسيطر على الأسواق، و تسيطر على أسعار السلع. غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وهذا يعطي مبرر آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور.

الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأسعار، فزيادة الأجور، ومن ثم زيادة الأسعار، وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

- وفي الجانب الآخر، توجد نقابات العمال في أسواق عناصر الإنتاج. حيث تقوم النقابات بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسباب مختلفة، ممّا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ لأن بند الأجور يمثل نسبة مرتفعة في تكاليف الإنتاج.

وعندما تزيد تكاليف الإنتاج، فإن هذا يعد مبرراً للشركات لزيادة أسعارها، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصاعد معدلات التضخم.

ومن المعروف أنه عندما تمتلك نقابات العمال قوة احتكارية في سوق العمل، فإنها تنجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور. ولهذا السبب يحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسئولية حدوث التضخم.

- نلاحظ أنه عندما يكون التضخم مدفوعاً بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، فإن التضخم يحدث حتى عند حالة عدم التشغيل الكامل للموارد. أي أن التضخم يحدث في حالة وجود بطالة في عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل، وهذه هي الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي. (stagflation).

أي أن معدل التضخم يتصاعد مع وجود ركود اقتصادي في مستوى التشغيل الكامل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وهذه هي المشكلة التي واجهتها الدول المتقدمة الرأسمالية في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

خلاصة الأمر: إن التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج بسبب دور نقابات العمال يسمى التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور. أما التضخم الناجم عن سلوك الشركات وأرباب العمل فيسمى بالتضخم الناجم عن زيادة الأرباح.

تدريب (2)

اذكر أهم النظريات التي تفسر أسباب التضخم ؟

أسئلة التقويم الذاتي (5) :

- حدد أهم محددات النظرية الاحتكارية في تفسير أسباب التضخم.

(3 -4) النظرية الهيكلية في تفسير التضخم:

عزيزي الدارس، تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية حيث ترجع أسباب التضخم إلى جملة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية، ومن أبرزها ما يلي:

(أ) اختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف بسبب انخفاض مستويات الدخول للأفراد. الأمر الذي ينعكس على ضعف الادخار والإنفاق الاستهلاكي على السواء.

أسئلة التقويم الذاتي (6) :

?

- اذكرْ أهم خصائص النظرية الهيكلية في تفسير التضخم.

(ب) اختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية الأساسية من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها، مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج.
إضافة إلى اختناقات ونقص في السلع الزراعية حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

(ج) تخلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي.

(د) إتباع سياسة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للدخل وضعف هياكل التمويل المالي الأخرى.

أسئلة التقويم الذاتي (7) :

?

- قارن بين النظريات المختلفة التي تحلل أسباب نشوء التضخم وأوجه الاختلافات فيما بينهما.

4- آثار التضخم:

يُحدِثُ التضخم آثاراً مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة.

وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود؛ ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول.

وبصورة محدودة، فإن التضخم يسبب الآثار التالية:

- يتضرر الفقراء وذوي الدخول الثابتة من العجزة والمسنين والمتقاعدين إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين؛ حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخول والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات، وهذا يسبب تدهوراً كبيراً في مستوى المعيشة.
- بينما يستفيد ذوي الدخول غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والمُدِينين من تصاعد التضخم؛ حيث يستفيد رجال الأعمال من ارتفاع أسعار منتجاتهم، وكذلك يستفيد المدينون؛ لأن القيمة الحقيقية كديونهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار. وهذا على عكس الدائنين الذين يتضررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقرضوها للمَدينين تنخفض.
- ومن ناحية أخرى يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار مما يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي.
- باختصار يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل؛ حيث يتضرر الفقراء وذوي الدخول المحدودة والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يستفيد أصحاب الدخول غير الثابتة من رجال أعمال وتجار. إضافة إلى العبث بالاستقرار الاقتصادي والتأثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي، وخاصة في حالات التضخم الجامح أو التضخم المتسارع الذي يضعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام.

أسئلة التقويم الذاتي (8) :

؟

- اذكرْ أهم الآثار السلبية والإيجابية للتضخم.

5- سياسات مكافحة التضخم:

عزيزي الدارس، تعرضنا في الوحدة السادسة للسياسات الاقتصادية اللازمة لمكافحة الفجوة التضخمية. وبصورة عامة، فإن السياسات الملائمة لمكافحة التضخم هي:

- سياسات مالية انكماشية.
- سياسات نقدية انكماشية.
- مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية.





عدد السياسات الملائمة لمكافحة التضخم.

(1) السياسات المالية الانكماشية:

تستخدم السياسات والإجراءات المالية الانكماشية لمكافحة التضخم؛ حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعلي) إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد. وبمعنى آخر، يستهدف تخفيض الطلب الكلي الفعلي إلى مستوى الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن (راجع الوحدة السادسة لمزيد من التفاصيل).

ويتم هذا من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- أو زيادة الضرائب.
- أو تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

(2) السياسات النقدية الانكماشية:

من أجل تخفيض التضخم ومكافحته يتم استخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية أو التقييدية، حيث تستهدف هذه السياسات تخفيض عرض النقود. فإذا انخفض عرض النقود، فإن هذا يسبب ارتفاع سعر الفائدة وفقاً للتحليل الكينزي. وهذا يسبب انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم.

ويتم تخفيض عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية الآتية:

- رفع نسبة الاحتياطي القانوني.
- رفع سعر إعادة الخصم.
- بيع السندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة من أجل سحب السيولة الزائدة لدى الأفراد (النقود الزائدة).
- أو مزيج من تلك الأدوات التي تسمى بأدوات السياسة النقدية الانكماشية.

(3) مزيج السياسات المالية والنقدية:

- تستخدم مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ حيث يتم تطبيق السياسات والإجراءات التالية:
- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
- وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية من أجل تخفيض عرض النقود.
- ومن الواضح أن مزيج السياستين المالية والنقدية الانكماشية يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.
- تمنع عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية التضارب بينهما في تحقيق أهدافهما في مكافحة التضخم.

فالسياسة المالية الانكماشية تؤدي كما عرفنا إلى انخفاض الإنفاق الكلي. ولكي تنجح هذه السياسة في بقاء الإنفاق الكلي منخفضا، فينبغي أن لا ينخفض سعر الفائدة. وهنا تكمن أهمية استخدام السياسات النقدية الانكماشية في منع سعر الفائدة من الانخفاض، حتى لا يؤدي هذا إلى زيادة حجم الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى إبطال أثر السياسات المالية الانكماشية في تخفيض الإنفاق الكلي.

لذلك، لا بد من استخدام السياسات النقدية الانكماشية بصورة تكاملية مع السياسات المالية الانكماشية من أجل مكافحة التضخم، وهذا ما يتحقق من خلال عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية.

أسئلة التقويم الذاتي (9) :

?

لمكافحة التضخم تستخدم سياسات وإجراءات مالية ونقدية . بين أهم أهداف تلك السياسات والأدوات والإجراءات المستخدمة لمكافحة التضخم.

6- التوضيح البياني لدور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم.

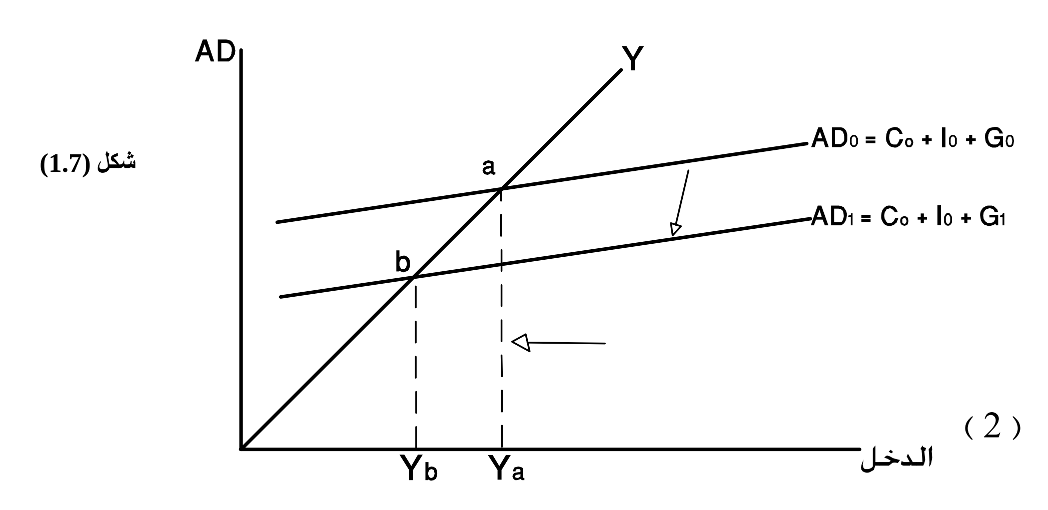
(تلخيص بياني)

(أ) دور السياسات المالية:

دعنا نفترض في شكل (1.7) أن نقطة توازن الدخل الفعلي هي (a) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي $Ad_o = C_o + I_o + G_o$ مع خط الدخل (العرض الكلي). حيث يعاني الاقتصاد من وجود مشكلة التضخم عند النقطة (a) .

ولتخفيض التضخم، فإن الأمر يتطلب تطبيق سياسات مالية انكماشية مثل:

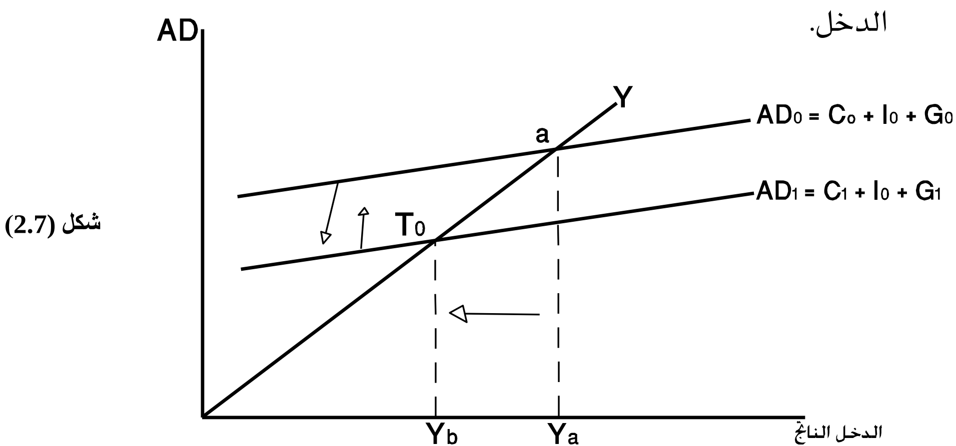
(1) تخفيض الإنفاق الحكومي من (G_o) إلى (G_1) ، حيث يؤدي هذا إلى انتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل إلى $(AD_1 = C_o + I_o + G_1)$ انظر شكل (1.7).



شكل (1.7)

(2) أو زيادة الضرائب (T_o) حيث تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي انخفاض الاستهلاك العائلي بمقدار = $a_1.\Delta T_o$ (الميل الحدي للاستهلاك

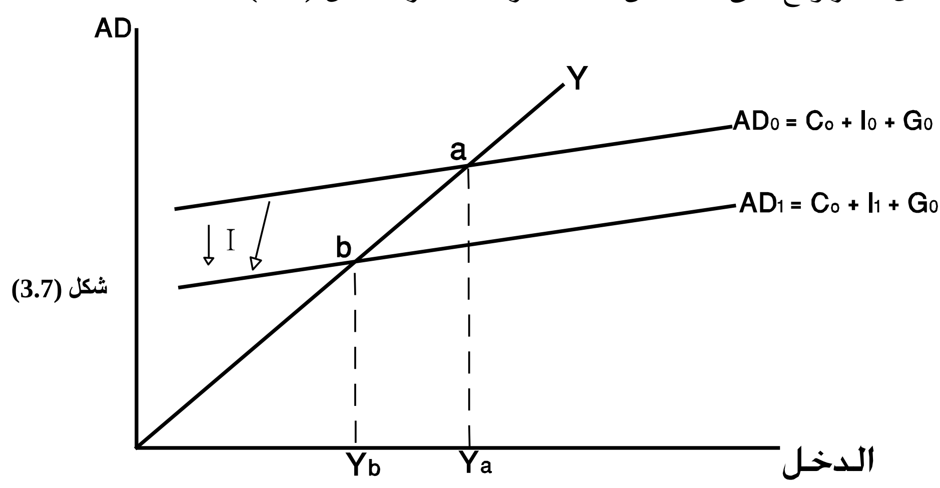
مضروباً في حجم تغير الضرائب) من (C_0) إلى (C_1) . وهذا الإجراء يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل: إلى $AD_1 = C_1 + I_0 + G_0$. انظر شكل (2.7) وبالتالي انخفاض توازن الدخل.



شكل (2.7)

3) أو زيادة الضرائب على أرباح الشركات ودخل رجال الأعمال، وهذا يسبب انخفاض الأرباح المتوقعة للشركات، مما يسبب انخفاض حجم الاستثمار الخاص من (I_0) إلى (I_1) . حيث يؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي من $Ad_0 = C_0 + I_0 + G_0$ إلى $AD_1 = C_0 + I_1 + G_0$ وانخفاض الدخل التوازني.

لاحظ هنا أن الأثر وقع على انخفاض الاستثمارات. انظر شكل (3.7)



شكل (3.7)

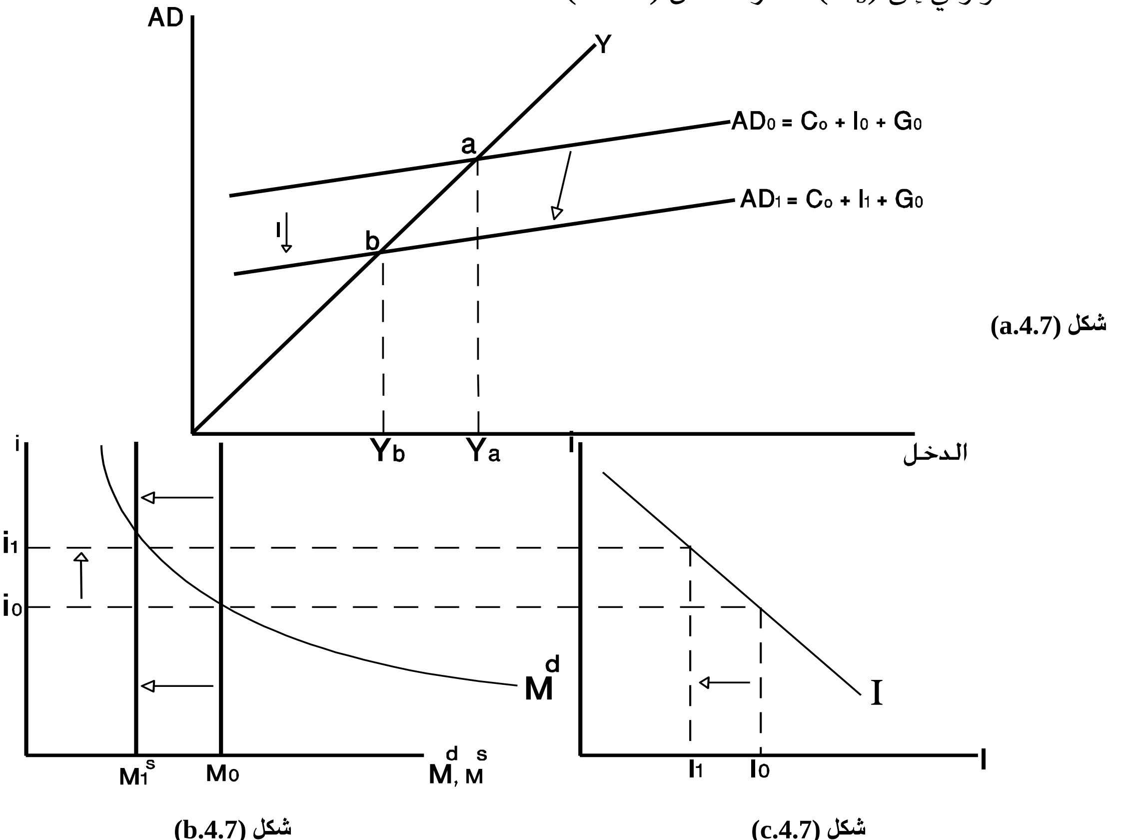
(ب) دور السياسات النقدية الانكماشية:

يتطلب مكافحة التضخم باستخدام السياسات النقدية تخفيض عرض النقود من خلال:

- زيادة نسب الاحتياطي القانوني.
- أو بيع السندات الحكومية.
- أو زيادة سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية.
- أو كل تلك الإجراءات.

تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض عرض النقود من M_0 إلى (M_1). انظر شكل (b.4.7) حيث يرتفع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 وبالتالي ينخفض الاستثمار من I_0 إلى I_1 . انظر شكل (c.4.7).

يؤدي انخفاض الاستثمار إلى (I_1) إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل $(AD_1 = C_0 + I_1 + G_0)$ وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى (Y_b) انظر شكل (a.4.7) .



شكل (a.4.7)

شكل (b.4.7)

شكل (c.4.7)

أسئلة التقويم الذاتي (10) :

؟

وضح أوجه الاختلاف في استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لمكافحة التضخم بيانياً.

ملاحظة ختامية:

تذكر الآن أن النقطة (a) في الأشكال (8.1) إلى (8.4) تمثل نقطة توازن الدخل الفعلي في ظل وجود التضخم (الفجوة التضخمية)، وهي النقطة التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الدخل الكامن (النقطة b مثلاً). أو بمعنى آخر، الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي اللازم للحفاظ على الدخل الكامن عند النقطة (b) (راجع الوحدة السادسة لتفاصيل أكثر).

7- الخلاصة:

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- للتضخم صور وأشكال مختلفة منها التضخم الزاحف والتضخم الجامح والتضخم المستورد.
- يقاس التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- هناك مدارس مختلفة تقدم تفسيرات مختلفة لأسباب التضخم، ومنها:

– نظرية المدرسة النقدية التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية، أي: أن الإفراط في عرض النقود يسبب زيادة الإنفاق الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم.

– نظرية المدرسة الكينزية التي ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي أو انخفاض الضرائب، حيث يؤدي زيادة الإنفاق الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه إلى ارتفاع معدل التضخم أي أن التحليل **الكينزي** ينظر إلى التضخم المدفوع بالطلب Demand-pull inflation .

- النظرية الاحتكارية التي تفسر سبب التضخم بوجود الاحتكارات في سوق السلع وأسواق عناصر الإنتاج. فأرباب الشركات يرفعون أسعار منتجاتهم لأنهم يمتلكون قوة احتكارية في السوق. ونقابات العمال بالمقابل تتمتع بقوة احتكارية تطالب برفع الأجور.
- يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، فارتفاع الأسعار، وبالتالي تصاعد معدل التضخم والدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأجور فالأسعار فزيادة التضخم.

أي أن النظرية الاحتكارية تنظر إلى التضخم المدفوع بالتكاليف Cost-pull-inflation

- النظرية الهيكلية التي تفسر أسباب التضخم في الدول النامية وترجعه إلى اختلالات هيكلية في الطلب، وفي جانب العرض تعاني منه اقتصاديات الدول النامية.

- للتضخم آثار سلبية على نمط توزيع الدخل وعدالته وعلى مناخ الاستثمار. حيث يتضرر من التضخم الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابت بسبب تدهور القوة الشرائية لدخولهم عند ارتفاع الأسعار، ويتضرر كذلك أصحاب المدخرات والدائنون، بينما يستفيد بالمقابل كل من أرباب الشركات ورجال الأعمال والمدينين.
- ويسبب التضخم فقدان الثقة بمناخ الاستثمار ويؤثر ذلك سلباً في معدل النمو الاقتصادي.
- تستخدم السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم، مثل تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، إضافة إلى تخفيض عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وبيع السندات الحكومية.

مشكلة التضخم في الجمهورية اليمنية – إطار (1)

- يواجه الاقتصاد اليمني مشكلة التضخم منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، و كان التضخم يمثل مشكلة خطيرة وتحد كبير في بداية عقد التسعينيات حيث تصاعدت معدلات ارتفاع الأسعار بصورة متسارعة ووصلت بنهاية عام 1994 إلى أكثر من 104٪.
- إن أهم أسباب تصاعد معدل التضخم في تلك الفترة هي:

– الزيادة الكبيرة في عرض النقود، حيث كان معدل نمو عرض النقود يفوق معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث ارتفع معدل نمو عرض النقود (M2) في المتوسط بنسبة 29٪ خلال الفترة 91-1994. بينما بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي في المتوسط نحو 2.3٪ خلال الفترة 91-1994. وهذا يشير إلى أن التضخم في تلك الفترة كان ظاهرة نقدية.

– يعزى سبب الزيادة الكبيرة في عرض النقود إلى عجز الموازنة العامة للدولة. حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي التضخمي.

– تدهور قيمة العملة الوطنية بشكل متسارع، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الضغوط على الأسعار وتصاعد معدل التضخم، وقد بلغ معدل تغير سعر الصرف للريال اليمني نحو 55٪ في المتوسط خلال الفترة 92-1994.

– كل هذه الأسباب أدت إلى تصاعد معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من 45٪ لعام 1991 إلى 104٪ في عام 94، ونحو 66٪ في المتوسط خلال الفترة 91-1994.

– يوضح جدول (8.1) معدل التضخم وعرض النقود ومعدل تغير سعر الصرف للريال اليمني.

جدول (1.7) :

	1991	92	93	94	متوسط الفترة
معدل التضخم ٪	٪45	٪51	٪62	٪104	٪66
معدل نمو عرض النقود M2	٪10	٪24	٪32	٪34	٪29
معدل تغير سعر الصرف		٪45	٪59	٪48	٪55
معدل نمو الناتج الحقيقي	٪0.14	٪5.3	٪4.3	٪5. -	٪2.3

سياسات مكافحة التضخم:

اتجهت السياسات الحكومية خلال الفترة 95-2005 إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم من خلال تطبيق سياسات مالية نقدية انكماشية مثل:

– السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات العامة للدولة من الضرائب وإيرادات النفط، وقد أدى هذا إلى انخفاض عجز الموازنة وعدم اللجوء إلى

زيادة الإصدار النقدي.

- تطبيق سياسات نقدية انكماشية استهدفت تخفيض معدل نمو عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وإصدار أو بيع أذون الخزانة ورفع أسعار الفوائد لامتصاص السيولة الزائدة بيد الأفراد.
- رفع الدعم عن السلع الأساسية وهو الأمر الذي أضر بالفقراء وذوي الدخل المحدود.
- العمل على زيادة معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي وإن لم يحقق نجاحاً كبيراً.

وقد أدت هذه السياسات الانكماشية إلى تراجع معدل التضخم خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، حيث انخفض إلى 45٪ لعام 1995. وقد تحقق ذلك بسبب انخفاض معدل نمو عرض النقود من 37٪ لعام 1994 إلى 8٪ لعام 1996م وانخفاض العملة خارج البنوك (السيولة لدى الأفراد) من 16٪ لعام 95 إلى 9٪ لعام 96 وانخفاض سلفيات الحكومة من البنك المركزي من 37٪ لعام 94 إلى سالب 6٪ لعام 1996.

التضخم خلال الفترة 2000 – 2005 :

يلاحظ أن معدل التضخم خلال الفترة 2000 – 2005 قد عاد للتصاعد من جديد بعد أن كان قد استقر عند معدلات منخفضة في أواخر التسعينيات.

ويبين الجدول التالي معدل التضخم خلال هذه الفترة.

	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم ٪	٪22.3	٪4.3	٪14	٪15	
معدل نمو عرض النقود	٪18.7	٪18.1	٪20	٪15	
معدل نمو الناتج الحقيقي	٪5	٪4.2	٪3.3		

المصدر: تقارير البنك المركزي اليمني، أكتوبر 2005، ونشرات أخرى.

يلاحظ أن معدل التضخم انخفض من 22٪ لعام 2001 إلى 4.3٪ لعام 2002، ثم عاد للارتفاع إلى 14٪ ، 15٪ لعام 2003، 2004 على التوالي ويتوقع أن يصل إلى 17٪ لعام 2005.

ويعزى هذا إلى الأسباب التالية:

- التمويل الجزئي لعجز الموازنة بالإصدار النقدي التضخمي وخاصة عام 2003 مما أدى إلى زيادة معدل نمو عرض النقود إلى 20٪ لعام 2003.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية والغاز والسلع الأساسية الأخرى.
- العوامل الطبيعية المتعلقة بالإنتاج الزراعي مثل كميات سقوط الأمطار.
- التضخم المستورد بسبب اعتماد الاقتصاد المحلي على الواردات من السلع والخدمات النهائية بصورة متزايدة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية بسبب ضعف البنى التحتية من طرقات وخدمات المياه والكهرباء وزيادة الضرائب.

إن وجود مشكلة التضخم قد أثرت سلباً على الفقراء وذوي الدخل المحدود بسبب تدهور القيمة الحقيقية للدخول. وقد أدى هذا إلى تزايد نسبة الفقر في اليمن ووقوع نسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر

8- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثامنة:

بعد دراستك للوحدة السابعة يمكنك أن نتعرف في إطار الوحدة الثامنة لمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاقتصادية وتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم إضافة إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومناقشة العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق أهداف النحو الاقتصادي والتنمية البشرية.

9- قائمة المصطلحات:

- **التضخم:** هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- **المدرسة النقدية:** تعتبر التضخم ظاهرة نقدية.
- ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو القريب منه، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع بالطلب Demand-pull inflation.
- **النظرية الاحتكارية:** تفسر التضخم بوجود احتكارات في سوق عناصر الإنتاج، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع بالتكاليف cost-pull inflation
- **النظرية الهيكلية:** تفسر نشوء التضخم خاصة في الدول النامية وترجعه إلى إختلالات هيكلية في الطلب وفي جانب العرض.
- **التضخم الزاحف (creeping Inflation):** ارتفاع الأسعار بمعدل معتدل أو بسيط خلال فترة زمنية طويلة.
- **التضخم الجامح (Hyper Inflation) :** ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة أو بسيط خلال فترة زمنية قصيرة.
- **التضخم المستورد (Imparted Inflation):** الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

10-التعيينات

أولاً : الأسئلة المقالية.

س1: عرف بدقة ما يلي:

(1) التضخم.

(2) التضخم المعتدل.

(3) التضخم الجامح.

(4) التضخم المستورد.

(5) معادلة التبادل.

(6) التضخم الركودي.

س2: ناقش باختصار غير مخل ما يلي:

1- التضخم ظاهرة نقدية.

2- التضخم المدفوع بالطلب.

3- النظرية الاحتكارية للتضخم.

س3: من المتضررون والمستفيدون من التضخم؟ ناقش كيف يؤثر التضخم على هذه الفئات في المجتمع؟

س4: ما السياسات المالية والنقدية اللازمة للقضاء على التضخم؟

س5: ما أسباب مشكلة التضخم في اليمن، وكيف تمكنت الحكومة من احتواء مشكلة التضخم؟

ثانياً :الأسئلة الموضوعية

1 -أسئلة الاختيار المتعدد:

1-من أدوات السياسة المالية لعلاج التضخم .

أ- تخفيض الأسعار الحكومية　　　حـ- تخفيض الضرائب

ب- زيادة سعر الفائدة　　　ء- لا شيء مما سبق

2- يعالج التضخم الناشئ من زيادة الطلب عن طريق :-

أ- زيادة الأسعار الحكومية والضريبة　　حـ - تخفيض الأسعار الحكومية

ب- زيادة الضرائب　　ء- زيادة الضرائب وتخفيض الأسعار الحكومية

3- المدرسة النقدية ترجع سبب التضخم إلى:-

أ- وجود احتكارات في سوق السلع وأسواق وعناصر الإنتاج

ب- ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج

ج- زيادة الإنفاق الحكومي عند مستوى التشغيل العمل

ء- لا شيء مما سبق

4-ما هو الإجراء غير المناسب لمعالجه ظاهرة التضخم من بين الإجراءات التالية:

أ- زيادة الضرائب ... حـ. بيع أذونات الخزانة

ب-تخفيض الأسعار الحكومية ... ء. زيادة العرض النقدي

5-من أثار التضخم :.

أ. يستفيد الدائن ويضار المدين ... حـ ـ ارتفاع القيمة الحقيقة للمدخرات

ب. يستفيد المدين ويضار الدائن ... ء ـ كل الإجابات صحيحة

2 - أسئلة الصواب والخطأ: -

1- يحدث التضخم عندما يرتفع المستوى العام للأسعار لمعدلات البسيطة

2- تنشأ الفجوة التضخمية عند زيادة الطب الكلي عن العرض الكلي عند أي مستوى من مستويات التشغيل الكامل .

3- من أثار التضخم يستفيد الدائن ويتضرر المدين .

4- من أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم شراء أذون الخزانة .

5- لعلاج التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني.

11- إجابات التدريبات:

إجابة تدريب (1)

- التضخم الزاحف(creeping Inflation):ارتفاع الأسعار بمعدل معتدل أو بسيط خلال فترة زمنية طويلة.
- التضخم الجامح (Hyper Inflation) : ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة أو بسيط خلال فترة زمنية قصيرة.
- التضخم المستورد(Imparted Inflation):الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

إجابة التدريب رقم (2)

نظريات تحليل أسباب التضخم:

1- النظرية النقدية في تفسير التضخم.
2- النظرية الكنزية في تفسير التضخم .
3- النظرية الاحتكارية في تفسير التضخم.
4- النظرية الهيكلية في تفسير التضخم.

إجابة التدريب(3)

السياسات الملائمة لمكافحة التضخم:

1- سياسات مالية انكماشية.
2- سياسات نقدية انكماشية.
3- مزيج من السياسات المالية والنقدية والانكماشية.

ـ إجابات الأخيار المتعدد

رقم السؤال	1	2	3	4	5
رقم الفقرة	أ	ء	ء	ء	أ

- إجابة أسئلة الصواب والخطأ:

رقم الفقرة	الحالة	التعليل
1	X	بمعدلات مرتفعة
2	X	عند مستوى التشغيل الكامل فقط وليس أي مستوى
3	✓	عند مستوى التشغيل الكامل فقط وليس أي مستوى
4	X	يبيع اذونات الخزانة
5	✓	يبيع اذونات الخزانة

12- قائمة المراجع:

1- مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتيب الأردني، 1988م.

2- خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، جامعة الكويت، 1994م.

3- Lipsey, Richard and others, Economics, Harper and Row Publishers, Eighth edition, 1987.

4- Reynolds, Lioyd, Economics, IR win Publisher, Fifth edition, 1988.

8 الوحدة الثامنة

النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

Economic Growth and Human Development

محتويات الوحدة

1- المقدمة

1-1. تمهيد:

عزيزي الدارس،

تتناول هذه الوحدة دراسة مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة، إضافة إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومناقشة العقبات والتحديات الرئيسة التي تواجه تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

1-2. أهداف الوحدة:

بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

1- تقارن بين مفهوم النمو الاقتصادي بالمفهوم الفردي والمفهوم الإجمالي.

2- تقيس معدل النمو الاقتصادي بالمقياس الإجمالي والمقياس الفردي للنمو الاقتصادي.

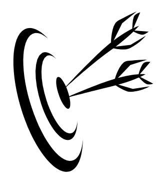
3- تشرح محددات النمو الاقتصادي.

4- تفسر النماذج المختلفة التي تحلل العوامل المختلفة للنمو الاقتصادي.

5- تلحص أهم التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي.

6- تناقش مفهوم التنمية الشاملة.

7- تعرض العوائق المختلفة للتنمية والنمو الاقتصادي.



1-3. أقسام الوحدة:

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الوحدة فقدتم تقسيم الموضوعات التي تتناولها إلى الأقسام التالية:

أولاً : مفهوم النمو الاقتصادي وقياسها.

ثانياً : محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

ثالثاً : التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي .

رابعاً : عوائق التنمية والنمو الاقتصادي.

خامساً : اتجاه النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.

4.1. القراءات المساعدة:



إن المراجع الآتية تمثل قراءات إضافية مساعدة تتعلق بالموضوعات المتضمنة في هذه الوحدة، و يرجى منك عزيزي الدارس أن تستفيد منها قدر الإمكان نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة.

(1) ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، جامعة الملك سعود، 1988م.

(2) القري، محمد علي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2000م.

(3) Mankiw, GreGory, Macroeconomics, Worth Publishers, Fourth edition, 2000.

(4) Gordon, RoBert, Macroeconomics, Addison-Wesely, Eight editin, 2000.

5.1. الوسائط التعليمية المساعدة:

عزيزي الدارس لكي تحقق أهداف هذه الوحدة يجب عليك أن تقوم بالآتي:

- قراءة المادة العلمية الموجودة في هذه الوحدة.
- حل تدريبات التقويم الذاتي الخاص بهذه الوحدة.

2- مفهوم النمو الاقتصادي: The Concept of Economic Growth

عزيزي الدارس: هناك تعريفان للنمو الاقتصادي هما:

(2 -1) التعريف الإجمالي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

(2 -2) التعريف الفردي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج (الدخل) الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

يبين التعريف السابق جملة من الملاحظات أهمها:

1- من الواضح أن التعريف السابق يقدم تعريفاً كلياً أو إجمالياً للنمو الاقتصادي، حيث يحصره في الزيادة في الناتج القومي الإجمالي. أي أنه يقدم مقياساً كليا لنمو الناتج القومي، وهذا المقياس يكون مضللاً؛ لأنه لا يبين بدقة مدى استفادة فئات المجتمع، وأفراده من هذا النمو، أي: لا يوضح مستوى المعيشة أو مستوى نمو الدخل الفردي الحقيقي.

2- لا يوضح التعريف السابق أي شيء عن مستوى عدالة توزيع الدخل أو توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين الفئات المختلفة في المجتمع، فزيادة النمو الاقتصادي قد يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء.

3- كذلك لا يبين التعريف السابق ما إذا كان النمو الاقتصادي يعكس تغيراً مرغوباً في إمكانات الإنتاج المتاحة للمجتمع، أي: لا يبين ما إذا كان مصدر النمو هو نمو متوازن ومرغوب في كل قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي أم لا.

أسئلة التقويم الذاتي (1) :

?

- عرف النمو الاقتصادي بالمفهوم الإجمالي والفردي.

3- قياس النمو الاقتصادي:

3 -1 مقياس إجمالي وهو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي.

دعنا نفترض أن الناتج القومي هو (Y)

إذن معدل النمو = $\dfrac{\text{الناتج القومي للسنة الحالية – الناتج القومي للسنة الماضية}}{\text{الناتج القومي للسنة الماضية (2004)}} \times 100$

أو : معدل النمو = $\dfrac{Y(2005)-Y(2004)}{Y(2004)}$

وبصورة مختصرة، فإن معدل النمو هو:

معدل النمو = $\dfrac{\Delta Y}{Y} x100$

3 -2 مقياس فردي:

يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية:

(1) الدخل الفردي الحقيقي = $\dfrac{\text{الدخل (الناتج) القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

(متوسط الدخل الفردي)

(2) معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي = معدل نمو الناتج (الدخل) القومي الحقيقي – معدل النمو السكاني.

أسئلة التقويم الذاتي (2) :

؟

- قارن بين طرق قياس النمو الاقتصادي من خلال المقياس الفردي والمقياس الإجمالي للنمو الاقتصادي.

4- محددات النمو الاقتصادي:

عزيزي الدارس، يقصد بمحددات النمو الاقتصادي: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ودرجة تأثير كل محدد أو عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي. وبمعنى آخر، يقصد بها مصادر النمو الاقتصادي، وبداية فإن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من المصادر أو المحددات الاقتصادية والسكانية والثقافية.

غير أن درجة الإتفاق بين الاقتصاديين حول أهمية ونوعية مصادر النمو الاقتصادي لم يكن دائماً كبيراً؛ حيث تباينت آراء مدارس التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي.

ولكننا نكتفي هنا بعرض رؤية أبرز نماذج النمو الاقتصادي الآتية:

- نموذج (سولو) للنمو الاقتصادي.
- نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي.

4 -1 : نموذج (سولو): Solow Growth Model

يعتبر نموذج سولو في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

ترجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من:

- رأس المال العيني أو المادي (K)
- العمل (L) .
- مستوى التقدم التقني (T) .

يستند هذا النموذج على توصيف محدد وبسيط لدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين الإنتاج (Y) وعناصر الإنتاج: رأس المال، والعمل، ومستوى التقنية، وذلك على النحو الآتي:

$$Y = F(K, L, T)$$

حيث يمارس مستوى التقنية (T) تأثيراً إيجابياً على عنصري العمل ورأس المال.

أي: أن التقدم في مستوى التقنية يؤدي إلى تزايد إنتاجية العمل ورأس المال.

ومن أجل حساب معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج القومي) فإنه يمكننا صياغة دالة الإنتاج السابقة في صورة تغيرات على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \gamma \frac{\Delta K}{K} + (1-\gamma)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta T}{T}$$

حيث :

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل نمو الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي).

$\frac{\Delta K}{K}$ = معدل نمو رأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$ = معدل نمو العمل.

$\frac{\Delta T}{T}$ = معدل نمو مستوى التقنية.

$- \gamma$ = نصيب رأس المال من الدخل القومي.

$1-\gamma$ = نصيب العمل من الدخل القومي.

- تبين المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على:
  - معدل نمو رأس المال مضروباً في نصيبه من الدخل $\left(\gamma \frac{\Delta K}{K}\right)$.
  - معدل نمو العمل مضروباً في نصيبه من الدخل $\left((1-\gamma)\frac{\Delta L}{L}\right)$.
  - معدل تغير مستوى التقنية (تطور التقنية) $\left(\frac{\Delta T}{T}\right)$.
- وقد أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن النمو في عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) يسهمان بحوالي ثلثي معدل نمو الناتج القومي، بينما يسهم التطور التقني بالثلث المتبقي.
- ومما ينبغي التنويه إليه هو أن رأس المال المادي يشمل المعدات والآلات إضافة إلى رأس المال الثابت من طرقات ومطارات وموانئ وسدود التي توفر الخدمات الأساسية لزيادة الإنتاج.

أما مستوى التقنية فهو يشمل الاختراعات وتطور وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة ونظم التدريب والتأهيل وكفاءة نظم الاتصالات والمعلومات ونحوها.

حيث يؤدي هذا التطور في مستوى التقنية كما ذكرنا سابقاً إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال).

أسئلة التقويم الذاتي (3) :



اذكر المحددات المتعددة للنمو الاقتصادي وفقاً للنماذج المختلفة موضحاً فيهما تباينات آراء التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي.

تدريب (1)

- ما مصادر النمو الاقتصادي وفقاً لنمو سولو؟

مصادر أخرى للنمو الاقتصادي:

لم يكن نموذج سولو في صياغته المبسطة مستوعباً لكل مصادر النمو الاقتصادي، فهناك مصادر أخرى غير العمل ورأس المال ومستوى التقنية لها دور مهم في النمو الاقتصادي، ومن أبرزها ما يلي:

- معدل نمو السكان.
- حجم الموارد الطبيعية المتاحة لمجتمع ما.

معدل نمو السكان:

يمارس حجم السكان المناسب تأثيراً ملحوظاً على معدل النمو الاقتصادي من جانبين رئيسيين هما:

- في جانب العرض من الاقتصاد، يعتبر السكان مصدر قوة العمل.
- وفي جانب الطلب من الاقتصاد، يشكل حجم السكان المناسب مصدر قوة لسوق كبير يمكن من قيام مؤسسات إنتاجية كبيرة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

حيث يلاحظ أن ضيق السوق والحجم المتدني للطلب على السلع والخدمات يعد من عوائق النمو الاقتصادي التي واجهت بعض المجتمعات.

حجم الموارد الطبيعية المتاحة:

مما لاشك فيه أن تمتع أي مجتمع بموارد طبيعية وفيرة من مياه وطاقة وثروات معدنية ونحوها يمكن من إنجاز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والعكس صحيح في حالة ندرة أو قلة الموارد الطبيعية..

أسئلة التقويم الذاتي (4) :

?

بعض أراء التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي توضح أن هناك مصادر أخرى للنمو الاقتصادي اذكر تلك المصادر الأخرى للنمو الاقتصادي.

4 -2 نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي:

يركز نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي على دور الإنسان ومكانتة في عملية النمو الاقتصادي، وهو الشأن الذي لم يلق اهتماماً أكبر في نماذج النمو الكلاسيكية، حيث تزايد الاهتمام بنموذج التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد اهتم بعض الاقتصاديين، وكذلك التقارير العالمية للتنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، بدور العنصر البشري في نماذج النمو والتنمية الاقتصادية باعتباره غاية التنمية والنمو ووسيلتها.

وفي الواقع فإن نموذج التنمية البشرية جاء رد فعل لفشل تجارب التنمية الاقتصادية التي سادت على صعيد الفكر الاقتصادي والممارسة العملية في العقود الثمانية من القرن الماضي؛ حيث لم تنجح تلك النماذج في تلبية حاجات الإنسان المادية والروحية ولم تحقق النمو العادل والمنصف.

أسئلة التقويم الذاتي (5) :

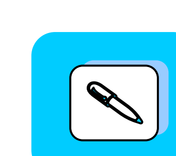
؟

وضح مفهوم التنمية البشرية مبيناً الأبعاد المختلفة لدليل التنمية البشرية والمتغيرات المختلفة التي تمثلها.

مفهوم التنمية البشرية:

أكدت التقارير العالمية للتنمية البشرية على دور العنصر البشري كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التنمية البشريةُ تعّرفُ بأنها تنمية للإنسان وبالإنسان ومن أجل الإنسان.

تدريب (2)



- عرف التنمية البشرية.

أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهو غايتها كما أنه مشارك فيها. ولكننا لن نجد أفضل مفهوم للتنمية البشرية من المفهوم القرآني فالتنمية البشرية وفقاً للمفهوم الإسلامي هي "تحقيق كرامة الإنسان" قال الله سبحانه وتعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا).

فالتنمية البشرية إذن ما هي إلا جهدٌ واعٍ باتجاه تحقيق كرامة الإنسان باعتباره أفضل مخلوق في هذا الكون، وهي تنمية شاملة لكل جوانب حياة الإنسان المادية والروحية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية. وهذا المفهوم يقترب من مفهوم التنمية الاقتصادية، ولكن مع جعل الإنسان هو المحور المركزي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

دليل التنمية البشرية:

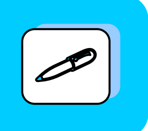
أدى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية إلى تحديد دليل للتنمية البشرية يقوم على ثلاثة أبعاد هي:

- الحياة الطويلة الصحية للإنسان.
- مستوى المعرفة للإنسان.
- مستوى المعيشة اللائقة بالإنسان.

وقد تم اختيار ثلاثة متغيرات لتمثيل هذه الأبعاد الثلاثة هي:

- متوسط العمر المتوقع.
- مستوى التحصيل التعليمي.
- مستوى الدخل الفردي.

تدريب (3)



- اذكرْ أبعاد التنمية البشرية وفقاً لدليل التنمية البشرية.

مما تقدم يتبين أن العنصر البشري هو محدد أو مصدر أساسي للنمو الاقتصادي وفقاً للنظريات الحديثة في النمو الاقتصادي. ويشير دليل التنمية البشرية إلى أن الاهتمام بالإنسان باعتباره صانع التنمية ووسيلتها ومشارك فيها يضمن إنجاز معدل نمو مرتفع وقابل للاستدامة.

يتحقق الاستثمار في البشر من خلال التعليم وبرامج التدريب والتأهيل، لأن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم تحقيق مستوى المعيشة اللائق بالإنسان، وهذا يتطلب الحرص في أن يكون النمو الاقتصادي نمواً يؤدي إلى فتح أو توليد فرص عمل للناس مع ضمان عدالة توزيع النمو.

- يؤدي تحسن المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي إلى تحسن الرعاية الصحية وزيادة الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- باختصار يركز نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي على دور الاستثمار في البشر من خلال التعلم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي.

5- التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي:

أظهرت تجارب كثير من بلدان العالم مظاهر فشل خطيرة في عملية النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي، الذي يركز على مجرد الزيادة المادية في الناتج (الدخل القومي)، أو مجرد الزيادة في متوسط الدخل الفردي. وقد أكدت هذه التحفظات التقارير العالمية للتنمية البشرية، فليس كافياً تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مالم يكن هناك اهتمام أكبر بهيكل صحيح للنمو وبنوعية هذا النمو من أجل ضمان تعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر وحماية البيئة وتحقيق استدامة النمو (القابلية للاستمرار)، لذلك تؤكد الدراسات الحديثة للنمو على أهمية تجنب إخفاقات عملية النمو بمفهومها التقليدي.

ومن أبرز هذه الإخفاقات أو التحفظات ما يلي:

أولاً – تجنب النمو العقيم:

وهو النمو الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، ولكنه لا يولد فرص عمل للناس. فهذا النوع من النمو يعتبر نمواً عقيماً وغير مولد لفرص العمل، فهو يعني بالنسبة للبلدان النامية أن يعمل ملايين من الناس ولساعات طويلة في أعمال منخفضة كباعة متجولين أو في أعمال زراعية بسيطة والحصول على دخل منخفض.

ثانياً : تجنب النمو غير المنصف أو العادل:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يستفيد منه الأغنياء دون الفقراء، حيث تسوء حالة الفقراء أكثر وأكثر بينما يستفيد من ثمار النمو الأغنياء أكثر فأكثر.

وتشير الإحصاءات إلى أن الناتج القومي العالمي ارتفع بنسبة 40٪ خلال الفترة 1970-1985 لكن عدد الفقراء ارتفع بنسبة 17٪.

ثالثاً : تجنب النمو المكبوت:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يقوم على رجل واحد فقط –أي يقوم على النمو المادي أو الاقتصادي دون أن يكون مقترناً بتنمية سياسية مرتفعة تمكن الناس من المشاركة السياسية الحقيقية في صناعة الخيارات والقرارات.

إن الناس بحاجة اليوم إلى كل من النمو الاقتصادي والنمو السياسي وفقاً لعملية ديمقراطية راسخة ومتطورة؛ فالنمو الاقتصادي القائم على نظم سياسية استبدادية وقمعية لا يكون قابلاً للاستمرار ولا يكون منصفاً وعادلاً أيضاً.

وكذلك، فإن النمو المكبوت القائم على مشاركة الرجل الاقتصادي دون النساء يكون عرضة للخطر.

رابعاً: تجنب النمو بلا هوية:

النمو الذي يهمش الهوية الثقافية للمجتمع أو يلغيها لا يكتب له النجاح، لأنه ببساطة يثير ردود فعل غاضبة من هذه المجتمعات دفاعاً عن هويتها وثقافتها. ونشوء هذا الصراع يكون على حساب النمو ويهدر موارد وإمكانات المجتمع. إذن يجب تجنب النمو بلا هوية، لأن يؤدي إلى صراع الثقافات وليس إلى تعايشها؛ ولأنه سيكون معرضاً للخطر ولن يكون قابلاً للاستمرار.

خامساً : تجنب النمو بلا مستقبل:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يكون متحيزاً لصالح الجيل الحاضر على حساب الجيل القادم (جيل المستقبل)، وبمعنى آخر، تجنب النمو الذي يؤدي إلى خراب الغابات وتلوث الأنهار وتدمير التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية. فإذا حصل هذا فماذا بقي إذن للجيل القادم؟

- خلاصة الأمر الذي أكدت عليها التقارير العالمية للتنمية البشرية (التقدير العالمي للتنمية البشرية لعام 1996) هو:

- (أن التنمية التي تديم التفاوتات الموجودة الآن ليست تنمية مستدامة، ولا هي تنمية تستحق الاستدامة).
- أن التحفظات السابقة تقودنا إلى التركيز على أهمية القضيتين الأساسيتين التاليتين:
- المفهوم الإنساني للتنمية البشرية، وقد قدمنا سابقاً صورة عامة لمفهوم وأبعاد التنمية البشرية وأثر ذلك في النمو الاقتصادي.
- المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أسئلة التقويم الذاتي (6) :



- تؤكد الدراسات الحديثة للنمو الاقتصادي غياب المفهوم التقليدي على أهمية تجنب إخفاقات عملية النمو عدد أبرز هذه الاخفاقات أو التحفظات مبيناً مفهوم كلٍّ منها؟

6- مفهوم التنمية الشاملة:

تعريف:

تعرف التنمية الشاملة بأنها جملة التغيرات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية في المجتمع التي تستهدف تحقيق سعادة وكرامة الإنسان.



تدريب (4)

- عرف مفهوم التنمية الشاملة.

- يلاحظ أن هذا التعريف ينسجم مع تعريف التنمية البشرية مع إعادة تركيز الآخر على الدور المحوري للإنسان كصانع للتنمية ووسيلتها أو مشارك فيها.
- إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هي أجزاء أساسية في منظومة التنمية الشاملة. وهو مفهوم يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي الضيق الذي يركز فقط على مجرد الزيادة الكمية في الناتج القومي أو الدخل الفردي.
- وعليه فإن منهج التنمية الشاملة هو المنهج الأسلم والملائم لحاجات الدول النامية التي تحتاج إلى تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في ظل خصوصيات وثقافات هذه المجتمعات.
- إن النمو الاقتصادي وإن كان يختلف في المفهوم مع مفهوم التنمية الشاملة، إلا أنه يظل أحد المؤشرات الرئيسة في قياس مدى النجاح أو الإخفاق في عملية التنمية الشاملة ولكنه ليس كافياً لوحده.
- إن غاية التنمية الشاملة هو تحقيق سعادة وكرامة الإنسان وهو البعد الأساسي لمفهوم التنمية البشرية.

فالتنمية الشاملة والتنمية البشرية تعني ما يلي:

- دخل مناسب للفرد.
- مستوى معيشة لائق بالإنسان.
- مسكن مناسب.
- خدمات صحية وتعليمية ملائمة للإنسان.

- مشاركة سياسية حقيقية في صناعة القرارات.
- توزيع عادل للدخل والثروة.
- مشاركة واسعة للمرأة.
- تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة في التمتع بمستوى معيشي لائق.
- تنمية تحافظ على البيئة والثروة وتمنع التلوث والفساد في الحياة بكل صوره وأشكاله.

أسئلة التقويم الذاتي (7) :

؟

- هل هناك اختلاف بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الشاملة وضح ذلك.
- ماذا يعني كلٍّ(التنمية الشاملة) و(التنمية البشرية)؟

7- عوائق التنمية والنمو الاقتصادي:

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيوداً على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها :

(1) ضعف الادخار:

إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك، ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال.

فإذا كان الادخار ضعيفاً، فإن الاستثمار يكون ضعيفاً، وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئاً وضعيفاً.

(2) ضعف مناخ الاستثمار:

يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج.

إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا الأمر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال. ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:

- ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات.
- عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات المسلحة والعنيفة.
- الفساد وغياب الإدارة الاقتصادية الكفاءة والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية.
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الأسعار وموازين المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

(3) قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها:

عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها، فإن هذا يحد من إمكانات النمو السريعة، إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تتخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة السلع الأولية أو الاستراتيجية مثل النفط؛ فيما يظل مستقبل النمو رهين بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في حركة أسعار السلع الأولية.

(4) ضعف تأهيل العنصر البشري:

تعاني بعض الدول النامية من انشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية (مثال: دول أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط) إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم. وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي ضعف وتيرة التنمية والنمو.

تدريب (5)



- تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيوداً على التنمية والنمو الاقتصادي. اذكُر أهم تلك الصعوبات والعوائق.

اتجاه النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (إطار 1)

- أولت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً كبيراً لزيادة النمو الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة للسكان، غير أن النتائج المحققة لم تكن عند مستوى طموح الخطط والبرامج؛ حيث اتسم مسار النمو الاقتصادي بالاتجاهات الآتية:

– كانت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1995 م بطيئة وتتسم بالتقلب وعدم التوازن والاستقرار.

والجدول الآتي يبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع من معدل 3.1 ٪ لعام 91 إلى 4.9٪ لعام 92، ثم عاود الانخفاض إلى 2.9٪ لعام 93 وأصبح سالباً بمقدار (- .5٪) لعام 94، ثم تحول إلى موجب بمقدار 8.2÷ لعام 1995. ولكنه عاود الانخفاض وأصبح 4.4٪ لعام 1996.

	91	92	93	94	95	96	المتوسط
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	٪ 3.1	٪4.9	٪2.9	٪5. -	٪8.2	٪4.4	٪2.9
معدل نمو الدخل الفردي	- ٪3.4	+ ٪1.4	٪.2		٪4	٪ .9	

- وبصورة عامة، فإن متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج خلال الفترة 90-1996م هو 2.9٪ وهو معدل أقل من معدل النمو السكاني الذي قدر بـ 3.5٪ . أي أن مسار النمو كان ضعيفاً وبطيئاً، ولم يؤدِّ إلى زيادة ملحوظة في الدخل الفردي الحقيقي، بل إن معدل نمو الدخل الفردي قد أصبح سالباً في بعض السنوات من تلك الفترة.
- أما ما يتعلق باتجاه معدلات النمو خلال الفترة 2000-2004 فإنها تظهر تحسناً نسبياً مقارنة مع الفترة السابقة 91-96 ولكنها اتسمت بالتقلب صعوداً وهبوطاً ، 7.1٪ لعام 2000 ثم انخفضت خلال الفترة 2001-2004 حتى وصلت إلى 3.87٪ لعام 2004. وهذا يشير إلى أن مسار النمو الاقتصادي مازال بطيئاً وضعيفاً ومتقلباً، إضافة إلى ذلك، فإن ما تحقق من معدلات نمو لا ينسجم و ما استهدفته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2006 لذلك، فإن هذا النمط من النمو مازال غير مؤثر في الحد من الفقر ولم يولد فرص عمل ملحوظة، بل إن نسبة البطالة مازالت مرتفعة تفوق 30٪.

	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪7	٪4.99	٪3.49	٪3.77	٪3.87

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004.

8- الخلاصة:

تناولنا في هذه الوحدة الدراسية دراسة مفاهيم النمو الاقتصادي وأوجه الاختلاف في مفاهيم النمو الاقتصادي عنه لمفهوم التنمية الاقتصادية، وكذلك طرق قياس النمو الاقتصادي سواء كانت من ناحية القياس الفردي أو الإجمالي للنمو الاقتصادي، أيضاً تعرضنا لمحددات النمو الاقتصادي وما تضمنه كل منها من مفاهيم ومحددات.

كذلك تناولنا التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي كحدوث نمو بلا هوية ونمو عقيم وآخر مكبوت، وأخيراً النمو بلا مستقبل والنمو غير المنصف أو غير العادل.

وتعرضنا بالتفصيل لمفهوم التنمية الشاملة، وأهم العوائق التي تقف دون حدوث نمو أو تنمية اقتصادية سواء كان متعلقاً بقلة الموارد الطبيعية أو ندرتها أو ضعف تأهيل العنصر البشري أو ما هو متصلٌ بضعف الادخار وضعف مناخ الاستثمار.

9- قائمة المصطلحات:

- **النمو الاقتصادي**: هو الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة
- **نموذج سولو**: يُرجعُ هذا النموذج مصادر النمو الاقتصادي إلى رأس المال العيني والمادي (K) والعمل(L) ومستوى التقدم التقني(T).
- **التنمية البشرية** : هي تنمية للإنسان إلى الإنسان ومن أجل الإنسان.
- **النمو العقيم**: النمو الذي يؤدي الى زيادة الناتج القومي ولكنه لا يولد فرص عمل للناس .
- **النمو غير المنصف أو غير العادل**: النمو الذي يقوم على رجل واحد فقط دون أن يقترن بتنمية سياسية مرتفعة تُمكّنُ الناس من المشاركة السياسية الحقيقية في صناعة الخيارات والقرارات.
- **النمو بلا هوية**: النمو الذي يهمش الهوية الثقافية للمجتمع أو يلغيها .
- **النمو بلا مستقبل**: النمو الذي يكون متحيزاً للجيل الحاضر على حساب الجيل القادم.

10- التعيينات

س1: عرف بدقة ما يلي:

- مفهوم النمو الاقتصادي.
- معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي.
- مفهوم التنمية البشرية.
- مفهوم التنمية الشاملة.
- النمو بلا هوية والنمو العقيم.

س2: ناقش باختصار ما يلي:

- محددات النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج سولو.
- محددات النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج التنمية البشرية.
- دور حجم السكان والموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي.

س3 : ناقش باختصار أهم التحفظات التي ترد على النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي.

س4 : ما أبرز عوائق التنمية والنمو في الدول النامية؟

ثانياً :الأسئلة الموضوعية :

أ- ضع علامة(✓) أمام العبارة ة الصحيحة وعلامة(✕) أمام العبارة الخاطئة مع التعليل للإجابات الخاطئة:

1. النمو والتنمية الاقتصادية مصطلح لمفهوم واحد.
2. النمو بلا هوية يعتبر غير مرغوب للمجتمع .
3. النمو العقيم هو ذلك النمو الذي يولد فرص عمل كثرة .
4. النمو المكبوت هو النمو الذي يقوم على رجل واحد فقط .
5. يعرف النمو بأنه جملة التغيرات البنيوية ألاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية في المجتمع .

ب ـ أسئلة الإختيار المتعدد:

- **حدد الإجابة الصحيحة مما يلي:**

1. على خلاف مفهوم التنمية الاقتصادية تقصد بمفهوم النمو الاقتصادي .

أ. الزيادة المستمرة في النتاج والدخل القومي

حـ ـ الزيادة في معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي

ب ـ التنفيذ الشامل والجذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي

ء ـ (أ+حـ)

2. النمو غير المنصف أو العادل هو الذي :-

أ. يستفيد منه الفقراء فقط ‏ ‏ ‏ حـ ـ يستفيد منه الأغنياء فقط

ب ـ يستفيد منه الأغنياء والفقراء ‏ ‏ ‏ ء ـ لا شيئ مما سبق

3. النمو العقيم هو :

أ. النمو الذي يقضي على مستقبل الأجيال ‏ ‏ ‏ حـ ـ النمو الذي يولد فرص عمل كثيرة

ب ـ النمو الذي يستفيد منه الأغنياء ‏ ‏ ‏ ء ـ النمو الذي يولد فرص عمل قليلة

4. وفقاً لنموذج سولو لا يعد من عوامل النمو الأقتصادي :

أ. راس المال المادي (k) حـ . مستوى التقدم الفني (T)

ب . العمل (L) ء . العادات والتقاليد .

5. النمو الذي يعتمد على رجل واحد فقد هو :

أ. نمو عقيم .

حـ . نمو مكبوت .

ب . نمو بلا هوية .

ء . نمو غير عادل .

11-إجابة التدريبات:

تدريب رقم (1)

- يعتبر نموذج سولو في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، وترجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من :

1- رأس المال العيني أو المادي (k)

2- العمل (L)

3- مستوى التقدم التقني (T)

تدريب رقم (2)

- أكدت التقارير العالمية للتنمية البشرية على دور العنصر البشري كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التنمية البشرية تعرف بأنها تنمية الإنسان بالإنسان ومن أجل الإنسان، أي: أن الإنسان هو صانع التنمية، وهو غايتها كما أنه مشارك فيها.

تدريب رقم (3)

- يعود الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية إلى تحديد دليل التنمية البشرية والذي يقوم على ثلاثة أبعاد هي:

1- الحياة الطويلة الصحية للإنسان .

2- مستوى المعرفة للإنسان.

3- مستوى المعيشة اللائقة بالإنسان

وقد تم اختيار ثلاثة متغيرات لتمثيل هذه الأبعاد الثلاثة هي:

- متوسط العمر المتوقع.
- مستوى التمثيل التعليمي.
- مستوى الدخل الفردي.

تدريب(4):

تعرف التنمية الشاملة بأنها جملة التغييرات النوعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية في المجتمع التي تستهدف تحقيق سعادة وكرامة الإنسان.

تدريب (5):

أهم العقبات والصعوبات التي تعاني منها الدول النامية وتشكل قيوداً أو تحد من عملية التنمية والنمو الاقتصادي هي:-

1. تدني الادخار.
2. ضعف مناخ الاستثمار.
3. قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها.
4. ضعف تأهيل العنصر البشري.

إجابة الأسئلة الموضوعية

أ. إجابة أسئلة الصواب والخطأ :

رقم الفقرة	الحالة	التعليل
1	X	يختلف مفهوم النمو عن مفهوم التنمية الاقتصادية
2	✓	ـــــــــــــــــــــــ
3	X	الذي لا يولد فرص عمل كثيرة
4	✓	ـــــــــــــــــــــــ
5	X	مفهوم التنمية الشاملة

ب-إجابات الأختيارات المتعددة

رقم السؤال	1	2	3	4	5
رقم الفقرة	ء	حـ	ء	حـ	ب

12- قائمة المراجع:

1- نصر، عبد المحمود محمد، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، جامعة الملك سعود، دار الخزيمي للنشر والتوزيع، 1417هـ.

2- مانفيلد أدوين وناريمان بيهرافيش (مترجم)، علم الاقتصاد، مركز الكتيب الأردني، 1988م.

3- Glahe, Fred, Macroeconomics Theory and Policy, University of Clorado, Third edition, 1985.

4- Dorn Bushch, Rudiger and Fischer, Macroeconomics, McGraw-Hill, Inc, Sixth edition, 1994.



يطلب هذا الكتاب مباشرة من مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي



Web Site: ust.edu/centers/ubc - Email: ubc@ust.edu - Tel: 00971 384078